



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقْضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد البخرائية
ومن الدائرة البخرائية

السنة السادسة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٥

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٥

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين صفوت المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام .

(١)

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ القضائية :

تلبس . مأمور الضبط القضائي . قبض . تفتيش . نقض . "حالات الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" .

التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال .

التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، مما يتيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . ولما كانت مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد ثبتت لمأمور الضبط من إقرار المتهم الأول بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده مع آخر حكم ببراءته : بأنهما في يوم ١٩٦٢/٢/٢٥ بدائرة قسم الجمرک محافظة اسکندرية : حازا جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و٢ و٧ و٤ و٣/١ و٢ و٣٦ و٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول ١ المرافق. فقررت الغرفة بذلك. ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم — المطعون ضده — ببطلان القبض والتفتيش. والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملاً بالمادتين ٤/٣٠ و١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه. وقد أخذت المحكمة بالدفع الذي أثاره الدفاع عنه. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه براءة المطعون ضده من جريمة إحراز المخدر على بطلان تفتيش مسكنه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة في حين أن المتهم الآخر في الدعوى الذي قضى بادانته كان قد تخلى طواعية عن المخدر الذي كان يحرزه مما يجعل الجريمة في حالة تلبس تليح للضابط الذي شاهد وقوعها أن يقبض على المطعون ضده ويفتش مسكنه بعد أن قام الدليل لديه على مساهمته فيها إذ أقر المتهم الآخر فور ضبطه وعلى أثر تخليه عن المخدر بأنه إشتراه من المطعون ضده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمله أن ضابط مباحث قسم الجمرک واثنين من المخبرين إلتقوا بالمتهم الأول في الدعوى الذي ما أن وقع بصره عليهم حتى ألقى بلفافة تبين أنها تحوى مخدر الحشيش فألقوا القبض عليه وإعترف بإحرازه للمخدر وأنه إشتراه من المتهم الثانى "المطعون ضده" فتوجهوا

إلى مسكنه وقشوه فعثروا على "مطواه" تبين أن سلاحها ملوثان بآثار الحشيش، ثم عرض الحكم لتبرير ما قضى به من تبرئة المطعون ضده في قوله: "ومن حيث إن الضابط الشاهد الأول قش منزل المتهم الثاني "المطعون ضده" بناء على قول المتهم الأول الشفوى له بأنه إنما إشتري المخدر من المتهم المذكور دون أن يستصدر إذنا بذلك من النيابة العامة فيكون ذلك التفتيش باطلا ويجب الالتفات عن الدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش — ولا يغير من هذا كون المتهم المذكور أقر بملكته للمطواه ذلك لأنه مع إقراره هذا ينكر إحرازه للمخدر مما يجعل هذا الدليل المستفاد من الملكية ناقصا ويتعين لذلك تبرئته مما أسند إليه . . "

وما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد غير سديد في القانون ذلك بأن الثابت من واقعة الدعوى كما حصلها الحكم أن جريمة إحراز المخدر بالنسبة إلى المتهم الآخر كانت في حالة تلبس وصحت نسبتها إليه . ولما كان التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة ، وكانت مساهمة المطعون ضده في هذه الجريمة قد ثبتت لمأمور الضبط من إقرار المتهم الأول بذلك على أثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين صفوت السركي ، ومجد صبرى ، وقطب فراج ، ومجد عبد المنعم حمزاوى .

(٢)

الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ القضائية

مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .

شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة حادث قهرى : ألا يكون للجاني يد في حصول
العذر أو في قدرته منعه . مثال .

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما
يتعلق بموضوع الدعوى . ولما كان الحكم بعد أن دلت على خطأ الطاعن
المتمثل في محاولته اجتياز سيارة أمامية بانحرافه إلى حافة الجسر في أقصى اليسار
وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما
أدى إلى إنقلاب السيارة — استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي
حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده . وكان ما أورده
الحكم من تدليل سائق على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن وحصول الحادث
نتيجة لهذا الخطأ ينتفى به في حد ذاته القون بحصول الحادث نتيجة
حادث قهرى وهو انهيار جزء من الجسر بغداة ، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه
الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . ومن ثم فإن ما يشير
الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى والتصوير الذي
إطمأنت المحكمة إليه ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا يقبل
إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٨/٢١ بدائرة مركز أبوالمطامير: أولاً — تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل شعبان نعيم فياض خطأ وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن سبق بسيارته سيارة أخرى دون التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك فسقط بها في ترعة مجاورة ومعه المحبى عليه مما أدى إلى إصابته بالاصابات الميمنة بالكشف الطبي والتي أودت بحياته. ثانياً — تسبب بغير قصد ولا تعمد في اصابة يونس عبد الله صـ الخ ومحمود الحاج همام وعبد الهادي خطأ و خليل قاسم وعلى الدين جاد الله همام وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن سبق بسيارته سيارة أخرى دون التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك وسقط بها في ترعة مجاورة ومعه المحبى عليهم مما أدى إلى إصابتهم بالاصابات الميمنة بالكشف الطبي. ثالثاً: سبق بسيارته سيارة أخرى دون التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك. وطلبت عقابه بالمسادين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٣ من قرار وزير الداخلية. ومحكمة أبوالمطامير الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ إبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين وجه خطأ الطاعن ولم يستظهر قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ على فرض وقوعه وبين النتيجة التي حدثت كما سكت عن دفاع الطاعن من أن

مجرد مرور سيارته على يسار سيارة أخرى أو قطع من الغنم في طريق زراعى يسمح بذلك لا يشكل أى خطأ كما أن إنهميار جزء من هذا الطريق بقاة وهو حادث قهرى من شأنه أن يجعل رابطة السببية غير قائمة مع أهمية هذا الدفاع في درء المسئولية عنه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والاصابة الخطأ التى دين بها الطاعن وأورد على ثبوتها لديه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها مستقاة من أقوال الشهود ومن التقارير الطبية وتقرير المهندس الفنى ومن المعاينة وخلص من ذلك إلى إدانة الطاعن في قوله إن الخطأ وافر الثبوت في حق المتهم مما أجمع عليه الشهود من أنه أراد أن يعبر الطريق من على يسار سيارة نقل كانت أمامه فأنحرف بسيارته فسقطت العرببة بما عليها من العمال ومما أوردته المعاينة من أن السيارة إنقلبت على الجانب الأيسر ومما أشار إليه تقرير المهندس الفنى من أن سبب انقلاب السيارة هو أن عجلاتها اليسرى كانت على حافة الجسر وهو تراب لا يقوى على حولة السيارة فانخفض التراب من تحت عجلات السيارة لأنه هش ومما ثبت أيضا من المعاينة من أن الطريق في مكان الحادث ضيق وعرضه لا يتجاوز أربعة أمتار ونصف الأمر الذى يجعل مرور سيارتين في وقت واحد أمرا بالغ الخطورة وهو ما يجب أن يتم في غاية من الحيلة والحذر وهو عين ما قرره المتهم إذ ذكر أن الطريق لا يتسع لمرور السيارتين وإن كان قد ادعى أنه أراد أن يتفادى بعض الماشية فأنحرفت السيارة إلا أن الشهود جميعا قد كذبوه وقرروا أن سبب الحادث هو أنه أراد أن يمر من السيارة النقل وما كان المتهم بحاجة لأن ينحرف لأقصى اليسار ليتفادى الماشية إذ كان يستطيع أن يقف بالسيارة حتى تخطى الماشية الطريق خصوصا وأن المتهم قد أقر بأنه سبق له المرور من هذا الطريق وبالتالى فهو يعلمه جيدا فضلا عن أن الثابت من تقرير السيد المهندس الفنى أن السيارة وزنها ثقيل وهى فارغة وبديهي أن حمولتها تكون في غاية الثقل وهى مكدسة بالعمال الأمر الذى لا يغيب على السائق العادى والذى يدعوه ألا يحاول أن يسير بسيارته على حافة الطريق وانتهى بالحكم من ذلك إلى أن هذا الخطأ قد أدى إلى اصابة المجنى عليهم بالاصابات التى أوردتها وأودت بحياة أحدهم . لما كان ذلك، وكان الحكم قد أقام الحججة على معرفة الطاعن لما أسند

إليه بما استخلصه من عناصر الدعوى في منطق سليم، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان الحكم بعد أن دلت على خطأ الطاعن المتمثل في محاولته اجتياز سيارة أمامية بانحرافه إلى حافة الجسر في أقصى اليسار وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ مما أدى إلى انقلاب السيارة، استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفنده . لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم من تدليل سائق على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ يلتفى به في حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر بفأاة، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى والتصوير الذي إطمأنت المحكمة إليه ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركى ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٣)

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ القضائية

تزوير . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" .

شرط الإدانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره . وما انطوى عليه من بيانات وإلا كان باطلا . علته ذلك : الكشف عن ماهية تغير الحقيقة فيه .

من المقرر أنه يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في خلال المدة من ٢١ أبريل سنة ١٩٥٧ إلى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم المعادى محافظة القاهرة : أولا — المتهم الأول : ١ — ارتكب تزويرا في محرر رسمي بطريق الاصطناع بأن اصطنع خطابا منسوباً صدره من قيادة الحرس الوطنى بمعسكر جنوب القاهرة مؤرخا ١٩٥٧/٨/١٨ وموجها إلى مهندس مشروعات خط حلوان بأن أثبت به على خلاف الحقيقة أن كلا من المتهمين من الثامن إلى الثانى عشر (وقد حكم ببراءتهم في الحكم الصادر فى ١٩٦٣/١/١٩ الذى نقض بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ بالنسبة للمتهم الثانى) قد استدعوا فى خدمة الحرس ووقع عليه بلامضاء نسبه زورا إلى قائد المعسكر وبصم عليه بخاتم المعسكر

ليظهر على غرار الخطابات الصحيحة ٢ — إستعمل المحرر الرسمي المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى أحمد كمال فاضل مهندس المشروعات بنحط حلوان للتدليل على أن المتهمين المذكورين يعملون بقيادة الحرس الوطني وليتمكن من صرف أجورهم بمقتضى التوكيلات الخاصة بهم : ثانيا — المتهم الثاني — ارتكب تزويرا في محررين رسميين بطريق الاصطناع بأن إصطنع خطابين زاعما صدورهما من قيادة الحرس بمعسكر مصر القديمة أولهما مؤرخ ١٩٥٧/٦/٢٢ وموجه إلى مهندس مشروعات خط حلوان أثبت به على خلاف الحقيقة أن حسن على حسن قد استدعى في خدمة الحرس الوطني وثانيهما مؤرخ في ١٩٥٧/٧/١٣ موجه إلى المذكور ويتضمن استدعائه إلى الخدمة به ووقع عليه بامضاء نسبه زورا لقائد المعسكر كما بصم عليهما بخاتم المعسكر ليظهر على غرار المحررات الصحيحة .

ثانيا — المتهمان الأول والثاني معا — اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية بطريق الاصطناع بأن اتفقوا على إصطناع ثلاثة عشر خطابا زاعما صدورهما من قيادة الحرس الوطني يتضمن بعضها استدعاهما وسائر المتهمين الآخرين "المحكوم ببراءتهم" في خدمة الحرس الوطني ويتضمن البعض الآخر منها طلب صرف أجورهم عن مدة عملهم المزعوم به وساعدها بأن تحصلا له على أختام خاصة بقيادة الحرس الوطني وقام المجهول باصطناع هذه الخطابات ووقع عليها بامضاءات نسبها زورا إلى قائدى المعسكرات وبصم عليها بهذه الأختام فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق .

رابعا — المتهمان الثاني والثالث (الطاعن) — اشتركا بطريق الاتفاق فيما بينهما ومع الأول والآخر المجهول في ارتكاب تزوير في المحررات الرسمية السالفة الذكر بأن اتفقوا على اصطناعها على النحو المتقدم بأن نسبوها زورا إلى قيادة الحرس الوطني ليتمكنوا عدا الأخير من صرف أجور باقى المتهمين المحكوم ببراءتهم عن أيام إنقطاعهم عن العمل ثم إقتسامها مع المتهم الثالث فيما بعد فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . خامسا — المتهمان الأول والثاني — توصلا إلى الإستيلاء على مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م لوزارة المواصلاات قاصدين سلبها بعض ثروتها باستعمالهم طرقا إحتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة وذلك بأن زعما لقلم حسابات مشروعات خط حلوان كذبا أنهم يشتغلون بقيادة الحرس الوطني خلال أيام إنقطاعهم عن العمل وأيدوا مزعمهم بتقديم الخطابات المزورة المنوه عنها بالتهمة

السابقة وتمكننا بهذه الوسيلة من صرف المبلغ المذكور. سادسا — المتهم الثالث بصفته مستخدما عموميا " كاتب أجرية بمشروعات خط حلوان بمصلحة السكك الحديدية " اشترك مع سائر المتهمين في الاستيلاء على مال للدولة (مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م سالف الذكر) قيمة أجورهم عن أيام إنقطاعهم عن العمل وسهل لهم ذلك باعتياده الخطابات المزورة المشار إليها آنفا مع علمه بتزويرها وبضمانته لبعض المتهمين (السابق الحكم ببراءتهم) لدى صرفها . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١/١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٤١ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث مع تطبيق المادة ٢٧ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهم الثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني : أولا — بمعاقة كل من المتهمين الأول والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . ثانيا — بعزل المتهم الثالث من وظيفته لمدة سنتين وإلزامه برد مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م للدولة وبأن يدفع غرامة مقدارها خمسمائة جنيه . ثالثا — ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتراك في تزوير محررات رسمية والاستيلاء بغير حق على أموال عامة وتسهيل ذلك للغير — جاء مشوبا بقصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يحزر المحررات محل التزوير وما تحويه من بيانات جوهرية إذ إغفل بيان أسماء موقعيها وصفاتهم وأسماء من حررت لصالحهم وكذلك الختم الذي بصمت به والجهة صاحبة هذا الختم . هذا إلى أنه على الرغم من أن الحكم حصل أقوال المهندس أحمد كمال فاضل بما مفاده أن المبالغ الخاصة بالأشخاص الذين صحبهم الطاعن فزكاهم لدى مندوب الصرف لم تصرف لهم وعليت بالأمانات طبقا لما هو وارد بتقرير رئيس التفتيش الإداري — إذا به يعود فيقرر أنها صرفت لهم وأن مجموعها ٣٢ ج و ٢٥٠ م ومع ذلك فهو ينتهي

إلى إلزام الطاعن برد مبلغ يزيد عنه مقداره ٧٧ ج و ١٥٠ م دون أن يعرض لدفاعه الذى أثاره فى هذا الصدد أو يرد عليه بما يبرر إطرأحه على الرغم من جوهريته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن عاملا باليومية فى إدارة مشروع كهربة خط حلون يدعى حمدي أحمد حمدي وهو المتهم الأول فى الدعوى والذى حكم عليه ولم يقرر بالطعن بالنقض إصطنع خطابا تاريخه ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٧ موجهها إلى مهندس المشروع نسب صدوره إلى الحرس الوطنى بحلوان وأثبت فيه أسماء وهمية لأشخاص زعم أنهم يعملون فى المشروع وألحقوا بالخدمة العسكرية وهم يستحقون أجرا، وإذ إرتاب المهندس فى الخطاب فقد إتصل بالمختصين فى الحرس الوطنى فبان له أنه وجميع المكاتبات الأخرى المنسوبة إلى الهيئة فى الفترة من ٢١ أبريل سنة ١٩٥٧ إلى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٧ مزورة عليها ، كما تبين للمهندس أيضا أن المتهم المذكور استطاع بتلك الوسيلة أن يستولى هو وآخرين على مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م من أموال الهيئة العامة للسكك الحديدية . ثم يمضى الحكم فى تحصيله للواقعة مقرر أن الطاعن — وكان يعمل كاتبا بإدارة المشروع المذكور — إشتراك بطريق الاتفاق مع المتهم الأول وآخرين فى إرتكاب التزوير فى الأوراق المشار إليها فضلا عن توجيهه إلى مندوب الصرف مصطنعيا أشخاصا زعم أنهم يعملون بالإدارة ومجندين بالحرس الوطنى فكان أن صرف المندوب لهم ولاخرين مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م بناء على تزكية الطاعن لهم . وبعد أن أورد الحكم الأدلة على إدانة المتهم الأول عرض لما توافر منها ضد الطاعن وهى تتحصل فى أقوال مندوب الصرف وماتبين من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الطاعن هو محرر أسماء الأشخاص فى الكشف المقدم للمندوب فضلا عما ثبت لرئيس التفتيش من أن المبلغ الذى صرف لهؤلاء الأشخاص هو ٣٢ ج و ٢٥ م ومن إقرار المتهم الأول بأن الطاعن هو الذى سهل له تسلم أجر غير مستحق له وأنهم معه فيما قارف من تزوير . وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن عن إشتراكه مع المتهم الأول وآخرين فى تزوير أربعة عشر خطابا من بينها الخطاب المؤرخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٩ وعن إستيلائه بغير حق على مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م للهيئة العامة للسكك الحديدية وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغزله من وظيفته لمدة سنتين وبإلزامه برد ٧٧ ج و ١٥٠ م للدولة وبأن يدفع غرامة مقدراها ٥٠٠ ج .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب للدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا. وكان الحكم المطعون فيه سواء في معرض تحصيله لواقعة الدعوى أو عند سرده الأدلة على ادانة المتهم الأول وما توافر منها بالنسبة إلى الطاعن لم يبين مضمون الثلاثة عشر خطابا التي انتهى إلى إدانة الطاعن بالمشاركة في تزويرها فضلا عن خلوما أورده نقلا عن تقارير أهل الخبرة من هذا البيان ، ولا يغير من ذلك كون الحكم قد أشار إلى مضمون خطاب ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٧ المشار إليه فيما سلف لأنه وإن كان في ثبوت تزوير هذا الخطاب واستخلاص الحكم أن الطاعن شارك في تزويره ما يكفي لحمل قضائه بإدانته عن جريمة التزوير ، إلا أنه من جهة أخرى فإن الحكم وقد دان الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام وألزمه رد مبلغ ٧٧ ج و ١٥٠ م — وهو مبلغ يزيد عن المبلغ الذي حصل الحكم أن الأشخاص الخمسة الذين زكاهم الطاعن والواردة أسماؤهم في الخطاب سالف البيان قد تسلموه من مندوب الصرف ومقداره ٣٢ ج و ٢٥٠ م فإنه كان من المتعين على الحكم — في خصوصية هذه الدعوى — أن يعرض لمضمون الخطابات الأخرى والأسماء الواردة فيها حتى يكشف عن وجه الصلة بين ما انتهى إليه من اشتراك الطاعن في تزويرها ومساهمته في الاستيلاء بغير حق على باقي المبلغ والذي ألزم الطاعن رده دون أن يورد دليلا يحمل هذا القضاء . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه حمدي أحمد حمدي الذي لم يطعن وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب ، ومحمود عزيز الدين .

(٤)

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ القضائية

(١) استئناف . ” نطاقه ” . نقض . ” نطاقه ” .

استئناف حكم إعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض . شمول كل
منهما الحكم الغيابي الأول .

(ب) حكم . ” بياناته ” . بطلان .

خلو الحكم من تاريخ صدوره . أثره : بطلانه .

خلو الحكم الابتدائي من تاريخ صدوره . أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب هذا الحكم
دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . أثر ذلك : بطلان الحكم
الاستئنافي لاستناده إلى حكم باطل .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن إستئناف الحكم الصادر باعتبار
المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم
الغيابي الأول .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن خلو الحكم من تاريخ صدوره —
وهو بيان جوهري — يؤدي إلى بطلانه . ولما كان الحكم الاستئنافي إذ أخذ
بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من تاريخ صدوره ولم ينشئ لقضائه أسبابا
جديدة قائمة بذاتها — فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده إلى أسباب حكم باطل
مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١١/٢٠ بدائرة مركز بلقاس :
 بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح
 الأملاك الأميرية والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم
 البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١
 و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة
 الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش . فعارض ، وقضى
 في معارضته بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ بإعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم
 هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابيا
 في ١٩٦٣/٢/٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم
 المستأنف . فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته في ١٩٦٣/١٠/٩ بإعتبارها
 كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد حكم محكمة
 أول درجة لأسبابه مع أن هذا الحكم الأخير قد جاء خلوا من بيان التاريخ الذي
 صدر فيه مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة إتهمت الطاعن بتسديد أشياء محجوز عليها إداريا
 وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل فعارض وقضى باعتبار
 المعارضة كأن لم تكن ثم إستأنف وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بتأييد الحكم
 المستأنف وعارض المحكوم عليه وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن — ولما
 كان ما ينعاه الطاعن في طعنه إنما يرد على الحكم الغيابي الإستئنافي الذي قضى
 بتأييد الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة الاستئنافية
 وكان الطعن في الحكم الأخير بطريق النقض يشمل أيضا الحكم الغيابي الأول
 على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن إستئناف حكم إعتبار المعارضة كأن

لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول. لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الغيابي أنه خلا من تاريخ صدوره ولا عبرة للتاريخ المؤشر به عليه لما هو ظاهر من أنه تاريخ توقيع القاضي وإيداعه الأسباب ووضعه هذا التاريخ بالضرورة التي عليها لا يدل على أنه تاريخ صدور الحكم لأنه يغير التاريخ الذي صدر فيه الحكم طبقا لما هو مثبت بحضور الجلسة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد خلا من تاريخ صدوره . ولما كان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى بطلانه وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وكان الحكم الاستئنافي إذ أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، فإنه يكون باطلا أيضا لإستناده إلى أسباب حكم باطل مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين صفوت المرنكي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حزاوى .

(٥)

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ القضائية

(١) شهادة زور . حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" .

تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . ملة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي يلابسه في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . مثال .

(ب) قتل عمد . "نية القتل" . حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" .

القصد الجنائي في جريمة القتل العمد : يتميزه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . على المحكمة عند الحكم بادانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعنى بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المستند اليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . مثال .

١ — الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة، وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . ومن

ثم فإن ادانة الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العمدة وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن الثالث معيبا ويستوجب نقضه بالنسبة إليه وإلى الطاعنين الأول والثاني — المحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة — وبالتالي فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى جميع الطاعنين والإحالة.

٢ — القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعني المحكمة بالتحدث عنه إستقلا وإذ إن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعنين الأولين من إطلاقهما أعيرة نارية من بنادق سريعة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، إذ أن مجرد استعمال سلاح ناري لا يفيد حتى أن القصد هو إزهاق الروح ، وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل ، فإنه يكون قاصرا مما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأولين .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين الأول والثاني بأنهما في يوم ٨/٢/١٩٦٢ بناحية مركز البدارى محافظة أسيوط — أولا . شرعا في قتل محمد فتح الله بلال ونسور شفيق عيسى عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم المصمم على قتل الأول وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناريتين من شأنهما القتل (بنديقتين) وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أحدهما أعيرة نارية قاصدين قتله فأخطأته وأصابت المجنى عليها الثانية بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب

لا دخل لإرادتهما فيه وهو عدم إحكامهما الرماية بالنسبة للمجنى عليه الأول ومبادرة المجنى عليها الثانية بالعلاج . ثانيا - أحزا بنير ترخيص سلاحين ناريتين "مششخين بندقيتين" . ثالثا : أحزا ذخيرة طلقات مما تستعمل في السلاحين الناريين سالفى الذكر . وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط وجهت النيابة العامة إلى الطاعن الثالث تهمة شهادة الزور لصالح المتهمين الأولين . وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعنين الأولين . أولا - بمعاينة كل من الطاعنين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . ثانيا - بمعاينة الطاعن الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث شهور عن تهمة شهادة الزور فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعنين الأولين بجريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار ودان الطاعن الثالث بجريمة الشهادة الزور ، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يبين نية القتل بيانا وأفيا يستدل منه على أن نية الطاعنين الأولين قد انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليهما أو أنهما أطلقا النار على مقاتل منهما ، كما أنه اعتمد في إدانة الطاعن الثالث على أن روايته التى أدلى بها في التحقيقات تخالف تلك التى أبدأها في الجلسة ويغير بيان الأدلة التى تدل على صدقه في تلك الرواية عما حداها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن تبين واقعة الدعوى وأدلتها ، تحدث عن نية القتل فقال "إنها ثابتة من إطلاق المتهمين (الطاعنين الأول والثاني)

الأعيرة النارية من بنادق سريعة الطلقات صوب المجنى عليه والتي وإن كانت قد أخطأته إلا أنها من سلاح قاتل بطبيعته وقد أصابت بالفعل المجنى عليها نسون شفيق". لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه . وكان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعني المحكمة بالتحديث عنه إستقلالا وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه — ولما كان ما استدل به الحكم على توافرية القتل لدى الطاعنين الأولين من إطلاقهما أعيرة نارية من بنادق سريعة الطلقات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها لا يوفر وحدة الدليل على ثبوتها إذ أن مجرد استعمال سلاح ناري لا يفيد حتما أن القصد هو إزهاق الروح . وكان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان دون أن يكشف عن نية القتل . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الأولين بغير حاجة إلى بحث باقى الأوجه الخاصة بهما . ولما كان الحكم قد عرض لتهمة الشهادة الزور المسندة إلى الطاعن الثالث فى قوله "ولا تلتفت المحكمة إلى عدول الشاهد (الطاعن الثالث) ذلك أنه قد شهد بالتحقيقات بتفصيلات الحادث وأكد مشاهدته للتهمين يتعقبان المجنى عليه ويطلقان النار عليه بعد أن دخل السباته للاحتواء بها فأصيبت زوجته وكان هو أول من توجه لإبلاغ العمدة عن الحادث ، وقد حضر المجنى عليه إلى العمدة أثناء وجوده لديه ، الأمر الذى يجعل عدوله بالجلسة عن تلك الأقوال إنما جاء خدمة للتهمين اللذين يخشى من اعتدائهما على حياته ، ومن ثم كان ذلك العدول على هذه الصورة عدولا عن الحقيقة إلى الزور . وانتهى الحكم من ذلك إلى ثبوت تهمة الشهادة الزور قبل الطاعن الثالث . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد فى إحدى رواياته إعتادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا فى حالة ، وما يقرره صدقا فى حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل

به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . وإذن فإن إدانة الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما أبلغ به العمدة وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن الثالث معيبا ويستوجب نقضه بالنسبة إليه وإلى الطاعنين الأول والثاني — المحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة — لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى جميع الطاعنين والاحالة .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمد عزيز الدين سالم .

(٦)

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ القضائية

إجراءات المحاكمة . حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى جنائية . "إنقضاؤها"
تنقض . "سلطة محكمة النقض" .

فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم
فيه نهائيا . وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . مادامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . إستيفاء
الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسؤولية
باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة
إليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون
فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدت ولم يتيسر الحصول
على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا جود له لا تنقضي
به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم
تستنفد بعد . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد أستوفيت
فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء
بإعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا
في الحكم وذلك بسبب قيام مسؤوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على
الطاعن ، مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم
جميعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٠/١٠/٧ بدائرة مركز الصف بمحافظة الجيزة: - أولا: المتهم الأول: (١) قتل بيد الفتاح قرني عبد الله عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا معبأ بالذخيرة (بندقية خرطوش) وتوجه إليه حيث تعود الجلوس أمام منزله وما أن ظفربه حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) - ٣ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بميازته أو إحرازه. ثانيا: والمتهمون من الثاني إلى الخامس أمانوا المتهم الأول على الفرار من وجه القضاء وكان لديهم ما يحملهم على الاعتقاد بارتكاب جنائية معاقب عليها بالإعدام بليوآته وإخفاء أدلة الجريمة بأن مكنوه من الافلات من بعض الشهود الذين أمسكوا به حاملا بندقية أثناء هربه فور ارتكابها وأدخلوه منزلهم بعد أن استردوا من أحد هؤلاء الشهود البندقية التي استعملها في ارتكاب الجنائية سألقة الذكر وساعده على إخفائها في مكان مجهول. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١/١ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرفق وبمعاينة باقي المتهمين بالمادة ١/١٤٥ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة بذلك. وقد ادعى عبد العال قرني إبراهيم عبد الله (شقيق المجنى عليه) مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/٤/٩ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بمعاينة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط ومعاينة كل من المتهمين الباقيين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف

المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨/٤/١٩٦٢ بيد أن ملف النقض الخاص به قد فقد وظل أمره معلقا إلى أن تقدم محاميه الأستاذ فهمي ناشد بطلب إلى السيد رئيس نيابة الجيزة الابتدائية لاتخاذ اللازم لإمكان الفصل في النقض وقد أمر رئيس النيابة المذكور بنسخ ضوره من مسودة أسباب الحكم وطلب صورة من تقرير الطعن بالنقض من السجن وتكليف محامي الطاعن بتقديم تقرير بأسباب النقض لإرساله إلى محكمة النقض فقام محامي الطاعن بتقديم صورة عرفية من محاضر جلسات المحاكمة وصورة من أسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ المرحوم على الخشخاني المحامي ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٩/٤/١٩٦٢ وقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض وهو بالسجن بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢ أى في الميعاد القانوني ولما كان دفتر إيصالات تقديم أسباب الطعن قد فقد وكان الظاهر يؤيد الطاعن في أن الأسباب قدمت في الميعاد المقرر قانونا من محام مقبول أمام محكمة النقض بدلالة الإيصال المقدم والذي يحمل ختم نيابة الجيزة الكلية ويفيد إستلام أحد موظفي هذه النيابة أسباب النقض من الأستاذ على الخشخاني في ١٩/٥/١٩٦٢ ومن ثم فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر قانونا مما يتعين معه قبول الطعن شكلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جاسة المحاكمة قد فقدت، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه

نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد ، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية القضاء بإعادة المحاكمة بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا في الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم جميعا .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين صفوت
السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٧)

الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) دعوى مدنية . ” إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها “ . مسئولية مدنية .
” المسئولية عن عمل الغير “ . ” المسئولية الناشئة عن الأشياء “ . حكم .
” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .

استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسئولية هما
المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعة في إنطباق
أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح
مستند من الأوراق هو مسئولية الطاعة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدها إلى
المسئولية الناشئة عن الأشياء . نفي الطاعة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض
إلى المسئولية الأخيرة . غير مجد .

(ب) دعوى مدنية . ” إجراءات نظرهما أمام المحاكم الجنائية “ .

خضوع الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق
الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه الإجراءات وقف التنفيذ
على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .

١ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركبا في طلب التعويض إلى
أحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن
الأشياء ، وكانت الطاعة لا تجادل في إنطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة
الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطأ

حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء صحيحا لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعيها، فإن النعى يكون غير مجد .

٢ — من المقرر أن الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .

الوقائع

لتمت النيابة العامة "عبد القادر محمد درويش" بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٩ بدائرة قسم الشرق ببور سعيد : أولا — تسبب بخطئه في موت عاطف شفيق شنوده بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومراعاة القوانين واللوائح بأن قاد سيارة أوتوبيس بسرعة وبدون رخصة قيادة ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق وسبق بها سيارة دون أن يتأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك فصدم سيارة أخرى فحدثت إصابات المجنى عليه التي أودت بحياته . ثانيا — تسبب بخطئه سالف الذكر في إصابة حسين سعيد أغا بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج أكثر من عشرين يوما . ثالثا — قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة . رابعا — قاد سيارة بدون رخصة قيادة . خامسا — لم يلزم الجانب الأيمن للطريق أثناء سيره . سادسا — لم يراع وجود مسافة كافية بين سيارته والسيارة الأخرى التي تتقدمه . سابعا — سبق بسيارته سيارة أخرى دون التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٧٣ و ٨٤ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ومخالفة بالمواد ١ و ٢ و ٧٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والقرار التنفيذي . وقد ادعى شفيق شنوده وفونتينى لطفى بحق مدنى قبل المتهم وطلبا القضاء لها قبله وقبل مؤسسة النقل العام بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية . الأول — بمبلغ عشرة آلاف جنيه . والثانية — بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الشرق الجزئية ببور سعيد قضت حضوريا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات : أولا — فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر عن التهم المسندة إليه عدا تهمة القيادة بدون رخصة فيعاقب عليها بتغريمه بمبلغ مائتى قرش وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس . ثانيا — فى الدعوى المدنية بإلزام المتهم بصفته مدينا والممثل القانونى لمؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بصفته وبصفته كفيلا متضامنا بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى الأول وهو شفيق شنوده مبلغ ألف وخمسمائة جنيه والثانية وهى فونتينى يوسف لطفى مبلغ خمسمائة جنيه مع إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية المصاريف . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعين بالحقوق المدنية . ومحكمة بور سعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ : أولا — بقبول الاستئنافات شكلا . وثانيا — وفى موضوع الدعوى الجنائية برفض استئناف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ثالثا — وفى موضوع الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بوصفه كفيلا متضامنا أن يدفع للمدعين بالحق المدنى الأول شفيق شنوده مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والثانية فونتينى يوسف لطفى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وإلزامهما المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة — مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ قبل الدعوى المدنية وألزمها التعويض عن جريمة القتل الخطأ التى دان المحكوم عليه بارتكابها تأسيسا على أحكام المسؤولية عن عمل الغير بوصف أنه تابعها ، وعلى أنها حارسة على السيارة التى كان يستقلها

المجنى عليه — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه وقد وقع الحادث في أثناء رحلة اشترك فيها المجنى عليه فإن مسؤولية الطاعنة لا تقوم أبداً على أحكام المسؤولية التقصيرية بل على أحكام المسؤولية العقدية التي لا تختص المحاكم الجنائية بدعوى التعويض الناشئة عنها ، وأما المسؤولية الناشئة عن الأشياء ، وأسماها قاعدة الغرم بالغرم ، فهي لا تنطبق على واقعة الدعوى لأن المجنى عليه كان منقولا بالسيارة مجاملة وبالجمان . هذا وقد طلبت الطاعنة وقف تنفيذ الحكم إلى حين الفصل في الطعن .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه والمكالة بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن إحدى سيارات الأوتوبيس التابعة للطاعنة قامت في رحلة من القاهرة إلى بورسعيد ، وفي الطريق تولى الميكانيكي المصاحب لسائقها القيادة بدلا منه وانطلق بالسيارة مسرعا حتى إذا ما بلغ سيارة من سيارات الجيش كانت تسير مبطئة في ذات اتجاه سيره وعلى يمين الطريق فقد أراد مفادتها ، وما كاد يفعل ، دون أن يحسن تقدير المسافة اللازمة لمفادتها ، حتى اصطدم بمؤخرتها ، فأعمل الفرامل فجأة فانحلق باب الأوتوبيس وسقط المجنى عليه وأصيب بإصابات أودت بحياته . وبعد أن ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ودان المحكوم عليه بجريمة القتل الخطأ ، عرض للدعوى المدنية المقامة من والدي المجنى عليه قبل الطاعنة فأثبت أنها ذهبا في تأسيسها على نوعين من المسؤولية التقصيرية الأولى هي مسئوليتها عن أعمال تابعيها والأخرى هي المسؤولية الناشئة عن الأشياء بوصفها مالكة السيارة ثم أشار الحكم إلى دفع الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بدعوى التعويض قولا منها إنه ما دام الضرر لم يترتب مباشرة عن الفعل الذي يحاكم من أجله المتهم فإن تلك المحكمة لا تختص بالدعوى المؤسسة على عمل التابع أو على مسؤولية حارس الشيء ، وأطرح هذا الدفع تأسيسا على أنه وقد ثبت ارتكاب المتهم للخطأ المسبب للحادث فإنه يجوز طاعة لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع الدعوى على المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم . وبعد أن أفاض الحكم في بيان علاقة التبعية القائمة بين المحكوم عليه والطاعنة ومدى مساءلة هذه الأخيرة عن أعمال منومها استطرد

يقول : ” وحيث إن الثابت أن المتهم قد ارتكب الخطأ أثناء تأدية وظيفته وبسببها طبقا لما سبق شرحه — كما وأن المسئول عن الحقوق المدنية مسئول عن حراسة الشيء أيضا إذ أن السيارة عندما وقع الحادث كانت ملكا له ومن ثم تكون مسئوليته ثابتة“ لما كان ذلك، وكان الثابت من تحصيل الحكم لطلبات المدعين بالحقوق المدنية أنهما أسسا دعواهما ضد الطاعة على أحكام المسؤولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء وكانت الأوراق لا تشير إلى أن تمت تعاقد قد جرى بين المضرور وبين الطاعة أو من ينوب عنها ، بل إن في تسليم الطاعة في أسباب طعنها بأن نقل المجنى عليه كان مجاملة وبالجمان ما يدل على أن الطرفين لم يقصدا الارتباط بأي رباط قانوني ، فإن ما تقول به الطاعة من أن مسئوليتها تقوم على أساس المسؤولية العقدية التي لا ولاية للحاكم الجنائية بالفصل فيما هو مترتب عليها يكون غير سديد . لما كان ذلك، وكان المدعيان بالحقوق المدنية ركنا في طلب التعويض على ما سلف إirاده الى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء وكانت الطاعة لا تجادل في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء صحيحا لأنه لا ولاية للحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان إستناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها ، فإن النعى يكون غير مجد .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعة المصاريف المدنية .

وحيث إنه فيما يختص بطلب وقف تنفيذ الحكم ، فإنه فضلا عن أنه أصبح غير ذي موضوع ، فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن هذا الطلب لا محل له لما هو مقرر من أن الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون والتي ليس من بينها الحالة المطروحة .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٨)

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) إستئناف . نقض . ” حالات الطعن بالنقض ” . ” الخطأ في تطبيق القانون ” .

إستئناف النيابة للحكم الغيابي . سقوطه : إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . مثال .

(ب) إستئناف . معارضة . نقض . ” الطعن بالنقض ” . ” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام ” .

الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى متهم وباقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى متهم آخر . طعن النيابة في هذا الحكم من تاريخ صدوره . جوازه . علته ذلك : الحكم في الشق الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، وفي شقه الثاني بعد بمثابة حكم بالبراءة .

١ - من المقرر قانونا أن إستئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . ولما كان الحكم الابتدائي قد قضى غيابيا بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وكانت النيابة العامة قد إستأنفت هذا الحكم كما عارض فيه المتهم أيضا وقضى في معارضته بإلغاء الحكم المعارض فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث ، فإنه كان من المتعين على محكمة ثاني (م - ٢ - ج)

درجة أن تقضى بسقوط إستئناف النيابة ، أما وقد إنتهت إلى القضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فإنها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة إلى المتهم المذكور وتصحيحه بالقضاء بسقوط إستئناف النيابة العامة المرفوع منها ضده .

٢ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز إستئناف النيابة بالنسبة إلى متهم وبإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى متهم آخر فإن ما قضى به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضى به في شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٥٩/٧/٢٠ بدائرة قسم مصر الجديدة : بدد المبلغ وأواني اللبن الزبادى المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لعبد الحميد سليمان سلامة والتي كانت قد سلمت إليهما على سبيل الوكالة لتوزيعها وإختلاسها لنفسيهما إضرارا بالمالك . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٣١ عملا بمادة الإتهام بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وكفالة جنيته لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم الثانى في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٠/١/١٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وإحالة ملف الدعوى إلى محكمة أحداث القاهرة لإختصاصها بمحاكمة المتهم . إستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ : أولا — بإنقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهم الثانى لمضى المدة القانونية : ثانيا — بعدم جواز إستئناف النيابة في خصوص المتهم الأول . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى المتهم الأول و بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى المتهم الثاني فإن ما قضى به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه . كما أن ما قضى به في شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى في دعوى واحدة بحكمين مختلفين على الرغم من تماثل موقف المتهمين إذ لم تطلب النيابة بالنسبة لثانيهما قدرا معينا من العقوبة وقد دأبنا الحكم الابتدائي بجريمة التبيد وقضى ضدهما بعقوبة واحدة . وإذ استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقد قضت محكمة ثاني درجة بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إلى المتهم الأول و بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى المتهم الثاني مع أنه كان متعينا عليها أن تقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إلى كليهما . فضلا عما تقدم فقد قضت محكمة ثاني درجة بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى المتهم الثاني محمد السيد وهبة تأسيسا على أن آخر إجراء قاطع للتقادم هو الفصل في معارضته بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٦٠ مع أن الجريمة في باب التقادم تعتبر كلا غير قابل للتجزئة فيما يتعلق بتعيين مبدأ التقادم وفيما يقطع من إجراءات أخذا بما نصت عليه المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : "إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة " . وبما كان الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم الأول في ٩ من أبريل سنة ١٩٦٠ قضى بإعتبارها كأن لم تكن . وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٣ فإن المدة المسقطه للدعوى بالتقادم لا تكون قد انقضت مما يعيب الحكم . ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدهما بوصف أنهما بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢٠ بددا المبلغ وأواني اللبن المينة بالمحضر والملوكة لعبد الحميد سليمان سلامة والتي كانت قد سلمت إليهما على سبيل الوكالة لتوزيعها فإختلساها لنفسيهما لإضراراً بالمالك بالتطبيق للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقضت محكمة الدرجة الأولى غيابيا في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ عملاً بمادة الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض المتهم الأول وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٠ كما عارض المتهم الثاني وقضى في معارضته بإلغاء الحكم المعارض فيه وإحالة ملف الدعوى إلى محكمة الأحداث لإختصاصها بمحاكمته . ولما كانت النيابة العامة قد إستأنفت في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ الحكم الغيابي الإبتدائي الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ فقد قضت محكمة الدرجة الثانية غيابيا في هذا الإستئناف : أولا - بعدم جواز إستئناف النيابة بالنسبة إلى المتهم الأول . وثانيا - بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة إلى المتهم الثاني . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة المؤرخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ أن النيابة العامة لم تطلب قدرا معيناً من العقوبة فإن إستئنافها لذلك الحكم يكون غير جائز ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إلى هذا المتهم قد طبق القانون على وجهه الصحيح . ومن ثم فإن الطعن في الحكم في شقه الخاص بالمتهم الأول " مصطفى أحمد حسنين " يكون على غير أساس متعينا رفضه ، وأما ما قضى به الحكم في شقه الآخر من إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة إلى المتهم الثاني ، فإنه لما كان الحكم الإبتدائي قد قضى غيابيا في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بمعاينة المتهم المذكور بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين وكانت النيابة العامة قد إستأنفت هذا الحكم في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ كما عارض فيه المتهم أيضا وقضى في المعارضة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٠ بإلغاء الحكم

المعارض فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . وكان من المقرر قانونا أن إستئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . لما كان ما تقدم ، فإنه كان من المتعين على محكمة ثانية درجة أن تقضى بسقوط إستئناف النيابة المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، أما وقد انتهت إلى القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فإنها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا فيما قضى به من إنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة إلى المتهم الثانى محمد السيد وهبه وتصحيحه بالقضاء بسقوط إستئناف النيابة العامة المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ المرفوع منها ضده ورفض الطعن فيما حدا ذلك .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٩)

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٤ القضائية

مأمور الضبط القضائي .

لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي تحرير محضر ضبط الواقعة في مكان إتخاذ الاجراءات ذاتها . ماورد بالمادة ٢٤ اجراءات من وجوب تحرير مأمور الضبط محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت إتخاذ الاجراءات ومكان حصولها . تنظيمي . لا بطلان على مخالفته .

تنص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه ” ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورا الضبط القضائي في محضر موقع عليها منهم يبين بها وقت إتخاذ الاجراءات ومكان حصولها “ مما يستفاد منه أن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت إتخاذ الاجراءات ومكان حصولها إلا أنه لم يوجب عليه أن يحضر المحضر في مكان إتخاذ الاجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه في قوله. "إن التهمة المسندة

إلى المتهم لا أساس لها من القانون إذ أن المحضر قد تحرر غيابيا وبمكتب محرر المحضر وهذا ثابت بمحضر مفتش بنها ومن ثم يتعين تبرئة المتهم مما أسند إليه . “ وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم غير سديد في القانون ذلك بأن المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه . . . ” ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمورا الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصولها . “ مما يستفاد منه أن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبينا فيه وقت إتخاذ الإجراءات ومكان حصولها إلا أنه لم يوجب عليه أن يحضر المحضر في مكان إتخاذ الإجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد إلا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان . لما كان ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على خطأ في القانون مما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الحكم في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(١٠)

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) مجارى .

تسديد المالك الرسم وإخطاره من السلطة المختصة باعتماد الرسومات الهندسية المقدمة والترخيص له بالبدا في العمل وفقا لاي معنى سوى الموافقة على البدا في تنفيذ التركيبات طبقا لتلك الرسومات . عليه اذا ما اكمل العمل في ضوءها لإخطار الجهة المختصة بذلك لتجرى المعاينة الواجبة وتتولى بنفسها — في حالة صلاحية التركيبات ومطابقتها للقانون — عملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك .

(ب) مجارى . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ .

إلزام القانون المالك بإتباع مواصفات فنية وإجراءات صحيحة عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية . على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستعمل من شهادة مقرر المحضر وما أثبت به بدعوى عدم تبيانها ماهية المخالفات الفنية التي رآها والإجراءات الصحية التي أهمل المتهم في تنفيذها أن تخصص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنشدة له وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

١ — مؤدى نصوص المواد ١ و ٢ و ١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المباني والمواد المتخلقة في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام ذلك القانون المعدل بالقرارين الوزاريين

رقمى ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ — أنه إذا ما تقدم المالك أو نائبه إلى الجهة المشرفة على شئون التجارى بطلب للترخيص له بتوصيل ملكه بالتجارى العامة وأرفق به كافة الخرائط المساحية والرسومات الهندسية وغيرها من المستندات التى يتطلبها القانون، فإن هذه الجهة تتولى ابتداء فحصه من النواحي الهندسية والفنية والصحية حتى إذا ما تحقق لديها مطابقته لأحكام القانون والقرارات المنفذة له إعتمدت الطلب والرسومات المرفقة به وأخطرت الطالب بالموافقة على البدء فى تنفيذ الأعمال والإنشاءات الميينة بتلك الأوراق والمستندات وفى الحدود الواردة بها، وأنه إذا ما أتم المالك التركيبات اللازمة تعين عليه إخطار الجهة المختصة بذلك لتندب مندوبا عنها لمعاينتها والتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للرسوم المعتمدة وأحكام القانون والقرارات المنفذة له ثم تقوم بنفسها — فيما لو ثبت لديها أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية فى حالة مرضية ومطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له — بعملية إيصال المبنى بالتجارى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك .

٢ — لما كان الواضح من نصوص القرار الوزارى الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرارين الوزاريين رقمى ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ — أنه تضمن فى إسهاب مواصفات فنية وإجراءات صحية ألزم المالك إتباعها عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية ، فإنه كان لزاما على المحكمة — قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المحضر ومما أثبتته به بدعوى عدم تتيانه ماهية المخالفات الفنية التى رآها والإجراءات الصحية التى أهمل المطعون ضده فى تنفيذها — أن تخص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله فى محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية فى ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له . أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد قضت فى الدعوى دون أن تخصص الأدلة القائمة فيها وبغير أن تحيط بكل جوانبها عن بصر وبصيرة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٢/١٠/١٩٦١ بدائرة قسم الأوبىكية : قام بتوصيل المجارى إلى منزله خلصة وبدون أمر الصحة ولم يتم باتخاذ الإجراءات الصحية . وطلبت عقابه بالمادتين ١١ ، ١٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الأوبىكية الجزئية قضت حضوريا في ٩ يناير سنة ١٩٦٣ — عملا بمادتي الإتهام — بتغريم المتهم جنهين مع إزالة أسباب المخالفة في خلال شهرين من تاريخ صدوره . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا في ٢٦/٣/١٩٦٣ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلامصارييف جنائية وذلك عملا بالمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة — قيامه بتوصيل المجارى إلى منزله بغير إذن من الجهة المختصة ودون أن تكون موافقة للأصول الفنية والاشتراطات الصحية قد إنطوى على فساد فى الإستدلال وقصور فى التسبيب ذلك بأن خطاب إدارة المرافق العامة الذى اتخذت منه محكمة الدرجة الثانية ركيزة للقضاء بالبراءة إنما يفيد مجرد إعتداد الرسومات المقدمة من المطعون ضده والسماح له بالبدا فى العمل فى ضوءها وإلزامه بإخطار تلك الجهة كتابة لمعاينة ما تم والنظر فى منحه الترخيص الكتابى — فى حالة تحققها من إتمام الأعمال طبقا للرسومات والأصول الفنية — بتصرف متخلفات ملكه بالمجارى العامة . وإذا ما كان المطعون ضده قد أقر بمحضر ضبط الواقعة بأنه لم يتم بذلك الإخطار ولم يرخص له كتابة بتوصيل المبنى بالمجارى العامة ، فإن مجرد تقديم الرسومات وإقرارها ليس معناه إستيفاء الاجراءات التى يتطلبها القانون . هذا إلى أن الحكم قد أهدر الدليل المستمد مما هو ثابت بمحضر ضبط الواقعة بدعوى عدم إشتغال هذا المحضر على بيان ماهية المخالفات

الفنية التي شاهدها محرره والاجراءات الصحية التي كان يتعين على المطعون ضده إتباعها دون أن تجرى المحكمة بنفسها تحقيقا في هذا الشأن للوصول إلى غاية الأمر فيه مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إنها تتحصل فيما أثبتته السيد مراقب الجلسة لتوصيل المباني بالمجاري بمحضره المؤرخ ١٩٦٠/١١/١٢ من أنه بالمرور على منزل المتهم (المطعون ضده) الكائن بشارع كلوت بك رقم ٢٢ وجده قد قام بتوصيل المجارى خلسة إلى منزله بطريقة غير فنية ودون إتخاذ الإجراءات الصحية ، وبسؤال المتهم في محضر الشرطة المؤرخ ١٩٦١/٥/١ قرر أنه قام بتوصيل المجارى وفقا للطرق والإجراءات الفنية وذلك بعد إخطار المصلحة بذلك وقام بسداد الرسوم المستحقة عليه ، ووجب ثلاث إيصالات مؤرخة ١٣ ، ١٩ ، ٢٨/٦/١٩٦٠ وقد أخطرت الإدارة العامة للتنظيم بإعتداد هذه الرسوم وإمكان البدء في التنفيذ طبقا للرسوم المذكورة في طلبه وقدم للحقق الايصالات الثلاث التي إستند إليها وكتاب الإدارة العامة رقم ٣٩٥٩ المؤرخ ١٩٦٠/٦/١٩ والمتضمن إخطاره بإمكان البدء في العمل“ . ثم سوغ لقضائه بتبرئة المطعون ضده بقوله : ”وحيث إنه عن التهمة المسندة إلى المتهم فلما كان الثابت من إخطار الإدارة العامة للتنظيم الوارد إلى المتهم في ١٩٦٠/٦/١٩ باعتداد الرسوم المقدمة منه والتصريح له ببدء العمل تبين من ذلك الاخطار أن المتهم اتبع الاجراءات القانونية ولم يقدم على توصيل المجارى إلى فندقه إلا بعد إخطار التنظيم وتقديمه الرسوم اللازمة التي إعتمدتها الإدارة ومن ثم فإن هذا الشطر من الاتهام والمتعلق بتوصيل المجارى خلسة يكون على غير أساس من الواقع . وحيث إن القول بأن توصيل المجارى قد تم بطريقة غير فنية وبدون إتخاذ الاجراءات الصحية ، هذا القول جاء مرسلا وعاريا من الدليل إذ لم يوضح محرر المحضر المخالفات الفنية التي رآها والاجراءات الصحية التي كان يتعين على المتهم إتباعها وأهمل في ذلك الأمر الذي ترى معه المحكمة أن الاتهام قد أضفى على غير أساس من القانون أو سند من الواقع مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءته“ . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المباني والمواد المتخلفة في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ -

المطبق على واقعة الدعوى — أنه نص في مادته الأولى على وجوب تجهيز كل مبنى بتركيبات وأجهزة صحية داخلية تكفل بطريقة فعالة صرف المياه والمواد المتخلفة ومياه الأمطار وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وقضى في المادة الثانية بوجوب إيصال ذلك المبنى بالمجرى العام إذا كان واقفاً على مسافة لا تزيد على ثلاثين متراً منه على أن يتم ذلك طبقاً لأحكام المادة الخامسة — بمعرفة مصلحة المجارى التى يتعين عليها — فيما لو ثبت لديها أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية فى حالة مرضية ومطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له — القيام بعملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك . ثم حظر فى المادة الحادية عشرة منه المساس بأى جزء من المجارى العامة أو الوصلات أو إلقاء مواد أو سوائل بها . كما يبين من الرجوع إلى قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنفيذ أحكام ذلك القانون المعدل بالقرارين الوزاريين رقمي ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ ، ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ أنه نظم فى المادة الأولى منه إجراءات طلب الترخيص بتوصيل المبنى للمجارى العامة وحدد الخرائط والرسومات الهندسية الواجب إرفاقها به وما يجب أن تتضمنه من بيانات وافية لدورات المياه والمناور التى تطل الدورات عليها وأعمدة الصرف وغرف التفتيش والمدادات الأرضية والحاليات ربات والخزانات وجميع التركيبات والأجهزة الصحية الأخرى . ثم بين فى إسماء المواد التالية الشروط والمواصفات الفنية اللازمة لإعداد وتركيب كل ما تقدم وما يجب توافره من اشتراطات فى الأدوات والأجهزة الصحية . واعتبر من المجارى العامة والوصلات التى حظرت المادة الحادية عشرة من القانون المساس بها غرف التفتيش النهائية سواء أكانت خارج أم داخل الملك ومواسير المجارى والوصلات الممتدة من غرف التفتيش النهائية إلى المجارى العامة وبالوعات الشوارع لمياه الأمطار والغسيل وجميع أجزاء شبكة المجارى وملحقاتها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى هذه النصوص مجتمعة أنه إذا ما تقدم المالك أو نائبه إلى الجهة المشرفة على شئون المجارى بطلب للتخصيص له بتوصيل ملكة بالمجارى العامة وأرفق به كافة الخرائط المساحية والرسومات الهندسية وغيرها من المستندات التى يتطلبها القانون ، فإن هذه الجهة تتولى إبتداء فحصه من النواحي الهندسية والفنية والصحية حتى إذا ما تحقق لديها مطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له إعتمدت الطلب والرسومات المرفقة به وأخطرت

الطالب بالموافقة على البدء فى تنفيذ الأعمال والانشاءات الميينة بتلك الأوراق والمستندات وفى الحدود الواردة بها وأنه إذا ما أتم المالك التركيبات اللازمة تعين عليه إخطار الجهة المختصة بذلك لتندب مندوبا عنها لمعايبتها والتحقق من صلاحيتها ومطابقتها للرسوم المعتمدة وأحكام القانون والقرارات المنفذة له ثم تقوم بنفسها — فيا لو ثبت لديها أن التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية فى حالة مرضية ومطابقة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له — بعملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك على نفقة المالك . لما كان ما تقدم ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده قد إتبع الإجراءات القانونية اللازمة قبل توصيل فندقه بالمجرى العام يكون غير سديد إذ أن تسديده الرسم وإخطاره من السلطة المختصة باعتماد الرسومات الهندسية المقدمة والترخيص له بالبدء فى العمل وفقاً لاي معنى سوى الموافقة على البدء فى تنفيذ التركيبات طبقاً لتلك الرسومات وأنه إذا ما أكمل العمل فى ضوئها وجب عليه إخطار الجهة المختصة بذلك لتجرى المعاينة الواجبة وتتولى بنفسها — فى حالة صلاحية التركيبات ومطابقتها للقانون عملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك كما سلف البيان . هذا فضلاً عن أنه لما كان الواضح من نصوص القرار الوزارى بادرى الذكر أنه تضمن فى إسهاب مواصفات فنية وإجراءات صحية ألزم المالك إتباعها عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية ، فإنه كان لزاماً على المحكمة — قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المحضر ومما أثبتته به بدعوى عدم تبيانها ماهية المخالفات الفنية التى رآها والإجراءات الصحية التى أهمل المطعون ضده فى تنفيذها — أن تتمحص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله فى محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية فى ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له . أما وهى لم تفعل ، فإنها تكون قد قضت فى الدعوى دون أن تتمحص الأدلة القائمة فيها وبغير أن تحيط بكل جوانبها عن بصر وبصيرة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لىكل ما تقدم يكون النعى فى محله ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الأوراق إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،
ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(١١)

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) دعوى مباشرة . دعوى مدنية . نقض . ” حالات الطعن بالنقض .
الخطأ في تطبيق القانون ” . قذف .

الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية
التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور
أمام المحكمة تكليفا صحيحا . أثر تخلف ذلك : عدم قبول الدعويين الجنائية
والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من
الدعوى الفرعية فقط . مثال .

(ب) بلاغ كاذب . تعويض . خطأ . حكم . ” تسببه .
تسبب معيب ” .

ثبوت براءة المبلغ على إنتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب
بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها
ولملا كان الحكم معيبا . مثال .

١ — الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه
المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد
الخصومة بينه وبين المتهم — وهو المدعى عليه فيهما — إلا عن طريق تكليفه
بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ومالم تنعقد هذه الخصومة بالطريق الذي
رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى

بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملاً بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم .

٢ — من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على إنتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادراً من قبيل التسرع في الإتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والإساءة إلى سمته أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أو لا فإنه يكون معيباً بما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الزقازيق الجزئية ضد المطعون ضدهم متهما إياهم بأنهم في الفترة ما بين سبتمبر سنة ١٩٥٦ ومارس سنة ١٩٥٧ بدائرة بندر الزقازيق : أولاً — المتهمان الأول والثانية : أبلغا في حق الطاعن الجهات والسلطات القضائية بأمور كاذبة مع سوء القصد وبنية الاضرار به مسندين إليه أنه ارتكب جرائم النصب موضوع اللجنة المباشرة رقم ٢٥٩٢ لسنة ١٩٥٦ مركز الزقازيق المرفوعة منهما ضده . ثانياً — المتهمون الثلاثة : أبلغوا تلك الجهات بأمور كاذبة مع سوء القصد وبنية الاضرار به مسندين إليه أنه ارتكب جرائم التروير موضوع اللجنة المباشرة رقم ٤٧٩٠ لسنة ١٩٥٦ بندر الزقازيق . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠ ج على

سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب . ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة وجه الطاعن إلى المطعون ضدهم تهمة القذف في حقه لما نسبوه إليه من نصب وتزوير على الوجه المتقدم — ثم قضت فيها بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ غيابيا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية وحضوريا بالنسبة إلى الثالث عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات : أولا — بتغريم كل من المتهمين عشرين جنيها عن التهم المسندة إلى كل منهم . ثانيا : وفي الدعوى المدنية بإلزامهم أن يدفعوا إلى المدعى بالحقوق المدنية متضامنين مبلغ ٨٠ ج والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للحاماة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦٣ بقبول استئناف المتهمين والمدعى بالحق المدني شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة القذف وبراءة المتهمين من جريمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف . فطعن الطاعن (المدعى بالحق المدني) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن ن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — عن تهمة القذف ورفض الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة أسست هذا القضاء على أن الطاعن لم يبلغ عن هذه الجريمة إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر من يوم علمه بها فلا يجوز رفع الدعوى عنها وذلك عملا بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية في حين أنه لا أثر لتقدم الدعوى الجنائية في مثل هذه الحالة على الدعوى المدنية التي لا تسقط إلا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يلم فيه المضرور بحدوث الضرر وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدني وهو أمر لما يقع فكان يتعين على المحكمة أن تقضى فيها بالقبول أو بالرفض على أساس هذا الوضع القانوني وأن تناقش أحقيته فيما يطلبه من تعويض عما وقع في حقه من المطعون ضدهم من قذف بغير أن ترتب هذا الرفض على مجرد عدم قبول الدعوى الجنائية .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه بالطريق المباشر على المطعون ضدهم إتهمهم فيها بوصف أنهم : أولا - المتهمان الأول والثانية (المطعون ضدهما الأول والثانية) أبلغا الجهات والسلطات القضائية بأمور كاذبة مع سوء القصد وبنية الاضرار به مسندين إليه أنه ارتكب جرائم النصب موضوع اللجنة المباشرة رقم ٢٥٩٢ لسنة ١٩٥٦ مركز الزقازيق المرفوعة متهمًا ضده . ثانيا - أبلغا باتفاق ومساعدة المتهم الثالث (المطعون ضده الثالث) تلك الجهات بأمور كاذبة مع سوء القصد وبنية الاضرار به مسندين إليه أنه ارتكب جرائم التزوير موضوع اللجنة المباشرة رقم ٤٧٩٠ لسنة ١٩٥٦ بندر الزقازيق . وفي أثناء نظر تلك الدعوى أمام محكمة أول درجة وجه الطاعن إلى المطعون ضدهم تهمة القذف في حقه لما نسبوه إليه من نصب وتزوير على الوجه المتقدم وقد حكمت محكمة أول درجة بتغريم كل من المطعون ضدهم عشرين جنيتها عن التهم المسندة إلى كل منهم وبإلزامهم متضامين أن يؤدوا إلى المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) مبلغ ثمانين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف الطاعن والمطعون ضدهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت في موضوعه بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة القذف وبراءة المطعون ضدهم من جريمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية ، وأسست قضاءها بالنسبة إلى جريمة القذف على أن الطاعن إذ لم يبلغ عنها بطريق اللجنة المباشرة إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر وهي المدة المقررة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية للشكوى فلا يجوز رفع الدعوى عنها . وبنت قضاءها في دعوى البلاغ الكاذب على إنتفاء سوء القصد ونية الاضرار في حق المطعون ضدهم . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الحصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا وما لم تنعقد هذه الحصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، ولأن القانون أيضا إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى

الجنائية المرفوعة من الطاعن بالجلسة عن جريمة القذف ورفض الدعوى المدنية عملاً بما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من أن الشكوى لا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من تهمة البلاغ الكاذب لانتفاء سوء القصد ونية الإضرار بالطاعن ورتب على ذلك رفض الدعوى المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن تبليغهم في حقه بالنصب والتزوير إنما صدر منهم عن تسرع وعدم ترو الأمر الذي كان يتعين معه القضاء له بالتعويض المطلوب على هذا الأساس .

وحيث إنه من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى والمستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادراً من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعويض بالمبلغ والإساءة إلى سمعته أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أو لا فإنه يكون معيياً بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، مع إلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وقطب فراج ، ونصر الدين مزام .

(١٢)

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) دعارة . ” ركن الاعتياد ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

توافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التي تخضع
لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سائغا . مثال .

(ب) إثبات . خبرة . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . دعارة .

عدم تقييد المحكمة بنسب خبير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل
فيها . مثال .

(ج) نفيش . ” إذن التفتيش . إصداره ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . من المسائل الموضوعية التي
يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال .

١ — توافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع
للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائغا . ولما كان
الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد
من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك
سليما . ولا تريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة هذا
الشاهد التي اطمأنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة
من طرق الإثبات . ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره
ركن الاعتياد يكون في غير محله .

٢ — المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنذب خبير إذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . ولما كانت الأدلة التي أورها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في شأن رفض طلب ندب الطبيب الشرعي لاثبات العجز الجنسي لدى الشاهد لا يكون له محل .

٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها أن المنزل الذي صدر الإذن بتفتيشه خاص بالطاعن وخلصت من ذلك إلى صحة الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه ، فلا يجدى الطاعن مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/١٠/١٩٦٠ بدائرة قسم مصر الجديدة: "أدار منزلاً للفجور والدعارة" وطلبت عقابه بالمواد ٨ و ٩ و ٥ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٢ عملاً بمواد الإتهام بحبسه سنة مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة مع الغلق والمصادرة وكفالة ثلاثة جنينيات لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وحددت لنظر الموضوع جلسة ٤/١١/١٩٦٣ . وبجلسة ١١/١١/١٩٦٣ قضت حضورياً اعتبارياً في موضوع استئناف المتهم الطاعن برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى

في معارضته بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إدارة منزل للدعارة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يستظهر توافر ركن الاعتياد كما أ طرح الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات مستندا في ذلك إلى أن المنزل الذي صدر الأمر بتفتيشه خاص بالطاعن في حين أنه مؤجر إلى متهمة أخرى ، هذا فضلا عن أنه التفت عن طلب إحالة الشاهد إلى الطبيب الشرعي لإثبات عجزه الجلسي .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إدارة منزل للدعارة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن محضر الضبط وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . ثم استظهر الحكم المطعون فيه ركن الاعتياد في قوله ” إن المتهم دفع موضوعا بانتفاء ركن الاعتياد حال أن المحكمة ترى تحقق هذا الركن إذ تطمئن إلى أقوال الشاهد محمد محمد حجاج وتأخذ بها ، ولما كان هذا الشاهد من الغير وكان قد أكد سابقة ترده على دار أخرى للتمهم إلى أن دعاه إلى المسكن محل الضبط على أنه داره الجديدة فذهب مرة سابقة على مرة الضبط فإن ركن الاعتياد يكون محققا ويتضح من ثم فساد ما دفع به المتهم في هذا الشأن “ ولما كان توافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء . وكان تقديره في ذلك سليما ولا تريب على المحكمة إن هي

عولت في إثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التي إطمأنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بعدم إستظهاره ركن الاعتقاد يكون في غير محله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن من بطلان إذن التفتيش في قوله : ” إن المتهم دفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات إذ الشقة ليست مؤجرة باسم المتهم بل إنها لرجاء يس محمد مصطفى إستنادا إلى عقد إيجار غير ثابت التاريخ ووصل سداد أجرة به من العيوب المادية ما يدحض من قوته في الإثبات ووصل استهلاك الكهرباء الذي يقطع بما ذهبت هذه المحكمة بهيئة سابقة بالنسبة لرجاء يس بأنها هي المستأجرة ، ولما كان الثابت من أقوال البواب عبد المؤمن أحمد مصطفى والشاهد محمد حجاج بمحضر جمع الاستدلالات أن المتهم يقيم بالمسكن الصادر الإذن بتفتيشه فإن المحكمة ترى في ذلك الدلالة الكافية على جدية التحريات والتي بنى عليها الإذن بالتفتيش ولا تعول المحكمة على أقوال شاهدي النفي التي تراخت إلى جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ ومن ثم يكون الدفع ظاهر الفساد جدير بالرفض “ . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإجراء الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها في حكمها أن المنزل الذي صدر الإذن بتفتيشه خاص بالطاعن وخلصت من ذلك إلى صحة الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه ، فلا يجدى الطاعن مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن . ولما كانت المحكمة بحسب الأصل ، غير مقيدة بنذب خبير إذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . وكانت الأدلة التي أوردتها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن الطاعن أحد مسكنه للدعارة . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطبيب الشرعي لإثبات العجز الجنسي لدى الشاهد لا يكون له محل ، ومن ثم يكون الطعن برمته في غير محله ويتمين رفضه موضوعاً .

جاسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين المركي ، ومحمد صبرى ، وفطاب فراج ، وعبد المنعم حمزوى .

(١٣)

الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ القضائية

تقسيم . بناء . نقض . "حالات الطعن بالنقض" . الخطأ فى تطبيق القانون .

قعود المشترى عن القيام بالالتزامات التى فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . بجانب الحكم هذا الحظر . خطأ فى تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع دل بما نص عليه فى المواد ٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بإزالة فى تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت فى حق المتهم أحد أمرين : أولهما — أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون . وثانيهما — عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٣ منه وهى المتعلقة بالالتزامات والأعمال التى يلزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر . ومفاد ما تقدم أن قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التى فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى ما يخالف هذا النظر بما قرره من أن المطعون ضده — لكونه مجرد مشتر — لا يلزم بما فرضته المادتان السابقتان فلا يقضى ضده بإزالة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦/١٢/١٩٦٢ بدائرة بندر الزقازيق: (١) أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم. (٢) أقام بناء على قطعة أرض غير مقسمة قبل تزويدها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة. وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ١٣، ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢. ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤ بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمتين. فاستأنفت النيابة واتهم هذا الحكم. ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلزام المتهم بضعف رسوم الترخيص وتأنيده فيما عدا ذلك ورفض استئناف المتهم. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى — طعن النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه — إذ انتهى إلى عدم توقيع عقوبة الإزالة في جريمة إقامة المطعون ضده بناء على أرض غير مقسمة قبل تزويدها بمياه الشرب والإنارة وتصريف المياه والمواد القذرة، قولاً منه إن المطعون ضده وهو مجرد مشتر يلزم بتنفيذ التكاليف المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه ليس المقسم وحده هو الملزم بتلك التكاليف بل يلتزم بها المشتري أيضاً الذي يبنى على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم بعد طبقاً للقانون وذلك على ما هو مستفاد من حكم المادتين سالفتي الذكر بحيث إذا تخلف عنها حق عليه الحكم بالإزالة.

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حول في قضائه على نظر حاصله أن الالتزام الوارد بالمادة ١٢ الخاص بتزويد الأرض بالمرافق قاصر على المقسم وحده ، وأنه يتراخى إلى ما بعد صدور قرار وزير الشؤون البلدية والقروية بهذا الالتزام ، وأن الإلتزام المستفاد من المادة ١٣ إنما هو متعلق بعدم جواز تسجيل بيع أو تأجير أو تحكير قطعة أرض مقسمة ما لم يقدم الملتزم شهادة أو إيصال من الجهة المختصة بقيامه بأعمال التهيئة أو دفعه لنصيب قطعة الأرض في تلك الأعمال . وبعد أن أشار الحكم إلى أن العقاب على مخالفة المشتري لحكم المادة ١٤ التي تحظر عليه إقامة البناء قبل إتمام الأعمال المشار إليها في المادة ١٢ ما لم يدفع نصيب قطعة الأرض في تكاليف الأعمال المذكورة — قاصر على الغرامة فقط عملاً بنص المادة ٢٠ من القانون ، خلص إلى أنه ما دام المطعون ضده مجرد مشتري وليس هو المقسم للأرض ولم يتقدم للتسجيل فإنه لا يكون مسئولاً عن الإلتزامات الواردة بالمادتين ١٢ ، ١٣ سالفتي الذكر ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للحكم بالإزالة لعدم قيام موجبها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع دل بما نص عليه في المواد ٢ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة بناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين أولهما أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون وثانيهما عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ منه وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتفع بالحكر ، وكان مفاد ما تقدم أن يعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته ، فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى ما يخالف هذا النظر بما قرره من أن المطعون

ضده — لكونه مجرد مشتر — لا يلزم بما فرضته المادتان السابقتان فلا يقضى ضده بالإزالة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة أن تقول كلمتها في شأن ما نسب إلى المطعون ضده من عدم القيام بالأعمال التي فرضها عليه القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين :
أديب نصر ، ونحار رضوان ، ومجد محفوظ ، وحسين ساح .

(١٤)

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ القضائية .

(١) شيك بدون رصيد . قصد جنائي .

استيفاء الورقة الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى مجرى النقود . إعتبارها شيكا
بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ عقوبات .

حمل الشيك تاريخا واحدا . عدم قبول الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ
الذي يحمله .

سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم
وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . مثال .

(ب) إرتباط . شيك بدون رصيد .

إصدار الطامن شيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين ومن معاملتين مختلفتين .
دلالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يلحق به الارتباط الذي
لا يقبل التجزئة . لا محل لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

١ — من المقرر أن الشيك ما دام قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون
لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧
من قانون العقوبات ، ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخا
واحدا وهو لاحق لإنهاء الوكالة عن البنك التي يدعيها الطاعن ، فإن مفاد ذلك
أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل منه الإدعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ

الذى يحمله . كما أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فلا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجميد الاعتماد المفتوح به مادام أنه يسلم في تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقرب به أيضا في المذكرة التي قدمها بدفاعه إلى محكمة ثانى درجة .

٢ - متى كانت الوقائع كما أثبتها الحكم أن الطاعن أصدر الشيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين وهو ما يفيد أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين ارتكبهما مما لا محل معه لإعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية الأول هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح دمياط الجزئية قيدت بجدولها برقم ٢٧١٦ سنة ١٩٦٢ ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر دمياط : أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . كما أقام المدعى بالحقوق المدنية الثانى دعوى أخرى بالطريق المباشر أمام المحكمة المذكورة قيدت بجدولها برقم ٣٣٤١ سنة ١٩٦٢ ضد الطاعن أيضا بوصف أنه في يوم ١٥ يولييه سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر دمياط : أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة السابقة وإلزامه بأن يدفع له قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى الأولى حضوريا اعتباريا في ١٩٦٣/٤/٤ عملا بمادة الإنهاك بحبس المتهم خمسة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى قرشا واحدا

على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية. وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢ قضت في الدعوى الثانية حضوريا عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وبالإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية. فاستأنف المتهم هذين الحكمين. ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨: أولا — بقبول الاستئنافين شكلا. وثانيا — في الدعويين الجنائيين بتعديل الحكمين المستأنفين والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل في كل منهما، وفي الدعويين المدنيتين بتأييد الحكمين المستأنفين فيما قضيا به وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية. فطعن الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيكين بدون رصيد قد شابه القصور والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أغفل الدفاع الأساسي الذي تمسك به الطاعن من أنه أصدر الشيكين للمدعين بالحقوق المدنية في خلال مدة وكالته عن البنك المصري العربي في إدارة محلات طاهر سعيد الشربيني التي كان قد نزل عن إدارتها للبنك ضمنا للوفاء بديونه له وللغير مما تغله من ربح وقد كان لهذين الشيكين وقت سحبهما رصيد قائم من الاعتماد الذي فتحه البنك للطاعن متعهدا بتحويل هذه الإدارة في صورة حساب جار ولم يكن للبنك أن يعدل عن التزامه بالتحويل بتجميد الاعتماد والامتناع عن صرف الشيكين المسحوبين عليه من الطاعن في شئون هذه الوكالة ما دامت قائمة. كما أن تأميم البنك وانتقاله إلى الدولة بما له من حقوق وما عليه من التزامات لم يكن ليحول دون بقاء الاعتماد قائما مما ينتفى معه قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك تأخير تاريخ الشيكين عن وقت تحريرهما نتيجة لتقسيط ثمن البضائع التي اشتراها الطاعن للمحلات التي يديرها طالما أن الثابت من تاريخ فاتورة الشراء أنهما حررا في تاريخ لم تكن وكالته عن البنك قد انتهت — أما استناد الحكم المطعون فيه

في مجال إثبات سوء نية الطاعن إلى أن تاريخ كل من الشيكين لاحق على نزوله عن توكيل البنك له فلا يتفق والثابت بالأوراق إذ أن الشيكين قد حررا في واقع الأمر قبل نزول الطاعن عن الوكالة وإن كانا قد أرخا بتاريخ لاحق هو تاريخ إستحقاق أقساط ثمن البضاعة على ما هو ثابت من فاتورة الشراء هذا فضلا عن أن الحكم قد أغفل تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الرغم من إرتباط الجزيتين المسندتين إلى الطاعن ووقوعهما لغرض واحد مما كان يقتضى توقيع عقوبة واحدة عنهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن كلا من الممثل القانوني للجمعية التعاونية لصناعة الأحذية بدمياط والسيد السيد الزيدى قد أقام دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن ونسب إليه الأول أنه أصدر إليه شيكا بمبلغ ثمانين جنيها على البنك العربي فرع دمياط يستحق الدفع في ١٥/٥/١٩٦٢ ولما توجه لصرف قيمته أفاد بالرجوع على الساحب . كما نسب إليه الثاني أنه أصدر له بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٢ شيكا بمبلغ مائة جنيه على هذا البنك وبتقديمه إليه أفاد أيضا بالرجوع على الساحب . وقدم المدعيان بالحق المدني أمام المحكمة الشيكين وإفادتي البنك — بينما دفع الطاعن الاتهام المنسوب إليه بأنه إنما كان وكيلًا للبنك المسحوب عليه في إدارة محلات أحد عملائه (طاهر سيد الشربيني) بغرض إستيفاء البنك لديونه قبل هذا العمل وأن البنك هو الذي أدخل بالتزاماته وجمد الاعتماد المفتوح لديه لتمويل العملية ورد الشيكات التي سحبت لصالح التجار الذين تعامل معهم — وقد عرض الحكم لدفاع الطاعن بأنه كان حسن النية حين سحب الشيكين موضوع الاتهام وأطرحه بما محصله أن الغرض الذي هدف إليه المشرع من نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو حماية الصالح العام والاقتصاد من عبث المتلاعبين بالشيك حماية ترقى إلى إعتباره في مرتبة التعامل بالنقود بحيث إذا أدخل الساحب بهذه الثقة أتم وتعين عقابه وأن الشيكين موضوع الاتهام قد استوفيا الشكل الذي إستلزمه القانون لهما وحقت حمايتهما في التداول كأداة وفاء تقوم مقام النقود — وأنه لا محل لما أثاره الطاعن عن العلاقة التي تربطه بالبنك المسحوب عليه والتي أنكرها الأخير إذ أن هذه العلاقة على فرض قيامها لا تخل بالحماية المفروضة للشيك ولا تفصح عن مظاهر حسن النية بل على

العكس من ذلك فإن تاريخ استحقاق الشيكين تال لإنهاء عقد الوكالة فهما يستحقان الدفع في ١٥/٥/١٩٦٢ ، ١٥/٧/١٩٦٢ في حين أن إنذار المتهم الذي وجهه إلى البنك المسحوب عليه بإنهاء هذه الوكالة قد تم في ١٠/٥/١٩٦٢ وفضلا عن ذلك فإن المستفيد من الشيكين لم يكن يعلم بحسب ظاهرهما حقيقة العلاقة بين المتهم والبنك . وخلص الحكم إلى أن الدفاع الذي أبداه الطاعن لا يؤثر في مسؤوليته الجنائية حيال إخلاله بالوفاء بالشيكين — وهذا الذي أوردته الحكم صحيح في القانون إذ أنه من المقرر أن الشيك مادام قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخا واحدا وهو لاحق لإنهاء الوكالة عن البنك التي يدعيها الطاعن — فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقبل منه الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . كما أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق وترتبطا على ما تقدم فلا عبرة بما يقوله الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجميد الإ اعتماد المفتوح به ما دام أنه يسلم في تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقرب به أيضا في المذكرة التي قدمها بدفاعه إلى محكمة ثاني درجة كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيرا لوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم أن الطاعن أصدر الشيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين وهو ما يفيد أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين ارتكبهما مما لا محل معه لإعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برهته يكون على غير أساس ويتعين ورفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر : ومختار رضوان ، وحسين ساح : ومحمود عزيز الدين .

(١٥)

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ قضائية

حكم . " إصداره . تنفيذه " .

صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة . وجوب تبليغ صدرها باسم الأمة في ديوانها . مكان
تحرير هذا البيان هو دياجة الحكم عند تحريره بأسبابه . تدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بحضور
الجلسة . غير لازم .

القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين في ديوانها
صدرها باسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو دياجة الحكم عند تحريره
بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بحضور الجلسة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٣١ بدائرة مركز أبنوب :
بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائياً
لصالح كامل مسعود قلته والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها بوصفه
حارساً لتقديمها يوم البيع المحدد فاختاسها لنفسه إضراراً بال دائن الجاهز . وطلبت
عقابه بالمادتين ٣٤ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أبنوب الجزئية قضت
حضورياً بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بمادتي الإتهام بجس المتهم ثلاثة

(م - ٣ - ج)

شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش للإيقاف. فاستأنف الطاعن هذا الحكم. ومحكمة أسبوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا باعتباريا بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٦٤ بإعتبارها كأن لم تكن. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار المعارضة في الحكم الاستئنافية الصادر في غيبة الطاعن كأن لم تكن قد شابه البطلان — ذلك بأنه لم يثبت برول المحكمة الاستئنافية ومحضر جلساتها ما يفيد صدور هذين الحكمين باسم الأمة . هذا فضلا عن أن إعلان الطاعن للحضور بالجلسة ١٩٦٤/٤/٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يحور به تاريخ الجلسة بخط واضح بل دون به تاريخ يقرأ ١٩٦٤/٤/١٩ مما يترتب عليه بطلان هذا الاعلان .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الطعن أن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ثاني درجة بإعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم الصادر منها حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف أن كلا منهما متوج باسم الأمة . لما كان ذلك، وكانت القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صدورها باسم الأمة وعليه فإن مكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بمحضر الجلسة فإن ما يثيره الطاعن بشأن خلو رول المحكمة الاستئنافية ومحضر جلساتها مما يفيد صدور هذين الحكمين باسم الأمة لا يكون له محل . لما كان ذلك، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن إعلان الطاعن للحضور بالجلسة المعارضة ظاهر الوضوح في أن تاريخ هذه الجلسة هو ١٩٦٤/٤/٩ فإن ما ينعاه في شأن هذا الاعلان يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد ديري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٦)

الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) موانع العقاب . "المرض العقلي" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .
محكمة الموضوع .

تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا للإجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .

(ب) حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" .
ما يوفره .

وجوب تبيان حكم الادانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به . مله ذلك : حتى يقتضي لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار لإثباتها في الحكم . مثال .

١ - تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا للإجمال فيه ، وليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به بل إن من واجبها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضاءها بذلك على أسباب سائغة .

٢ — من المقرر أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل إيراد مضمون الأوراق التي قدمها الطاعن ، كما أغفل الرد على طلب ضم ملف خدمته على الرغم من أهمية هذا الطلب في صورة الدعوى لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى لو صح اتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع وشابه القصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٣/٩/٩ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة :أولاً — ارتكب تزويراً فى ورقتين أميريتين هما إذنى البريد رقمى ٧٥/٨٨٦٩٨ ، ٧٥/٨٨٦٩٩ المرسلين من محمد الراضى عبد الله الى الدكتور محمد فائق الجوهري وكان ذلك بتغيير المحرر بأن محا العبارات الثابتة به واسم المرسل اليه وكتب اسمه بدلاً منها . ثانياً — استعمل إذنى البريد المزورين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما للموظف المختص بهيئة البريد وصرف قيمتهما لنفسه . ثالثاً — سرق الخطاب المبين بالمحضر وبداخله إذنى البريد المبين بالتهمة الأولى وإذن البريد رقم ١٠٥٩٦٨ للدكتور محمد فائق الجوهري . رابعاً — توصل بالإحتيال الى الاستيلاء على قيمة إذنى البريد المبين بالتهمة الأولى وكان ذلك باستعمال طرقاً إحتيالية من شأنها ايهام وهبى حق وهبى صراف خزانة بريد القاهرة بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن عمد الى تزوير هذين الإذنين على النحو المبين بالتهمة الأولى وقدمهما للموظف المختص طالباً صرف قيمتهما فتوصل بذلك الى الإستيلاء على المبلغ الوارد بكل منهما . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات وجنحة بالمادتين ٣١٨ و ٣٣٦ من القانون المذكور . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ عملاً

بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن بجرائم السرقة والتزوير في محركات رسمية وإستعمال تلك المحركات والإحتيال ، قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بانعدام مسئوليته لأنه كان مصابا بمرض عقلي وقت ارتكاب الفعل وقدم شهادات مرضية صادرة من جهات حكومية مختصة تنبئ عن مرضه وطلب ضم ملف خدمته لإشتماله على تقرير من القومسيون الطبي إعن حالته العقلية ، غير أن المحكمة لم تجب هذا الطلب الجوهري أو ترد عليه بما يسوغ طرحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بانعدام العقاب لأن المتهم كان مصابا بمرض عقلي وقت ارتكاب الفعل وطلب ضم ملف خدمته لإشتماله على تقرير من القومسيون الطبي كما قدم شهادات طبية للتدليل على صحة دفاعه ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي رآها مؤدية إلى ثبوتها عرض لدفاع الطاعن وزد عليه بقوله " وتلفت المحكمة عما زعمه المتهم — الطاعن — بالجلسة من أنه كان مريضا بعقله وقت ارتكاب هذه الجرائم ، تلفت المحكمة عن هذا الزعم وتراه غير جدي وغير جدير بالقبول إذ لم يثبت ولم يقم عليه دليل تثق به المحكمة ويرتاح إليه ضميرها ويؤكد ذلك أن الأوراق التي قدمها محامي المتهم بالجلسة لا تفيد أن المتهم كان مريضا بعقله وقت ارتكاب هذه الجرائم " . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها قضائها في هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه وليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به بل إن من واجبها

في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وأن تقيم قضائها بذلك على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان مارد به الحكم على دفاع الطاعن لا يفيد أنه كان ممتعا بقواه العقلية وقت ارتكاب جرائمه وحمله — في الوقت نفسه — عبء إثبات مرضه العقلي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل إيراد مضمون الأوراق التي قدمها الطاعن ، كما أغفل الرد على طلب ضم ملف خدمته على الرغم من أهمية هذا الطلب في صورة الدعوى لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى لو صح لتغييره وجه الرأى في الدعوى — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وشابه القصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي ، وبحضور المادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٧)

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . إثبات . ” خبرة ” .

عدم مريان حكم المادة ٢٥٦ اجراءات إلا على الطلبات التى يتقدم بها المدعى المدنى فيما يتعلق بحقوقه المدنية . باقى الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التى تخول المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف بإيداع أمانة الخير .

(ب) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” مالا يوفره ” .
سرقة . تبديد .

للحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح . لا عليها إن لم تلتفت الدفاع إلى الوصف الجديد . ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع . مثال .

(ج) إختصاص . ” إختصاص محلى ” . نظام عام .

إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . من مسائل النظام العام . جواز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى . التمسك بالدفع بعدم الإختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟ أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . مثال .

(د) تزوير . ” الطعن بالتزوير ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” .

الطعن بالتزوير . طبيعته : من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

(هـ) محكمة ثانى درجة . إجراءات المحاكمة .

محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لاجرائه . عدم التزامها إلا بما سمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .

١ — المادة ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية واردة فى الفصل الخاص بالإدعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التى يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقى الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو ينحول المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف إيداع أمانة الخبير . ومن ثم فلا على المحكمة إذ هى كلفت الطاعن المتهم ، سداد الأمانة التى قدرتها .

٢ — من المقرر أن للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانونى الصحيح ، ولا عليها إن لم تلفت الدفاع إلى الوصف الجديد ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع . ومتى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه سرق دفاتر المجنى عليه حالة كونه عاملا لديه بالأجر بالمادة ٣١٧/٧ من قانون العقوبات وقد أدانته محكمة أول درجة بأنه بدد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سامت إليه على سبيل الوكالة فبددها إضرارا بالمجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد إستأنف الطاعن هذا الحكم وترافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة من سرقة إلى خيانة أمانة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٣ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أى حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . ولما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة الدرب الأحمر فحضر أمام المحكمة في درجتي التقاضى ولم يدفع بعدم الاختصاص المحلى بل ترفع في موضوع الدعوى ، وكان ما أورده الحكم في أسبابه لا يستفاد منه ما ينقضى معه موجب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعت إليها من جهة مكان الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٤ — من المقرر أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها .

٥ — محكمة ثانى درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧/١٠/١٩٥٦ بدائرة قسم الدرب الأحمر : سرق الدفاتر المبينة بالمحضر والمملوكة لمحمد عبد العزيز عطية حالة كونه حاملا لديه بالأجر، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٧ من قانون العقوبات . وقد إدعى المجني عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ثم مدل طلباته إلى ٥١ جنيه . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا في ١٢/٥/١٩٦٣ عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات بحبس

المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات على إعتبار أن الواقعة خيانة أمانة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة التبديد قد صدر باطلا وشابه فساد فى الاستدلال كما أخل بحق الدفاع . ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة الدرب الأحمر وهى محكمة غير مختصة بنظر الدعوى من حيث المكان لما هو ثابت بالأوراق من أن الجريمة وقعت بدائرة قسم السيدة ولا إقامة للطاعن بدائرة قسم الدرب الأحمر ولا هو قبض عليه بدائرته وقد حول الحكم فى قضائه بالإدانة على ورقة عرفية قدمها المدعى المدنى ، طعن الطاعن عليها بالتزوير ولم تحقق المحكمة هذا الطعن أو تستجوب المحاسب المقول بصدور هذه الورقة من الطاعن إليه مع أنه لم يسأل فى أى من مراحل التحقيق وإعتبرت الطاعن متنازلا عن طعنه بالتزوير مع أنه تمسك به فى مذكراته لعجزه عن سداد أمانة الخبير الذى ندبته لتحقيق التزوير فى حين أن أتعاب ومصاريف الخبراء على عاتق المدعى المبذنى طبقا للمادة ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية كما أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض إلى جريمة تبديد ودان الطاعن بها مع أنها لم تطرح على المحكمة إذ رفعت الدعوى العمومية عليه بوصف السرقة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وإيصال الأمانة الموقع عليه منه وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ،

وكان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أى حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن أمام محكمة الدرب الأحمر فحضر أمام المحكمة في درجتى التقاضى ولم يدفع بعدم الاختصاص المحلى بل ترفع في موضوع الدعوى وكان ما أورده الحكم في أسبابه لا يستفاد منه ما ينقضى معه موجب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التى رفعت إليها من جهة مكان الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن التزوير في قوله : ” وحيث إن المتهم طعن على توقيعه المسند إليه بإيصال استلامه الدفاتر والمؤرخ ١٧/١٠/١٩٥٦ و بعد أن أرسلت الأوراق للطب الشرعى للمضاهاة وتحقيق الطعن بالتزوير عاد وتنازل عن هذا الطعن فأعيدت الأوراق من الطب الشرعى . وحيث إن تنازل المتهم عن الطعن بالتزوير عن الإيصال محل الإتهام يعتبر تسليما بصحة الورقة المذكورة التى تضمنت تسليمه دفاتر حسابات المحبى عليه على سبيل الوكالة من مكتب الأستاذ سعد الشريف المحاسب لإحضارها لمحلى المحبى عليه فاختلسها ولم يسلمها إليه إضرارا به “ . كما عرض لدفاع الطاعن الذى ضمنه مذكرته ورد عليه بقوله ” وحيث إن المحكمة لا تعول على ما ورد بمذكرة المتهم المقدمة أخيرا عن طالب ندب مصاحبة الطب الشرعى قسم أبحاث التزييف والتزوير لمضاهاة توقيعه المثبت على الإيصال موضوع الدعوى بتوقيعاته على الأوراق الرسمية المقدمة لأنه سبق لمحكمة أول درجة أن أجابته إلى هذا الطلب إلا أنه تنازل عنه مما يبين منه عدم جديته في طلبه الذى يقصد منه عرقلة الفصل في الدعوى “ . وكان هذا الذى أورده الحكم سائغ وكاف في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها . لما كان ذلك ؛ وكان يبين من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أن الدفاع عن الطاعن طلب

بجلسة ١٩٥٩/٢/٥ مناقشة المحاسب الصادر إليه الإيصال موضوع الدعوى بيد أنه لم يتمسك بهذا الطلب بالجلسات التالية وحتى صدور الحكم في الدعوى، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسمع الشهود الذي كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر حاجة إلى سماعهم، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأردة في الفصل الخاص بالإدعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية أما باقي الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف إيداع أمانة الخبير ومن ثم فلا على المحكمة إذا هي كلفت الطاعن سداد الأمانة التي قدرتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة ١٩٦٣/٦/٦ أن الطاعن أعلن تنازله عن الطعن بالتزوير صراحة وطيقا من كل قيد وكان الحكم قد أخذ به هذا التنازل ، فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم اعتبره متنازلا عن طعنه لعجزه عن سداد أمانة الخبير يكون غير صحيح ، ولا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه سرق دفاتر المجنى عليه حالة كونه عاملا لديه بالأجرة بالمادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات وقد دانت محكمة أول درجة بأنه بدد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سلمت إليه على سبيل الوكالة فبددها إضرارا بالمجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد استأنف الطاعن هذا الحكم وترافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، ولا عليها أن لم تلفت الدفاع إلى الوصف الجديد مادام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة من سرقة إلى خيانة أمانة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . فإن ما يثيره الطاعن في صدد ذلك لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين السركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب قراج ،
ومحمد عبد المنعم حمزى ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٨)

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ القضائية

تبديد . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره" .

جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة
التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم إلتزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع .
المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد
البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال .

جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو التصرف
فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، والحارس غير ملزم بتقديم
الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع
في محل حجزها ، وعدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد
التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذا وبالتالى
لم تتخذ إجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم
يتصرف في المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة إخطاره
الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذى نقلت إليه ، وهو دفاع جوهري قد يترتب
على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن
تعرض له وأن ترد عليه ، أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن

وأقام قضاءه بإدانتها إستنادا إلى أقوال المبلغ وإلى محضر الججز التحفظى والمعينة من تعيين الطاعن حارسا على المحجوزات وعدم العثور عليها فى مكان الججز قبل يوم البيع ، وهى أدلة لا تفيد فى حد ذاتها إختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يتعين معه نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٢/٩/٢٤ بدائرة قسم عابدين : بدد المنقولات الميينة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح حسين ابراهيم أبوزيد وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها إلا أنه إختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غايبيا فى ١٩٦٢/١٢/٢٥ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى فى معارضته بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣ باعتبارها كأن لم تكن . فإستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غايبيا بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه ، وقضى فى المعارضة فى ١٩٦٤/٣/٢٢ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة تبديد الأشياء المحجوز عليها قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع بجلسته المحكمة الاستئنافية وبالمذكرة المقدمة منه بأن الأشياء المحجوز عليها تحفظيا لا زالت موجودة وأنه قام بنقلها — لتصفية المحل التجارى — إلى مكان أمين أخطر به الدائن الحاجز بخطاب مسجل فى ١٩٦٢/١٠/١٩ قدم

صورته إلى المحكمة مع إيصال تسجيله إلا أن الحكم لم يعرض إلى هذا الدفاع الجوهري ولم يرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره الأستاذ أحمد رمضان السيد المحامي من أن موكله حسين إبراهيم أوقع ضد هانم أحمد وسعد فرج حمزا تحفظاً بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٠ على منقولات محلها وقد تبين له في تاريخ الإبلاغ في ١٩٦٢/١٠/٢٤ أنهما بددا جزءا من تلك المحجوزات وقدم صورة من محضر الحجز وثابت فيه أن المتهم — الطاعن — عين حارسا على المنقولات المحجوز عليها . وقد أثبت المحقق إنتقاله للمحل حيث وجده خاليا إلا من بعض المنقولات القليلة . وعاد المبلغ في ١٩٦٢/١٠/٦ فأبلغ بأن كافة المنقولات قد بددت من المحل المؤجر وترك مفتوحا خاليا منها جميعا" وإستند الحكم في ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو إلى أقوال المبلغ وإلى المعاينة . كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن أشار الى أنه أخطر الدائن الحاجز بنقل المحجوزات وأنها لا زالت موجودة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تبسديد الأشياء المحجوز عليها لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، وكان الحارس غير ملزم بتقديم الأشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التمسك بها يوم البيع في محل حجزها ، وكان عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذا بعد وبالتالي لم تتخذ إجراءات البيع ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية أنه لم يتصرف في المحجوزات وأنه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة إخطاره الدائن الحاجز بموعد نقلها والمكان الذي نقلت إليه ، وهو دفاع

جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه ، أما وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وأقام قضاءه بادانته إستنادا إلى أقوال المبلغ وإلى محضر الججز التحفظى والمعاينة من تعيين الطاعن حارسا على المحجوزات وعدم العثور عليها فى مكان الججز قبل يوم البيع ، وهى أدلة لاتفيد فى حد ذاتها إختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الثانى من أوجه الطاعن .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح .

(١٩)

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تزوير " الطعن بالتزوير " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " مالا يوفره " .

الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته : من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك : للحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . هي الخيار الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا يستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأى فيها . مثال .

(ب) شيك بدون رصيد .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تمامها : بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . علة ذلك ؟ لا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا .

١ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته . لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخيار الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو

بالإستعانة بنخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن . فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلبا للتأجيل لإتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه .

٢ — من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعقد عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا إذ أن تأخير تاريخ الإستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذا الشيك كان وسيلة إئتمان لا أداة وفاء .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٢/٤/١ بدائرة مركز بلقاس : أعطى بسوء نية شيكا بمبلغ مائتي جنيه لفريد عبد الهادي ولم يكن يقابله رصيده قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمبادئ ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى فريد عبد الهادي بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت

حضوريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش وفي موضوع الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى فيها بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وقضى بالزامه بالتعويض المؤقت — قد شابه القصور وانطوى على إخلال بحق الدفاع — ذلك بأنه لم يعرض لما دفع به الطاعن من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به — وهو ما أقر به المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات ، ومتى ثبت وجود تاريخين للشيك فانه يكون وسيلة إتيان لا أداة وفاء — هذا فضلا عن أن الطاعن قد أبدى في المذكرة التي ضمنها دفاعه أن الشيك مزور عليه وطلب التصريح له بالطعن بالتزوير فيه ، ولكن المحكمة لم تتمكن من ذلك ، مما حمله على رفع الدعوى المدنية رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٦٤ مدني بلقاس بطلب الحكم برد وبطلان الشيك سالف الذكر .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه استئنافية بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — مستمدة من أقوال المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) ، ومما تبين من الاطلاع على الشيك وإفادة البنك المتضمنة عدم وجود رصيد يقابله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الشيك موضوع الدعوى

يحمل تاريخا واحدا هو ١٩٦٢/٤/١ وكان من المقرر أن جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات - ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذا الشيك كان وسيلة إئتمان لا أداة وفاء . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقة لها لإبداء رأى فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه . ولا يعدو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك - على فرض حصوله - أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسدة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد مبري ، ومجد عبد المنعم حمزوى ، ومجد نور الدين عويس .

(٢٠)

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . " وصف الحكم " . " الحكم الحضورى الاعتبارى " . معارضة .
متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ،
أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . متى تقبل
المعارضة فى هذه الحالة ؟ إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل
صدور الحكم . مثال .

نصت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يعتبر الحكم
حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر
الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى
بدون أن يقدم عذرا مقبولا " . كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١
هو أن المعارضة لا تقبل فى هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه
من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام
محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجلت الدعوى ولكنه لم يحضر
بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور —
وهو المرض — قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوريا إعتباريا
فى موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بعدم قبول المعارضة
فى هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عذرا مبررا لقبول المعارضة لما هو ثابت
من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه
وعدم أخذ المحكمة به — يكون قد التزم حدود القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر - حكم ببراءته - بأنهما في يوم ١٩٦٢/٦/٢٤ بدائرة مركز ديرمواس : إختلسا المحجوزات المبينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا مع علمهما بال حجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرمواس الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٧ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم (الطاعن) شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته في ١٩٦٢/١١/١٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا إعتباريا بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ بعدم قبولها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن كان قد اعتذر بمرضه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المذكور و هو عذر مقبول ينبنى عليه أن تكون المعارضة مقبولة . هذا إلى أن الحكم الحضورى الاعتبارى قد أخطأ بدوره في القانون وشابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع إذ قضى في موضوع الدعوى ورفض طلب التأجيل بسبب المرض على أنه عذر قهرى . ودان الطاعن بجريمة التبديد على الرغم من أنه لم يعين حارسا على المحجوزات ولم يقيم دليل على امتداد يده إليها ومع تمسكه بإعلان محضر الحجز لم ترد المحكمة على دفاعه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخر بوصف أنهما اختلسا أشياء محجوزا عليها إداريا مع علمهما بالحجز وذلك بالتطبيق للمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات — ومحكمة أول درجة قضت في غيبة الطاعن وفي حضور الثاني بحبس الأول شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ وبراءة الثاني . فعارض الطاعن وقضت المحكمة في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . فاستأنف هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة وحضر بجلسته أول يناير سنة ١٩٦١ وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجلت القضية لهذا السبب بجلسته ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها لم يحضر وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية وقضت المحكمة في الدعوى حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف وقالت في أسباب حكمها أنها ترتاب فيما احتوته الشهادة المرضية المقدمة . فعارض الطاعن في هذا الحكم . وبجلسة المحاكمة قرر أن المرض هو سبب عدم حضوره بالجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه . وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول المعارضة تأسيسا على أن شرط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى هو قيام عذر يمنع المتهم من الحضور ولا يستطيع تقديمه قبل الحكم وأن الطاعن وقد قدم عذره بالمرض قبل الحكم المعارض فيه ولم تقبل المحكمة عذره فلا يكون المرض بعد ذلك عذرا تقبل به المعارضة في هذا الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه ” يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا “ كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية بجلسته أول يناير سنة ١٩٦٣ وطلب التأجيل لحضور محاميه فأجلت الدعوى بجلسته ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ ولكنه لم يحضر بتلك الجلسة بل تقدم الدفاع عنه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور — وهو المرض — قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوريا اعتباريا في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه —

إذ قضى بعدم قبول المعارضة في هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عذرا مبررا لقبول المعارضة لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الحضوري الاعتباري المعارض فيه وعدم أخذ المحكمة به — فإنه يكون قد التزم حدود القانون، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان باقى أوجه النعى تنصب على الحكم الحضوري الاعتباري — المقضى بعدم قبول المعارضة فيه فإنه يتعين الالتفات عنها لخروجها عن نطاق ما فصل فيه الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أديب نصر، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ، وقطب فراج ،
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونور الدين موسى .

(٢١)

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٣٤ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .

دليل الإدانة : وجوب أن يكون مشروعا . اشتراط ذلك في دليل البراءة . غير لازم .
مثال .

من المسلم أنه لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون . كما
أنه من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة
الى أن يحكم بإدانته بحكم نهائى وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة
في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مكرهه في الدعوى وما يحيط نفسه من
عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس
البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح
حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر
ما يؤذيها ويؤذي العدالة معا إدانة برئ ، وليس أدل على ذلك ما نصت عليه
المادة ٩٦ من قانون الإجراءات من أنه "لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط
لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التي سلمها
المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية" .
هذا الى ما هو مقرر من أن القانون — فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة
للإثبات — فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه
ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل

عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها بغيته الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤديا إليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وحده . ومن ثم فإنه لا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الإدانة ، ويكون الحكم حين ذهب الى خلاف هذا الرأي فاستبعد المفكرة التي قدمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة إليه بدعوى أنها وصلت الى أوراق الدعوى من طريق غير مشروع قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه . ولا يقيد هذا النظر سلطة الإتهام أو كل ذى شأن فيما يرى اتخاذه من اجراءات بصدد تأميم الوسيلة التي خرجت بها المفكرة من حيازة صاحبها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من ١/٤ الى ١٠/٨/١٩٥٩ بدائرة مركز فاقوس : أولا — ارتكب تزويرا في محررات عرفية هي فاتورة بنك التسليف رقم ٩٥٦٤٤١ بأن أضاف إليها بيانات غير صحيحة واصطنع فواتير أخرى نسب صدورها الى كل من محمد ابراهيم الحيوان وعبد العظيم علي حسين ومهدى عبد الرحمن على خلافا للحقيقة ووقع عليها بأسمائهم كي تكون على غرار الأوراق الصحيحة مع علمه بذلك . ثانيا — استعمل المحررات العرفية سالفه الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها الى محمد فريد الطاروطى . ثالثا — بدد النقود المبينة القيمة بالمحضر والملوكة لمحمد فريد الطاروطى والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوكالة فاختلسها إضرارا بالمجنى عليه . وطابت عقابه بالمادتين ٢١٥ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى محمد فريد الطاروطى بحق مدنى قدره ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٨ عملا بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات أولا : بحبس المتهم شهرين مع الشغل عن التهم الثلاث وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صيرورة هذا الحكم نهائيا . ثانيا : بإلزام المتهم بأن يؤدي للمدنى المدنى تعويضا مؤقتا قدره ٥١ ج

والمصروفات و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجرائم التزوير واستعمال الأوراق المزورة والتبديد — قد أخل بحقه في الدفاع ذلك بأن الطاعن لم يرتكب تزويرا لأن التصحيح الوارد بفاتورة بنك التسليف — تم على يد المهندس الزراعي عادل الطاروطى ابن المجنى عليه نتيجة احتياج الدائرة التي يشرف عليها إلى الأسمدة التي اشتراها الطاعن لنفسه بمقتضى هذه الفاتورة وإلى أسمدة أخرى تزيد عنها فكان أن تمت تعليية الزيادة على الفاتورة كمية وثمنا وأثبت ذلك في دفاتر الدائرة ، كما أن الفواتير الأخرى الخاصة بالمبيدات الحشرية ليست إلا صورا محررة بخط الطاعن المعلوم لمخدوميه بناء على طلب عادل الطاروطى ، وعن كميات وردت فعلا وأثبتت في الدفاتر ، وكذلك الشأن بالنسبة للمبلغ المدعى بتبديده فإن بيانه واضح بالدفاتر ويضيف الطاعن أنه فضلا عما تقدم فقد تحصل على ورقة قاطعة في براءته وقدمها للنياحة وهى المفكرة التي يمسكها عادل الطاروطى ويحررها بخطه وقد اشتملت على المشتريات الواردة بالفواتير وعلى مديونية الدائرة للطاعن وقت فصله فى مبلغ ٤٢٤ ج وكسور غير أن الحكم استبعد الدليل المستمد من هذه المفكرة قولا منه ان الطاعن توصل إليه عن طريق غير مشروع هو السرقة ومن ثم فهو لا يصلح سندا للإدانة أو البراءة ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم غير مسديد ذلك بأنه أخطأ حين سوى فى تقدير الدليل ومشروعيته بين حالتى الإدانة والبراءة بالرغم مما هو مقرر من أن الدليل القضائى الذى يجب أن تتوافره الضمانات القانونية هو دليل الإدانة بعكس الحال بالنسبة للبراءة فهى لا تحتاج إلى دليل ذى اشتراطات أو ضمانات أو شكليات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمل في أن محمد فريد الطاروطى — المجنى عليه — كان قد وكل الطاعن في إدارة أعماله الزراعية، وكانت هذه الأعمال تقتضى وجود عهدة من النقود تحت يده يصرف منها ويقدم لمخدوميه بيانا بوجوه الصرف. وإذا تقدم الطاعن للمجنى عليه بكشوف الفترة من ١٩٥٩/٥/١٤ حتى ١٩٥٩/٨/١٠ فقد بان من المستندات المرافقة لها وجود فواتير منسوبة إلى بعض التجار عن مشتريات من المبيدات الحشرية وقد أنكر هؤلاء صيورها منهم وقالوا إنها فواتير مصطنعة زورت عليهم فيها توقيعاتهم كما تكشف المستندات عن فاتورة أخرى بأسمدة صادرة من بنك التسليف جرى بها تعديل في الكمية والتمن الواردين بها وقد توصل الطاعن نتيجة تزوير تلك الأوراق إلى تبديد المبالغ التى انطوت عليها . وبعد أن حصل الحكم مؤدى أقوال شهود الإثبات وأثبت اطلاعه على الفواتير وأشار إلى ما قال به الطاعن من أن المهندس الزراعى عادل الطاروطى ابن المجنى عليه كان يقوم بالإشراف على أعماله وأنه طلب منه أن يحضر صوراً من كشوف الحساب والفواتير لحفظ الأصل بالكتب والصور بالمنزل ، وأنه هو الذى أحضر له الفواتير الملىء بياناتها استطرد في إيراد دفاع الطاعن بقوله ” ومن حيث أنه أثناء إجراء التحقيق أمام النيابة تقدم السيد محامى المتهم الأستاذ محمد عبد الرحمن عمر بمفكرة خاصة بعادل الطاروطى مدون بها أرقام وحسابات وتحمل اسم عادل ابن المجنى عليه وذكر أن مجهولاً أرسلها إليه بالبريد وأن المفكرة مدون بها أن كميات الأسمدة الثابتة بالفواتير وكذا كميات المبيدات الحشرية الواردة بالفواتير وردت فعلاً بالزراعات الخاصة بالمجنى عليه وهى محررة بخط نجله ومثبتة فى النوتة الخاصة به وأضاف أن عادل الطاروطى جىء به ليكون مشرفاً على كل عمل يأتية المتهم فى شئون الزراعة وثبت ذلك فى نوتته الخاصة ليكون رقيباً على كل صغيرة وكبيرة واستشهد بالنوتة الخاصة بعادل الطاروطى وإذا وجه المجنى عليه بذلك قرر أن ولده عادل الطاروطى غير مسئول عن إدارة أعماله الزراعية وأنه كان يتدرب فقط وليست له سلطة الإشراف وأنه من الجائز أن يكون المتهم قد أملاه البيانات الواردة فى النوتة على أساس أنه قام بصرف وتحصيل ما ثبت بالمفكرة على غير الحقيقة ونفى عادل الطاروطى نفسه اشتراكه مع المتهم فى إدارة أملاك والده كما نفى أنه كلف المتهم بعمل صور الفواتير وأنه كلف باحضار

أربعة عشر جوال سماء وتكليفه بتغيير فاتورة بنك التسليف “ وبعد أن بين الحكم توافر أركان جريمتي التزوير والاستعمال المسندتين إلى الطاعن واستخلص الأدلة على ثبوتهما تناول دفاع الطاعن سالف الذكر ورد عليه بقوله “ ومن حيث إنه بالنسبة لما يتمسك به المتهم من أن البيانات المثبتة في مفكرة عادل الطاروطى تؤيد دفاعه واستناده إلى ما ورد بهذه المفكرة وتقديمها بواسطة دفاع المتهم فإن المحكمة تؤيد وجهة نظر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من أن من واجب المحكمة أن ترفق بعض الأوراق ولو كان متعلقا بموضوع الدعوى وذلك فيما لو تحصل عليها مقدمها بطريق غير مشروع .. وإذ كان الثابت من أقوال محامى المتهم أن مجهولا أرسل إليه المفكرة الخاصة بعادل الطاروطى بالبريد وذكر عادل وأبلغ عن سرقة مفكرته الخاصة سالفه الذكر بل وأقام دعوى مباشرة ضد المتهم بسرقة هذه المفكرة ومن ثم يكون مرسل المفكرة قد تحصل عليها عن طريق سرقتها في غفلة من صاحبها — والمحكمة ترفض أى دليل مستمد من هذه المفكرة سواء كان دليل إدانة أو دليل براءة لأنها متحصلة بطريقة غير مشروعة “ .

وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في شقه القائل باشتراط أن يكون دليل الإدانة مشروعا ذلك بأنه من المسلم أنه لا يجوز أن تبنى إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، وأما تقريره الرأى ذاته في دليل البراءة فهو غير سديد ، ذلك بأنه لما كان من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدانته بحكم نهائى وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما يحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، فقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذى العدالة معا إدانة برئ ، وليس أدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه “ لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لها لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية “ هذا إلى ما هو مقرر من أن

القانون فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات — فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة فى تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها بغيته الحقيقة ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤديا إليها ولا رقيب عليه فى ذلك غير ضميره وحده . لما كان ما تقدم ، فإنه لا يقبل تقييد حرية المتهم فى الدفاع باشتراط مماثل لما هو مطلوب فى دليل الإدانة ، ويكون الحكم حين ذهب إلى خلاف هذا الرأى فاستبعد المفكرة التى قدمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة إليه بدعوى أنها وصلت إلى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه . وغنى عن البيان أن هذا النظر لا يقيد سلطة الاتهام أو كل ذى شأن فيما يرى اتخاذه من إجراءات بصدد تأنيب الوسيلة التى خرجت بها المفكرة من حيازة صاحبها . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها فى دفاع الطاعن المرتب على ما انطوت عليه تلك المفكرة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . ومع إلزام المطعون ضسده المصروفات والأتعاب .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومجد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خليل .

(٢٢)

الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) عمل . ” عقد العمل الفردى . مجال تطبيقه “.

عدم انطباق أحكام عقد العمل الفردى على الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال
عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر .
العمل العرضى . ماهيته : كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التى
يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

(ب) عمل . إثبات . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “.

عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار
قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب
لتقدير محكمة الموضوع .

١ - نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه يستثنى
من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال
عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر
من ستة أشهر، ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا
في الأعمال التى يزاوها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

٢ - عدم توقيع العمال على المحضر المحرر بمعرفة مفتش العمل أو تجهيل
أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما
ينحصر كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التى متى اطمأنت
إليه فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها في هذا الصدد .

الوقائع

لأتممت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٢/٧/١٩٦٢ بدائرة الحسينية :
 (١) لم يقوما بتحرير عقد عمل لكل عامل من نسختين . (٢) لم يوفرا لعمالهما وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة . (٣) لم ينشئا ملفا خاصا لكل عامل يتضمن البيانات المقررة . (٤) لم يقوما بإعداد سجل للغرامات . (٥) لم يضعهما في مكان ظاهر لأئحة الجزاءات والنظام الأساسي للعمل . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الحسينية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٢/٦ عملا بمواد الإتهام بتغريم كل من المتهمين جنبيين عن التهمة الأولى عن كل عامل وبتغريم كل منهما جنبيين عن كل من باقى التهم بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهمان في هذا الحكم وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف كل من النيابة العامة والمحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتأييد الحكم المستأنف مع جعل العقوبة بالنسبة للتهمة الثالثة تتعدد بعدد العمال . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم مخالفة قانون العمل قد شابه القصور في التسييب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه دفع في مرحلتى التقاضى بأن محضر مفتش العمل جاء قاصر البيان لخلوه من أسماء العمال الذين وقعت في شأنهم الجرائم التى نسبت إليه ومهنة كل منهم وقد ذكر عددهم جزافا دون أن يستوقعهم المفتش على المحضر . كما دفع بأن العمال الذين يستخدمهم في عمله هم من الفلاحين الذين يعملون مددا غير محددة غير منتظمة حسب مقتضيات العمل وظروفه في أعمال الزراعة ولكن

المحكمة لم تناقش محور المحضر ولم تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه. هذا إلى أن الحكم قد خالف القانون حين دأبه بجريمة عدم وضعه لأئحة الجزاءات ونظام العمل دون أن يتثبت من أن الطاعن يستخدم خمسة عشر عاملاً فأكثر وهو العدد الذي لا تقع تلك المخالفة بدونه . كما أخطأ حين قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال فيما نسب إليه من عدم إنشائه ملفاً خاصاً لكل عامل مع أن هذه المخالفة مما لا تتعدد فيه الغرامة لأنها من الأحكام التنظيمية التي لا تمس حقوق العمال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم مخالفة قانون العمل المسندة إلى الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليه مستمدة من محضر مفتش العمل وما أثبتته عن عدد العمال، عرض إلى دفاع الطاعن في شأن عدم إنطباق قانون العمل في حقه ورد عليه في قوله "إن المحكمة لا تعول على ما أثاره الدفاع من عدم إنطباق القانون على هؤلاء العمال إستنتاجاً من مقارنة المادة ٨٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالمادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إذ أنه لعدم إنطباق القانون يتعين أولاً أن يكون العمل عرضياً غير متعلق بعمل رب العمل الرئيسي وغير متجاوز لسنة أشهر ، ولما كان عمل العمال إنما يتعلق أصلاً بعمل رب العمل وهو إقامة الوحدة المجهزة كان (مطلع) الدفاع إلى عدم تطبيق القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على غير أساس". لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدلل على إرتكاب الطاعن للجرائم المسندة إليه إستدلالاً سائفاً إستخلصه من محضر مفتش العمل الذي كان مطروحاً على بساط البحث ودارت عليه المحاكمة . وكان عدم توقيع العمال على هذا المحضر أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع التي متى إطمأنت إليه فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها في هذا الصدد . وكان يبين من محاضر الجلسات ومما أورده الطاعن في طعنه من مذكرته التي قرر بأنه قدمها إلى محكمة ثاني درجة وضمنها دفاعه أنه لم يطلب مناقشة محور المحضر أو تحقيق دفاع معين فلا يقبل منه أن ينعى على المحكمة إخلالها بدفاع لم يطلبه . ولما كان للمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في إشتغال العمال المشار إليهم عنده إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي

(م - ٤ - ج)

الذى لا يقبل منه أمام محكمة النقض وهو مع ما تقدم باعتباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالتعرض له أو الرد عليه إستقلا لا إكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن العمال الذين يستخدمهم الطاعن يعملون في إقامة الوحدة المبيعة التي عهد إلى الطاعن القيام بها بصفته مقاولا فإنه إذا ما انتهى بالأدلة التي أوردها إلى أن هؤلاء العمال لا يقومون بعمل عرضي ورتب على ذلك إخضاعهم لأحكام عقد العمل الفردى يكون قد أصاب صحيح القانون ذلك بأن المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه يستثنى من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر ، ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا كما هي الحال في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان إلترام رب العمل بإنشاء ملف خلف خاص لكل عامل يمس مباشرة مصالح العمال ويحجف بحقوقهم فيكون الحكم إذ ما قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم تلك المخالفة — وهي موضوع التهمة الثالثة — قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين: أديب نصر،
ومختار رضوان، ومحمد محفوظ، وحسين ساح.

(٢٣)

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" .

لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى . عدم إلزامها بالتعرض في حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحدهما دون الأخرى . تعرضها لبيان ذلك . إلزامها الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . مثال .

(ب) حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" .

. الأدلة في المواد الجنائية : متسادة . تكوين المحكمة عقيدتها منها مجمعة . سقوط أحدها أو إمتناعه . تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

١ — من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة بالتعرض في حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحدهما دون الأخرى ، إلا أنه متى تعرضت المحكمة لبيان ذلك تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . ولما كان ما أجراه الحكم على لسان الشاهد على النحو الذي عولت

عليه المحكمة في قضائها يخالف الثابت في الأوراق، فإن حكمها يكون قد إنطوى على خطأ في الإسناد .

٢ — الأدلة في المواد الجنائية متسائدة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو أستبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٧/٢٤ بدائرة مركز أولاد طوق محافظة سوهاج : ضرب أبو الحمد سليمان قاسم عمدا فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي التي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالعظم الجدارى الأيسر لا ينتظر أن يملأ بعظم بل بنسيج ليفى مما يعرض حياة المصاب لخطر الإصابات الخفيفة والتغيرات الجوية التي ما كانت لتؤثر عليه لولاه كما يجعله عرضة لمضاعفات خطيرة محتملة كالإلتهاب السحائى ونحراج المنخ ونوبات الصرع والجنون وغيرها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة — قد إنطوى على خطأ في الإسناد — ذلك بأنه أ طرح ما قرره كل من المجنى عليه والشاهد سيد محمد سليمان بالجلسة من أن إصابته أولها حدثت من مجهول وعول في إدانة الطاعن على أقوالهما في التحقيقات مستمدا الدليل على صحتها من قول الشاهد المذكور بالجلسة أن الطاعن أفلت من يده

ودخل منزله وأحضر منه عصا — في حين أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه إنما قرر أنه لا يعرف إن كان الطاعن قد عاد من منزله ومعه عصا أو لا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى في قوله ” إن مشادة قامت بين المتهم (الطاعن) وسيد محمد سليمان قاسم بشأن مبلغ ٤٠٠ قرشا يداينه به هذا الأخير وأثناء خروج المجنى عليه من المسجد أراد أن يفض النزاع بالحسنى فما كان من المتهم إلا أن دخل منزله المجاور لمحل الحادث وأحضر منه عصا ضرب بها المجنى عليه على رأسه محدثا به الإصابة التي نشأت عنها العاهة الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي “ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة مما شهد به كل من المجنى عليه والشاهد سيد محمد سليمان قاسم في التحقيقات ومن تقرير الطبيب الشرعي . وبعد أن حصل الأقوال التي أبداهما المجنى عليه والشاهد المذكور في التحقيقات — عرض إلى أقوالهما في الجلسة بقوله ” وبما أن المجنى عليه وشاهده عدلا عن أقوالهما تلك بجلسة اليوم وقررا أن المجنى عليه أصيب وقت المشاجرة دون أن يعرف من الذي أصابه إلا أن المحكمة لا تعمل على هذا العدول إذ أنه في غمار مناقشة الشاهد الثاني بالجلسة عاد وقرر أن المتهم إنفلت من يده ودخل منزله وأحضر منه العصا مما يقطع بصحة أقوالهما في تحقيقات النيابة وأنهما إنما عدلا عنها بجلسة اليوم مجاملة للمتهم “ . ولما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد سيد محمد سليمان قد أجاب على سؤال للمحكمة بأن الطاعن أفلت من يده وتوجه إلى منزله وأنه لا يعرف إن كان قد أحضر عصا أو لا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة بالتعرض في حكمها لكلا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحدهما دون الأخرى — إلا أنه متى تعرضت المحكمة لبيان ذلك تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى

وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق — ولما كان ما أجراه الحكم على لسان الشاهد سالف الذكر على النحو الذي عولت عليه المحكمة في قضائها يخالف الثابت بالأوراق ، فإن حكمها يكون قد إنطوى على خطأ في الإسناد — ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو أستبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي إنتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي .

(٢٤)

الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ القضائية

وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” ” ما لا يوفره ” . سرقة .
إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها
في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم . مثال .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه
أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي
ترى أنه الوصف القانوني السليم . وإذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن
إتصال المتهم بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها ، فإنه الوصف الذي نزلت إليه
المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة إخفاء أشياء متحصلة
من جريمة سرقة ، هذا التعديل لا يجافي المنطق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن
حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة
تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف متى كانت واقعة
السرقة تتضمن واقعة الإخفاء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في بحر الليالى من شهر مارس إلى النصف الأول من شهر مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة: سرقوا الحديد الموصوف بالتحقيقات للشركة المساهمة المصرية لمحلات هواجيان (سابقا) حالة كون المتهم الرابع يحمل سلاحا ظاهرا (بندقية). وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة بذلك. ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٤ بمعاينة المتهم (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة تطبيقا لنص المادتين ١/٤٤ و ١٧ من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أنه في الزمان والمكان سالف الذكر أخفى هذا الحديد المسروق مع علمه بذلك. فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة، قد أخطأ في تطبيق القانون كما إنطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ارتكب جريمة سرقة توفرت فيها ظروف التعدد والليل وحمل السلاح ودارت المحاكمة على أساس هذه الواقعة المحددة غير أن المحكمة إنتهت الى تعديل التهمة دون أن تلفت نظر الطاعن أو المدافع عنه الى هذا التعديل، فضلا عن أنها طبقت في حق الطاعن الفقرة الأولى بدلا من الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات كما أعملت في حقه المادة ١٧ منه وفاتها أن تعمل أثرها عند تقدير العقوبة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة الى الطاعن بما محصله أنه كان يقوم بشراء الحديد المتحصل من جريمة السرقة التي كان يرتكبها آخرون ليلا حالة كون أحدهم يحمل سلاحا وكان الطاعن على علم بذلك ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه في هذه الصورة أدلة مستمدة من إقرارات بعض المتهمين ومن أقوال الشهود وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وعرض الحكم بعد ذلك للتكييف القانوني للواقعة في قوله : ” إن النيابة العامة وصفت التهمة المسندة للمتهم الأخير بمجد مدبولى الجولى بأنه سرق الحديد المذكور مع الآخرين إلا أن المحكمة لا تسأيرها في هذا الصدد وترى أن الواقعة المنسوبة إليه هي إخفاء الحديد المتحصل من السرقة مع علمه بذلك إذ لم يثبت أنه كان فاعلا أصليا أو شريكا فيها . أما علمه بالسرقة فمستفاد من ظروف الحادث وملابساته وأن أحدا من المتهمين لا يتجرب في الحديد حتى يحصل منه عليه“ . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها الى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانوني السليم ، وإذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن إتصال المتهم بالأشياء المسروقة وعلمه بسرقتها ، فإنه الوصف الذى نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت الطاعن مرتكبا لجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة ، هذا التعديل لا يجافى المنطق السليم فى شيء ، ولا يعطى للطاعن حقا فى إثارة دعوى الإخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات بدلا من الفقرة الأولى منها لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامة الحكم ، طالما أن العقوبة التى قضى بها الحكم مقررة أيضا لجريمة

الإخفاء المعاقب عليها بالفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر وبالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات بعد تطبيق المادة ١٧ منه التي أعملها الحكم. ولا يغير من هذا النظر القول بأن هذا الخطأ أثر في تقدير العقوبة مع أخذ المحكمة المتهم بالرافة ذلك أنها لو رأت النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها مانع إذ أنها لم تنزل بها الى الحد الأدنى المقرر في المواد ٢/٤٤ و ٣١٦ و ١٧ من قانون العقوبات وهو ستة شهور مما يدل على أنها رأت تناسب العقوبة التي قضت بها على الواقعة التي أثبتتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المدتشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(٢٥)

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ القضائية

(أ،ب،ج) عمل .

(أ) مريان الاجراءات الخاصة باعداد سجل القيد والأجور وسجل الاصابات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الموسمين . المادتان ١٩ ، ٥٤ من القانون المذكور .

(ب) خلو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من أى نص يشير إلى استثناء العمال الموسمين من تطبيق أحكامه . المواد ٤ ، ٥ ، ٨٨ من القانون المذكور .

(ج) مشواية صاحب العمل مع المقابل الذى يعهد إليه ببعض أعماله فى تنفيذ كافة الالتزامات المقررة فى قانون العمل . طبيعة هذه المشواية : تضامنية ومقررة بقوة القانون . لا يجدى صاحب العمل إلقاءه على عاتق المقابل المتضامن معه . المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

١ - إنه وإن كان النص على الإجراءات الخاصة بإعداد سجل القيد والأجور وسجل الإصابات قد ورد فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذى استثنى فى مادته الثانية العمال الموسمين من تطبيق أحكامه بصفة عامة إلا أن هذا القانون حين أورد الالتزام بتنفيذ هذه الإجراءات فى المادة ٥٤ التى وردت ضمن مواد الفصل الأول من الباب الثالث قد أورد

المادة ١٩ في صدد هذا الفصل الذى جاء نصها صريحاً فى سريان أحكامه ومن بينها الالتزام بتنفيذ الإجراءات سالفة البيان على العمال الموسمين — ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون حين دانه فى تهمة عدم إعداده سجلاً للقيود والأجور وسجلاً للإصابات مع أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى أحكامه عليه لأن العمال الذين يستخدمهم موسميون، يكون فى غير محله .

٢ — إنه وإن كانت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل هى المنطبقة على جريمة عدم توفير وسائل الاسعافات الطبية والتي رفعت بها النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن طالبة محاكمته بمقتضاها إلا أن هذا القانون لم يستثن من تطبيق أحكامه إلا بعض الفئات أشار إليها فى المادتين ٤ و ٥ وهم عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وخدم المنازل ومن فى حكمهم ، وما نص عليه فى المادة ٨٨ من إستثناء الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر وأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلاً وأفراد البحرية الذين يسرى عليهم قانون التجارة البحرية — من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى — فى حين أنه لم يرد بذلك القانون أى نص يشير إلى إستثناء العمال الموسمين أسوة بما ذهب إليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن التنصل من تبعه فعلته والتمسك بانطباق المادة ٣٨ من القانون الأخير حتى يخرج بعماله عن نطاق تطبيق أحكامه خاصة وأن تلك المادة لم تكن من بين المواد المرفوعة بها الدعوى .

٣ — يجرى نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك فى منطقة عمل واحدة ، وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل فى جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامناً معه فى ذلك " . مما مفاده أن صاحب العمل يكون مسئولاً مسئولية تضامنية مع المقاول الذى يعهد إليه ببعض أعماله فى تنفيذ كافة الالتزامات المقررة فى قانون العمل صيانة منه لحقوق العمال وهى مسئولية مقررة فى جلق صاحب العمل بقوة القانون ولا يجديه بعدئذ الفكاك منها وإلقاؤها على عاتق المقاول المتضامن معه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١٠/٢٨ بدائرة مركز شبين الكوم: أولا - لم يؤمن بمؤسسة التأمينات الاجتماعية على عماله . ثانيا - لم يعد في محل العمل سجلا للقيد والأجور وسجلا للإصابات . ثالثا - لم يحضر عقد عمل من نسختين . رابعا - لم يوفر للعمال وسائل الإسعاف الطبية بالمنشأة . خامسا - لم ينشئ ملفا خاصا لكل عامل متضمنا البيانات المقررة . سادسا - لم يضع في مكان ظاهر من المنشأة لائحة النظام الأساسي للعمل والجزاءات . سابعا - لم يضع في مكان ظاهر من المنشأة كشفا ببيان ساعات العمل وفترات الراحة ويوم الراحة الأسبوعية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ١٢٠ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٩ عملاء بمواد الاتهام: أولا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل من التهمتين الأولى والسابعة عن كل عامل . ثانيا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن التهمة الثانية . ثالثا - بتغريم المتهم مبلغ ٢٠٠ قرش عن كل من التهم الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عن كل عامل . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمة الأولى وبراءة المتهم عن تلك التهمة وتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمتين السادسة والسابعة والإكتفاء بتغريم المتهم مائتي قرش عن التهمة السادسة و ١٠٠ قرش عن التهمة السابعة وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في التهمتين الثانية والرابعة المنصوص عليهما في المبادئ ٣٨ و ٤٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار

قانون التأمينات الإجتماعية مع أن هذا القانون لا تسرى أحكامه على الطاعن لأن العمال الذين يستخدمهم — موسميون — وقد اعتبر الحكم كذلك حينما قضى ببراءته من التهمة الأولى وحدها .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الأول من الطعن بالنسبة إلى التهمة الثانية وهي عدم إعداده سجل القيد والأجور وسجل الإصابات فردود ، بأنه وإن كان النص على هذه الإجراءات قد ورد في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي إستثنى في مادته الثانية العمال الموسمين من تطبيق أحكامه بصفة عامة إلا أن هذا القانون حين أورد الالتزام بتنفيذ هذه الإجراءات في المادة ٤٥ التي وردت ضمن مواد الفصل الأول من الباب الثالث قد أورد المادة ١٩ في صدد هذا الفصل الذي جاء نصها صريحا في سر يان أحكامه ، ومن بينها الإلتزام بتنفيذه الإجراءات سالفة البيان على العمال الموسمين — ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . ثم إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه بالنسبة إلى التهمة الرابعة وهي عدم توفيره وسائل الإسعاف الطبية في منشأته مردود أيضا بأنه وإن كانت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل هي المنطبقة على هذه الجريمة والتي رفعت بها النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن طالبة محاكمته بمقتضاها — إلا أن هذا القانون لم يستثن من تطبيق أحكامه إلا بعض الفئات ، أشار إليها في المادتين ٤ ، ٥ وهم عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة وخدم المنازل ومن في حكمهم وما نص عليه في المادة ٨٨ من إستثناء الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر وأفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلا وأفراد البحرية الذين يسرى عليهم قانون التجارة البحرية — من تطبيق أحكام عقد العمل الفردي — في حين أنه لم يرد بذلك القانون أى نص يشير إلى إستثناء العمال الموسمين أسوة بما ذهب إليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعن التنصل من تبعة فعلته والتمسك بانطباق المادة ٣٨ من القانون الأخير حتى يخرج بعالمه عن نطاق تطبيق أحكامه خاصة وأن تلك المسادة لم تكن من بين المواد المرفوعة بها الدعوى ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ويكون هذا الوجه من الطعن بشقيه متعين الرفض .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته قانونا على أساس أن العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفات المستندة إليه لا يرتبطون معه بأى عقد وليسوا تابعين له بل لمقاول يتولى الإشراف عليهم ومحاسبتهم وقدم تدليلا على ذلك عقود هؤلاء المقاولين طالبا تحقيق دفاعه في هذا الشأن إلا أن محكمة الدرجة الأولى التفتت عنه قائلة إن تلك العقود لاحقة لتاريخ وقوع المخالفات وسأيرتها في ذلك المحكمة الاستئنافية بالرغم من أنه دفاع جوهري يستوجب تحقيقه .

وحيث إن ما يثبته الطاعن في الوجه الثاني من الطعن مردود بأن ما أورده حكم محكمة أول درجة من أن عقود المقاولة المقدمة من الطاعن لاحقة على تاريخ ارتكاب المخالفات المستندة إليه كاف في الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد وفي تبرير إطرأحه دون حاجة إلى تحقيقه ما دام أن الطاعن لا ينازع في صحة هذا البيان فإن ما ينعاه في هذا الشأن لا يكون له محل ، وفضلا عن عدم جدواه في تطبيق قانون العمل ذلك لأن المادة ٥٣ منه قد جرى نصها على أنه "إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة ، وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامنا معه في ذلك" مما مفاده أن صاحب العمل يكون مسئولا مسئولة تضامنية مع المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل صيانة منه لحقوق العمال — وهي مسئولة مقررة في حق صاحب العمل بقوة القانون ولا يجدي به بعدئذ الفكك منها وإلقاؤها على عاتق المقاول المتضامن معه . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما كان ما تقدم — فإن الطعن بوجهيه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت السركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢٦)

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ القضائية

بناء . هدم . حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح
بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون
٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم
المباني على أنه "يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط ،
وهى التى لايسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح
بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون" . كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥
لسنة ١٩٥٤ على أن "يعتبر آيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك
من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة
السكان أو الجيران أو المارة أو المتشعبين بالطريق أو أصحاب حقوق الارتفاق
أو غيرهم" . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين
دفعوا أن العقار موضوع الدعوى متخرب وآيل للسقوط بما تنفى به مسئوليتهما
عن هدمه وقدموا تأييدا لذلك إقرارا من الصراف يفيد بأن هذا العقار متخرب
ورفعت عنه العوائد وشهادة من شيخ البندر بمثل ذلك وقد سكت الحكم المطعون
فيه عن هذا الدفاع الجوهرى ، وكان يتعين عليه أن يحصيه وأن يتحقق قبل الحكم
فى الدعوى مما إذا كان هذا المبنى متخربا كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط من عدمه

حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ١٥/١/١٩٦٢ بدائرة بندر ملوى .
 أولا : الأول والثاني - قاما بهدم بناء غير آيل للسقوط قبل الحصول على موافقة من لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . ثانيا : الثالث - بصفته مقاولا قام بعملية الهدم بدون ترخيص من اللجنة المختصة . وطلبت عقابهم بالمواد ٥ و ٢/٧ و ٨ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة بندر ملوى الجزئية قضت بتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الإتهام حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني والثالث بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) بما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم وبما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها وحرمانهما من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وبتغريم المتهم الثالث بما يعادل نصف قيمة تكاليف الأعمال التي قام بها . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين . ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الاستئنافي وبتغريم كل من المتهمين الأول والثاني ١٠٠ قرش وبما يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم وقدرها ٦٠٠ جنيه وسداد الرسوم المستحقة على الترخيص وتغريم المتهم الثالث ١٠٠ قرش وبما يعادل نصف قيمة تكاليف الأعمال التي قام بها . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانهما بجريمة هدم بناء قبل الحصول على تصريح بالهدم ، قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنهما دفعا بأن العقار موضوع الدعوى آيل للسقوط وقدا مستندات تأييدا لذلك إلا أن المحكمة التفتت عن مناقشة هذا الدفاع أو الرد عليه .

وحيث إن الدعوى العمومية أقيمت على الطاعنين وثالث بأنهم : الأول والثاني - قاما بهدم بناء غير آيل للسقوط قبل الحصول على موافقة من لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . والثالث - بصفته مقاولا قام بعملية الهدم بدون ترخيص من اللجنة المختصة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين دفعا بأن العقار موضوع الدعوى متخرب وآيل للسقوط بما تنفي به مسئوليتهم عن هدمه وقدا تأييدا لذلك إقرارا من الصراف يفيد بأن هذا العقار متخرب ورفعت عنه العوائد وشهادة من مشايخ بندر ملوى بمثل ذلك وقد سكت الحكم عن هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع - الذي دعمه الطاعنان بالمستندات - جوهريا ، فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يحصيه وأن يتحقق قبل الحكم في الدعوى ، مما إذا كان هذا المبنى متخربا كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط من عدمه حتى يمكن لهذه المحكمة أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني الذي أعمله الحكم المطعون فيه تنص على أنه "يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون". كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ على أن "يعتبر آيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب

أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض
لخطر حياة السكان أو البحيران أو المارة أو المتفاعين بالطرق أو أصحاب حقوق
الارتفاق أو غيرهم". لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر
البيان بما يوجب تقضيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن وذلك
بالنسبة إلى الطاعنين وإلى المحكوم عليه الذى لم يطعن وذلك لوحدة الواقعة
وتحقيقا لحسن سير العدالة.

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥

بإدارة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمود عزيز الدين ، وحسين صالح .

(٢٧)

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تسول :

شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصودا لذاته
ظاهرا أو مستترا . المادة الأولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم
التسول . مثال .

(ب) إثبات . ”إعتراف“ . تسول .

الاعتراف الذي يعول عليه : هو ما كان نصا في اعتراف الجريمة . تقدير
الدليل المستند منه موكل إلى المحكمة . مثال في تسول .

(ج) وصف التهمة . محكمة استئنافية .

تفيد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة
أول درجة . إلزامها بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها
القانونية وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . حقها في ذلك مقيد بما
توجبها المادة ٣٠٨ إجراءات من تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة ومنحه أجلا للاستعداد
إن طلب ذلك . مثال .

(د) باعة متجولون .

تعريف القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول في مادته الأولى . خروج
كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم
على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون من طائفة الباعة المتجولين . مثال .

١ — المتسول في صحيح اللغة هو من يتكفف الناس فيمد كفه يسألهم الكفاف من الرزق والعون ، وهو في حكم القانون وعلى ما يبين من المبادء الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول — هو من وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء . ويظهر من صراحة هذا النص أنه يشترط للعقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصودا لذاته ظاهرا أو مستترا . ولما كان الغناء الشعبي قد أضفى فنا أصيلا ينبع من بيئة تغذيه بأحاسيسها ومشاعرها وتسعى إليه وتعمل من أجله فلم يعد لها أو ترفيهها أو ترفا ومجونا بل سما إلى نوع من الثقافة والأدب الشعبي يتجاوب مع أهله فيعبر به الناس في شتى المناسبات القومية والأعياد الخاصة عما يجول بخواطرهم في مجالاته الطبيعية في سياج أمين من الآداب العامة وعادات القوم وتقاليدهم والعرف المستقر بينهم وفي ظل من رعاية الدولة التي أفسحت آفاق تذوق الناس له بوسائلهم الخاصة ثم عن طريق أجهزة الاعلام المختلفة وسبل التشجيع المتباعدة دون أن تفرض عليه من القيود ما يقف في وجه ازدهاره وانتشاره . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلت تديلا سائغا على أن الأعمال التي قام المطعون ضدهم بها هي أعمال فنية صادقة مقصودة لذاتها وأنها وسيلة تعيش مشروعة وليست استجداء مستورا ، فإنه لا يقبل من الطاعة ما تثيره في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

٢ — الاعتراف الذي يعول عليه هو ما كان نصا في اعتراف الجريمة ، وتقدير الدليل المستمد منه موكل إلى المحكمة . ولما كان ما قرره المطعون ضده الثاني من احترافه الغناء طلبا للرزق لا يعد اعترافا بالتسول بل بممارسة فن شعبي على ما يبين من دفاعه وتفهم المحكمة له فلا تثريب عليها إن هي أطرحته ضمنا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وانتهت إلى ما ارتأته بحق في شأنها .

٣ — من المسلم به أنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها

نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وأن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً يتيح له فرصة تقديم دفاعه إن طلب ذلك ، ويتحقق هذا التنبيه بأى كيفية تلفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد سواء أكان هذا التنبيه صريحاً أو ضمنياً — ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد استجابت لحكم القانون ولم تقض ببراءة المطعون ضدهم إلا بعد أن محصت الواقعة المطروحة أمامها بجميع أوصافها القانونية وبعد أن عرضت للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وقالت كلمتها فى مدى انطباقه على الواقعة التى رفعت بها الدعوى وهى ممارسة المطعون ضدهم الغناء فى حديقة عامة ، وكان المتهمون قد ترفعوا على ضوء مذكرة النيابة فقرروا أنهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات فى الإذاعة وطلبوا رفض استئناف النيابة وتأييد حكم البراءة ، فإن ما تقوله النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القانون فى شأن منحيص الواقعة بجميع أوصافها لا يصادف محلاً .

٤ — عرف القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ البائع المتجول فى المادة الأولى يفقرتها (أ ، ب) بأنه كل من يبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة فى أى طريق عام أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وبأنه كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعاً أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول . ولما كان البائع المتجول يمارس حرفته عن طريق الإتصال بالجمهور والتردد على المساكن فقد نص القانون على أحكام عديدة يتعين مراعاتها قبل الترخيص له بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها . فقضت المادة السادسة منه على عدم جواز الترخيص للصبايين بالأمراض الميئة بها ، كما نصت المادة الثامنة على جواز تخصيص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لعددهم بكل منها ومنع وقوفهم فى غير هذه الأماكن ، كما نصت فى المادة التاسعة على أنه مراعاة لراحة السكان وتوفير الهدوء فى مناطق معينة وللحد من المنافسة غير المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التى تتجر فى أصناف مماثلة

لما يتجرون فيه — كما حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها في العربات والصناديق والأوعية التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المواد الغذائية من مأكولات ومشروبات وحظر بيع المأكوت والمشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد . وبذلك دل القانون بماض وعه من أحكام وأخصها ما يتعلق بالشروط الصحية الواجب توفرها في هؤلاء الباعة أو في الأوعية التي يبيعون بضائعهم فيها أو في منع وقوفهم بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه — دل بذلك على أن البائع المتجول هو صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية طبيعية يسلكها قبل أن يتحول إلى تاجر أو صانع مقيم وذلك بعد استيفاء شروط معينة لا تتوافر لغيره وقبل الترخيص له بعمله فيخرج عن هذه الطائفة كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ممارسة الغناء الشعبي في المواسم والأعياد مهنة غير خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فإنه يكون قد طبق روح القانون تطبيقاً سليماً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٩٦٢/٤/٢٠ بدائرة بندر شين الكوم : (١) وجدوا متسولين في الطريق العام حالة كونهم صحيحوا البنية وتزيد أعمارهم عن خمس عشرة سنة . (٢) عدوا متشردين بأن لم تكن لهم وسيلة مشروعة للعيش . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ و ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ و ١ و ١/٢ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٢ . ومحكمة شين الكوم الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣٠ ببراءة المتهمين مما أسند إليهم . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة شين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٣/٥/١١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجهين الأول والثاني من طعنهما ، أنه إذ انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف الذي قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة التسول المسندة إليهم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب . ذلك أنها أثارت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة ثاني درجة أن ما كان يقوم به المتهمون من غناء في الحدائق العامة لم يكن مقصودا لذاته بل كان ستارا لإخفاء تسولهم من مرتادى تلك الحدائق وهو ما كان يستوجب معاقبتهم على مقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول كما أن المتهم الثاني أقرب بأنه ما وجد إلا ليغنى طلبا للرزق ولكن الحكم لم يرد على ذلك ولم يناقش أقوال هذا المتهم وما إذا كانت تعد اعترافا منه بالتسول أم لا .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر شبين الكوم : (١) وجدوا متسولين في الطريق العام حالة كونهم أصحاب البنية وتزيد أعمارهم على خمس عشرة سنة (٢) عدوا متشردين بأن لم تكن لهم وسيلة مشروعة للعيش . وطلبت معاقبتهم بالمادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ والمادتين ١ و ١/٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقضت محكمة أول درجة حضوريا ببراءتهم مما اسند إليهم فاستأنفت النيابة هذا الحكم وحكمت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . وقد حصل الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بالنسبة لهاتين الجريمتين فيما يجمل أنه أثناء مرور شرطى الآداب في منطقة منتزه القاصد لضبط ما يخالف الآداب العامة بمناسبة شم النسيم شاهد المتهمين يجلسون في هذا المنتزه ويقومون بالغناء والطبل ، يحيط بهم بعض مرتادى الحديقة الذين كانوا يمنحونهم بعض النقود فقام بضبطهم واقتيادهم إلى مقر مكتب الآداب حيث حقق معهم وثبت من محضر التحقيق أنه أثناء تفتيشهم ضبطت جواهر مخدرة مع المتهمين الأول والثاني وقد قيد هذا المحضر برقم ١٥٠٧ لسنة ١٩٦٢ جنایات بندر شبين الكوم ونسخت صورته لواقعة ضبط المتهمين بالحديقة

بالصورة التي أبلغ بها شرطى الآداب وقد قرر المتهمون في التحقيق أن مهنتهم هي تقديم نوع من الغناء الشعبي في المواسم إلى الناس والإرتزاق من هذا السبيل وذكروا أمام المحكمة أنهم يكونون فرقة موسيقية غنائية ولا يقومون بالتسول وأنه سبق اتهامهم بالتسول في القضية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٢ جنح بندر شبين الكوم وقد أثبتت المحكمة اطلاعها على تلك اللجنة بما يتضمن أن المتهمين الثاني والثالث نسبت إليهما تهمة التسول استنادا إلى ضبط أولهما يحمل راية وثانيهما يحمل "دفا" وينشدان الأغنيات والمواويل بمقهى بالطريق العام وقد قام دفاعهما في تلك اللجنة على أنهما يقدمان فنا شعبيا وعرضا على المحكمة بحجة آخر ساعة الصادرة بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ التي نشرت لها تحقيقا صحفيا مصورا عن الغناء الشعبي وقد قضت المحكمة ببراءتهما وبنت هذا القضاء على ما تبينته من أن هذين المتهمين كانا يمارسان نوعا من الفن الشعبي المتنقل الذي لا يعد تسولا أو تشردا وقد تأيد حكمها استئنافيا . ثم انتهت المحكمة في الدعوى الحالية إلى القول "بأن ما قام به المتهمون لا يعدو أن يكون وسيلة يقدمون بها الفن الشعبي الريفى إلى الجمهور وهو نوع يحظى بتشجيع ذوى الشأن من المهيمنين على هذا النوع من الفن الغنائى ولا يعد تسولا أو تشردا" وقد تبين من الإطلاع على الطعن ١٢٣٩ سنة ٣٤ ق المحكوم فيه من هذه المحكمة بجلسته ١٩٦٤/٢/٢٨ والذي أشارت إليه نيابة النقض في مذكرتها أن جنائية المخدرات المنوه عنها في الحكم الابتدائى قدمت إلى مستشار الإحالة فقرر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وببني قراره على ما دفع به المتهمان فيها (المطعون ضد هما الأول والثانى في الدعوى الحالية) من بطلان تفتيشهما تبعا لبطلان القبض عليهما لانتفاء المسوغ له وقد أورد القرار "أنه ثبت أن ضبطهما في يوم الحادث وهو يوم شم النسيم مع باقى أفراد أسرتهما الذين يكونون فرقة تحترف الغناء الشعبي احترافا ذاع أمره إلى حد أن تحدث عنه إحدى الصحف الأسبوعية مما يبعد شبهة التسول أو اتخاذ الغناء ستارا كاذبا لهذا الفعل ، وقد رفضت محكمة النقض طعن النيابة في هذا القرار المؤسس على الخطأ في تطبيق القانون وأقرت مستشار الإحالة في إطاره لتصوير النيابة الذى ألبس تلك الواقعة وفي تكييفه لفعل المتهمين وأنه لا يعد تسولا بل حرفة فنية مشروعة الأمر الذى انتفت به مبررات القبض ، ولم تر المحكمة في هذا التكييف لعمل المتهمين ما يعيبه أو ما يضمنى على فعلهما صفة

الجريمة". لما كان ذلك ، وكان المتسول في صحيح اللغة هو من يتكفف الناس فيمد كفه يسألهم الكفاف من الرزق والقوت وهو في حكم القانون وعلى ما يبين من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول — هو من وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء . ويظهر من صراحة هذا النص أنه يشترط للعقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصودا لذاته ظاهرا أو مستترا . لما كان ما تقدم ، وكان الغناء الشعبي قد أضفى فنا أصيلا ينبع من بيئة تغذيه بأحاسيسها ومشاعرها وتسعى إليه وتعمل من أجله فلم يعد هوا أو ترفيها أو ترفا ومجونا بل سما إلى نوع من الثقافة والأدب الشعبي يتجاوب مع أهله فيعبر به الناس في شتى المناسبات القومية والأعياد الخاصة عما يجول بخواطيرهم في مجالاته الطبيعية في سياج أمين من الآداب العامة وعادات القوم وتقاليدهم والعرف المستقر بينهم وفي ظل من رعاية الدولة التي أفسحت له آفاق تذوق الناس له بوسائلهم الخاصة ثم عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة وسبل التشجيع المتباينة دون أن تفرض عليه من القيود ما يقف في وجه ازدهاره وانتشاره . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على أن الأعمال التي قام المطعون ضدهم بها هي أعمال فنية صادقة مقصودة لذاتها وأنها وسيلة تعيش مشروعة وليست إستجداء مستورا . فإنه لا يقبل من الطاعة ماثيره في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها . ولا يقدح في ذلك ما قالته النيابة من أن تلك المحكمة التفتت عما قرره المتهم الثاني من أنه كان يغني طلبا للرزق وأن قوله قد يعد إعترافا منه بالتسول ذلك أن الاعتراف الذي يعول عليه هو ما كان نصا في إقرار الجرمية وتقدير الدليل المستمد منه موكل إلى المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما قرره المطعون ضده الثاني من إعترافه الغناء طلبا للرزق لا يعد إعترافا بالتسول يل بممارسة فن شعبي على ما يبين من دفاعه وتفهم المحكمة له فلا تثريب عليها إن هي أطرحته ضمنا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وانتهت إلى ما ارتأته بحق في شأنها .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه كان يتعين على المحكمة وقد رأت أن الواقعة لا تتوافر فيها أيا من جريمتي التسول أو التشرد وأن المتهمين يمارسون الغناء في الأماكن العامة أن تعمل في حقهم بما لها من سلطة تعديل وصف الاتهام وعدم التقيد به — أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين وذلك اعتبارا بأنهم مارسوا حرفة في الطريق العام دون ترخيص — لما هو مقرر من أنه يتعين على قاضي الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن يقضى بما يثبت لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف النهمة بوصف آخر غير ما أعطى لها في صيغة الاتهام وأنه ليس له أن يقضى بالبراءة في دعوى قدمت له بوصف معين إلا بعد قلب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقيق من أنها لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجب قانونا العقاب . وقول الحكم إن قانون الباعة المتجولين لا ينصرف إلى مهنة المتهمين وهي ممارسة فن الغناء الشعبي في الأعياد والمواسم والموالد هو قول مخالف للقانون طالما كانوا يمارسون حرفتهم في مكان عام دون أن يكون لهم محل ثابت على ما يبين من وقائع الدعوى واعتراف المطعون ضدهما الأول والثاني عند سؤالهما عن صناعتهما بأن كلا منهما مغن متجول .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فيما أنشأه من أسباب جديدة قوله : ” إن النيابة العامة استأنفت حكم محكمة أول درجة تأسيسا على أنه كان يتعين على تلك المحكمة أن توجه إلى المتهمين تهمة مزاوله حرفة في الطريق العام بدون ترخيص عملا بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ . وحيث إن ما ذهبت إليه النيابة في استئنافها في غير محله ذلك أن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ هو أصلا في شأن الباعة المتجولين وإن كانت الفقرة ١ من المادة الأولى منه تقضى بانطباقه على كل من يمارس حرفة أو صناعة في أي طريق دون أن يكون له محل ثابت إلا أن ذلك لا ينصرف بدهاءة إلى مهنة المتهمين وهي فن الغناء الشعبي في المناسبات كالأعياد والمواسم والموالد في الحدائق والساحات لأن تلك المجالات هي بطبيعتها مسارح ذلك الفن وفقا لما درجت عليه التقاليد “ لما كان ذلك ، وكان من المسلم به أنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى

بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تخصص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وأن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً يتيح له فرصة تقديم دفاعه إن طلب ذلك ويتحقق هذا التنبيه بأي كيفية تلفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد سواء أكان هذا التنبيه صريحاً أو ضمناً . لما كان ما تقدم وكانت المحكمة الاستئنافية قد استجابت لحكم القانون ولم تقض ببراءة المطعون ضدهم إلا بعد أن محضت الواقعة المطروحة أمامها بجميع أوصافها القانونية وبعد أن عرضت للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وقالت كلمتها في مدى انطباقه على الواقعة التي رفعت بها الدعوى وهي ممارسة المطعون ضدهم الغناء في حديقة عامة وكان المتهمون قد ترفعوا على ضوء مذكرة النيابة فقرروا أنهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات في الإذاعة وطلبوا رفض استئناف النيابة وتأيد حكم البراءة ، فإن ما تقوله النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القانون في شأن تخصيص الواقعة بجميع أوصافها لا يصادف محلاً . أما ما انتهت إليه المحكمة من حيث الموضوع فقد أصابت به صحيح القانون ذلك أن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ قد عرف البائع المتجول في المادة الأولى منه بفقرتها (ا و ب) بأنه كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعه في أى طريق عام أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وبأنه كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول . ولما كان البائع المتجول يمارس حرفته عن طريق الاتصال بالجمهور والتردد على المساكن فقد نص القانون على أحكام عديدة يتعين مراعاتها قبل الترخيص له بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها . فنصت المادة السادسة منه على عدم جواز الترخيص للصائين بالأمراض الميينة بها كما نصت المادة الثامنة على جواز تخصيص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لعددهم بكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن كما نص في المادة التاسعة على أنه مراعاة لراحة السكان وتوفير الهدوء في مناطق معينة وللحد من المنافسة غير المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفهم داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار النحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه كما حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب توافرها في العربات والصناديق

والأوعية التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المواد الغذائية من مأكولات ومشروبات وحظر بيع المأكولات والمشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد وبذلك دل القانون بما وضعه من أحكام وأخصها ما يتعلق بالشروط الصحية الواجب توفرها في هؤلاء الباعة أو في الأوعية التي يبيعون بضائعهم فيها أو في منع وقوفهم بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه — دل بذلك على أن البائع المتجول هو صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية طبيعية يسلكها قبل أن يتحول إلى تاجر أو صانع مقيم وذلك بعد استيفاء شروط معينة لا تتوافر لغيره وذلك قبل الترخيص له بعمل فيخرج عن هذه الطائفة كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون يؤيد ذلك ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أنه "بتاريخ ١٩٤٣/٨/٦ صدر القانون رقم ٧٣ بشأن الباعة المتجولين متضمنا النص على اختصاص المديرية أو المحافظة بمنح الترخيص بممارسة حرفة البائع المتجول وعلى اختصاص وزارة الصحة العمومية بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ولما كانت ممارسة حرفة البائع المتجول هي البداية الطبيعية التي يسلكها صاحب رأس المال الضئيل قبل أن يتحول إلى تاجر أو صانع مقيم، ولما كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية هي المختصة بتنفيذ القانون الخاص بالمحال التجارية والصناعية لذلك رأى أن ينقل إليها الاختصاص بتنفيذ القانون الخاص بالباعة المتجولين . ولعل المشرع الجنائي فيما سنه من أحكام في هذا القانون . قد اهتدى بما هو متعارف عليه في فقه القانون الضريبي في تفسير المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٠ من أن المهن غير التجارية هي التي يباشرها الممولون بصفة مستقلة والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولا يمنع من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطا ونتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب " ومتى كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى اعتبار ممارسة الغناء الشعبي في المواسم والأعياد مهنة غير خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فإنه يكون قد طبق روح القانون تطبيقا سليما . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه مضموعا .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢٨)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ القضائية

(١ ، ب) دعوى جنائية . "تحريكها" . نيابة عامة . دهارة . زنا .

(١) قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضروره تقديم الشكوى منها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمة اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .

(ب) سقوط حق الزوج في تحريك دعوى الزنا إذا ما ارتكب المنكر بعلمه ورضاه .

١ - الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي يابغى عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضروره تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

٢ - المحكمة التي تغياها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى

الحماية في جريمة الزنا — وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها — لا تقوم إذا ما وضع للحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٢/٩/٧ بدائرة بندر المنيا :
أولا — المتهم الأول : (١) إعتادت ممارسة الدعارة (٢) أدارت منزلا للدعارة . ثانيا — المتهم الثاني : أدار منزلا للدعارة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ومحكمة المنيا الجزئية قضت حضوريا في ١٩٦٣/٤/١٣ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية وكفالة مائتي قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وذلك عن التهمة الأولى وبراءتها من التهمة الثانية . وحبس المتهم الثاني سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه ووضعته تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة تبدأ من نهاية تنفيذ عقوبة الحبس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية وإغلاق المحل ومصادرة الأثاث والأمتعة الموجودة وكفالة مائتي قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٤/١٠/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة الأولى بجريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة ودان زوجها بالطاعن الثاني بجريمة إدارة منزل للدعارة قد شابته فساد في الاستدلال وقصور في التسيب كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عول في ثبوت الواقعة على أقوال الشاهد الوحيد في الدعوى

مع أنه تناقض في أقواله وثبت كذبه إذ تبين من التحليل خلو سروال الطاعنة الأولى من آثار الاتصال الجنسي التي قال بها في التحقيقات كما قرر بأنه طالب في كنف والده في حين أنه مرشد بمكتب حماية الآداب . وقد صدر إذن النيابة بالتفتيش باطلا لصدوره بعد حصوله ولم يبن على تحريرات جدية . على أنه لو صححت الواقعة المسندة إلى الطاعنة الأولى فهي جريمة زنا لا ترفع الدعوى الجنائية عنها إلا بإذن من الزوج . هذا إلى أن الحكم لم يعرض بالرد على دفاع الطاعنين وما قدم من شهادات صادرة من الجيران وبعض رجال الإدارة بحسن سيرتهما . ومع ما ثبت من أوراق الدعوى من عدم وجود سوابق خلقية مماثلة للطاعنين وانتفاء ركن الاعتياد في حقهما ، فإن الطاعن الثاني لم يكن قد مضى على نقله من القاهرة إلى المنيا سوى عشرين يوما مما يدل على كذب ما تضمنته التحريات من أن منزل الطاعنين كان محلا للمراقبة مدة طويلة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها التي دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات ومن محضر الضبط وأقوال الطاعنة الأولى ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أنه حصل أقوال شاهد الإثبات بما لا تناقض فيه وخلص في منطق سائق إلى اطمئنانه إلى صدقها لإتساقها وما أسفر عنه التفتيش من ضبط الطاعن الثاني جالسا في ردهة المسكن بينما زوجته (الطاعنة الأولى) والشاهد المذكور في إحدى الغرف مستقلقين متجاورين ومتجردين من كل ملابسهما . وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجة التقاضى أن الطاعنين لم يدفعا بأن إذن النيابة بالتفتيش صدر بعد إجرائه أو أنه بنى على تحريرات غير جدية وقد خلا الحكم مما يدل

على صحة ما يدعيه الطاعنان من بطلان هذا الإذن ، فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يقتضيه من تحقيق موضوعي لأشأن لهذه المحكمة به . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان في خصوص تكييفهما الواقعة على أنها تنطوي على جريمة زنا لم يأذن الزوج بإقامة الدعوى عنها ، ما يثيرانه من ذلك مردود بأن الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائي ينبغى عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها — اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما — مستقلتين في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الإتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث في جريمة الزنا — التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة — لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة كما تقدم القول ، هذا فضلا عن أن المحكمة التي تغياها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا — وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها — لا تقوم بعد أن وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الطاعنة الأولى كان بعلم زوجها — الطاعن الثاني — ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان في شأن التفات الحكم عن الرد على شهادات حسن سيرتهما — المقدمة منهما — مردودا بأنها لا تعدو أن تكون دافعا متعلقا بالموضوع لا تلتزم المحكمة بمتابعة الطاعنين فيه والرد عليه على استقلال إذ الرد عليه يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، أما التحدى بعدم وجود سوابق مماثلة للطاعنين

في نفى ركن الإعتياد للجريمتين اللتين دين الطاعنين بهما فهو غير سديد، إذ أنه فضلا عن أن عدم سابقة الحكم على الطاعنين في قضايا مماثلة لا يدل بذاته على عدم توافر ركن الاعتياد في حقهما فإن ما حصله الحكم من أقوال شاهد الإثبات يتحقق به ذلك الركن الذي لم يرسم القانون طريقا معينا لإثباته، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي استخلصته من أقوال ذلك الشاهد. لما كان ذلك، وكان ما ذهب إليه الطاعن الثاني من أن حداثة نقله إلى المنيا يدل على عدم جدية التحريات لا يعدو — في واقعه — أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد صبرى ، ونور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

(٢٩)

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تزوير . ” أركان جريمة التزوير “.

وقوع ضرر بالفعل . غير لازم في جريمة التزوير . كفاية لإحتمال وقوعه . البحث
في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة .

(ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “.

القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار
تحضيري لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(ج) محكمة ثانيا درجة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “.

محكمة ثانيا درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى
لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا بسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول
درجة . مثال .

١ — لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي إحتمال وقوعه ،
والبحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير
الحقيقة بغیر إلتفات إلى ما يطرأ فيما بعد .

٢ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو
أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه
صونا لهذه الحقوق .

٣ — محكمة ثانيا درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن يفرض أنه أبدى هذا الطلب في مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم ، فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/١٠/١٩٥٨ بدائرة محرم بك :
أولا — ارتكب تزويرا في محررين عرفيين هما العقد والإيصال المبيينين بالمحضر بأن اصطنع هذين المحررين ووضع عليهما إمضاءين نسب صدورهما زورا إلى سعيد مقار ميخائيل . ثانيا — استعمل المحررين المزورين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما إلى المحكمة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة محرم بك الجزئية قضت بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٠ حضوريا بإعتباريا بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٣ برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تزوير محررين عرفيين واستعمالهما مع علمه بتزويرهما قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون وذلك بأن المحكمة الاستئنافية عدلت دون مبرر عن تنفيذ قرارها الخاص بإعادة الدعوى للرافعة لمناقشة المطعون ضده على الرغم من تمسك الطاعن بتنفيذ القرار المذكور لجوهريته كما دانت مع انتفاء ركن الضرر بعد أن حرر الطاعن عقد إيجار آخر ألغى به العقد القديم الذى كان محلا للطعن بالتزوير .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أنها حجت الدعوى للحكم ثم أعادتها للرافعة لما تبين لها من ضرورة مناقشة المجنى عليه (المطعون ضده) في بعض النقاط حيث حضر الطاعن والمطعون ضده وطلب الدفاع عن الطاعن أجلا فاستجابت المحكمة له وأجلت الدعوى لجلسة ١٩٦٣/١/٣١ وفيها حضر الطاعن ووجه بالتهمة فأنكرها ولم يطلب هو أو المدافع عنه من المحكمة مناقشة المطعون ضده في أى أمر ما فحجرت الدعوى للحكم لجلسة ١٩٦٣/٣/٧ مع التصريح بتقديم مذكرات وفيها صدر الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - وقد وقعت إجراءات المحاكمة في ظله - ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوال المجنى عليه في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة وليس بذى شأن أن تكون هي التي قررت من نفسها مناقشة المجنى عليه ثم عدلت عن قرارها ذلك لأن القرار الذى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ذلك إلى أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن يفرض أنه أبدى هذا الطلب فى مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله . وأما ما يشير الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون لإنتفاء ركن الضرر والقضاء بالإدانة على الرغم من ذلك فمردود بما يبين من الاطلاع على الحكم من أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة أركان الجريمة اللتين دان بهما الطاعن وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن ترتب النتيجة التى خلص إليها وأثبت فى حقه أنه قد اصطنع عقد إيجار تاريخه أول يناير سنة ١٩٤٣ وإيصال سداد أجرة المحل الذى كان يستأجره من المجنى عليه حتى آخر أغسطس سنة ١٩٥٧

ونسب صدورهما إلى المجنى عليه بوضع إمضاء مزور وزعم فيهما أن الأجرة كانت خمسة وثلاثين قرشا شهريا وقدمهما في الدعوى المدنية التي رفعها عليه المجنى عليه لطرده لتخلفه عن سداد تلك الأجرة منذ أول مارس سنة ١٩٥٣ بواقع ثمانين قرشا عن كل شهر بما تتحقق به كافة الأركان القانونية لحريمتي التزوير والإستعمال بما في ذلك ركن الضرر حسبا هو معرف به في القانون ذلك أنه من طبيعة هذا التزوير الذي أورده الحكم أنه ينطوي على الإضرار بالمجنى عليه ، هذا فضلا عن إنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه على أن البحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير اتفاقات إلى ما يطرأ فيما بعده لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٣٠)

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ القضائية

دعوى مدنية . "مدى إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها" . حكم .
"تسليمه . تسليم معيب" .

إجازة القانون للدعى بالحق المدنى المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . إستثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التى يكون فيها المدعى المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة . مثال .

إذ أجاز القانون للدعى بالحق المدنى أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله فى دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاء مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض ومحركاً للدعوى الجنائية . فإن هذه الإجازة إن هى إلا إستثناء من أصليين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع فى الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطاً بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذى أصاب المدعى بالحق المدنى وهو أساس الإدعاء مدنياً والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور الذى يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه مباشرة أمام محكمة الدرب الأحمر الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٥ بدائرة قسم الدرب الأحمر: قرر أقوالا غير صحيحة أمام دائرة الأحوال الشخصية للأجانب أثناء ضبط الإشهاد الخاص بوفاة المرحوم نيودور كوندويقي وهو يعلم أنها أقوال غير صحيحة وقد تم ضبط الإشهاد على هذه الأقوال كما أنه استعمل هذا الإشهاد الغير الصحيح في القضية رقم ٩٣ سنة ١٩٥٨ عمال كلى مصر. وطلب عقابه بالمادة ١/٢٢٦ - ٢ من قانون العقوبات . كما طلب القضاء له بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٠ عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات : أولا - بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف تنفيذ العقوبة بلا مصروفات جنائية . وثانيا - بإلزامه بأن يؤدي للمدعى المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . إستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات إعتبارا من تاريخ الحكم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى البيان - ذلك بأنه وإن كان المدعى بالحق المدنى قد رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض عن جريمة الإقرار بأقوال غير صحيحة أمام السلطة المختصة بتحقيق الوفاة والوراثه واستعمال الإشهاد الذى ضبط على أساس تلك الأقوال ، محركا بذلك الدعوى الجنائية وكان الطاعن قد تمسك أمام درجتى التقاضى بعدم قبول الدعوى المدنية لإنتفاء الضرر ، إلا أن الحكم حين قضى بالإدانة والتعويض لم يبين وجه

الضرر الذى أصاب المدعى بالحق المدنى وهو أساس الادعاء بالحق المدنى مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المدعى بالحق المدنى قد رفع دعواه بالطريق المباشر على اعتبار أن الطاعن قد استحصل على شهادة من القنصلية اليونانية التابع لها ببيان غير صحيح عن ورثة أخيه المتوفى بعد أن استعان فى ذلك بشهود كاذبين وقدم هذه الشهادة إلى محكمة الأحوال الشخصية لشئون الأجانب وضبط عنها الاشهاد الذى قدمه فى القضية رقم ٩٣ سنة ١٩٥٨ عمال القاهرة للمطالبة باستحقاقه فى المكافأة المستحقة لشقيقه المتوفى قبله بوصفه صاحب العمل الذى كان يعمل لديه فى حال حياته — عرض لأدلة ثبوت الواقعة على هذا النحو فى حق الطاعن ثم عرج إلى الدعوى المدنية فى قوله : ” وحيث إنه من الدعوى المدنية فإن الضرر الذى كان يصيب المدعى من جراء هذا التزوير محقق لأن الدعوى العمالية رقم ٩٣ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة مرفوعة ضده — كما أنه زوج لإحدى الورثة ومن ثم يقضى له بالتعويض المؤقت المطلوب مع المصروفات المدنية “ . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بالنسبة إلى الدعوى المدنية — لا يكفى لبيان وجه الضرر الذى حاق بالمدعى بالحقوق المدنية — فى خصوصية هذه الدعوى — ذلك لأن دفاع الطاعن قام أساسا على انتفاء الضرر باعتباره المستحق الوحيد للمكافأة كلها دون بقية الورثة عملا بأحكام قانون العمل وطبقا لقانون بلد المورث اليونانى الجنسية . ولما كان القانون إذ أجاز للمدعى بالحق المدنى أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله فى دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاء مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إن هى إلا إستثناء من أصليين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية . ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع فى الإستثناء المذكور وقصره على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الإلتجاء إليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى

بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة — وكان الحكم على ما تقدم لم يستظهر وجه الضرر الذي أصاب المدعى بالحق المدني وهو أساس الإدعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور الذي يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الدعويين المدنية والجنائية معا .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حميد المركي ، ومحمد صبري ، ونور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

(٣١)

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ القضائية

معارضة . "نظرها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .

تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة . على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . أثر إغفال ذلك : إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب تقضيه .

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة كان لزاماً على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . ومن ثم فإن إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب تقضيه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/١٠/١٩٦٢ بدائرة مركز بلقاس :
بدد الأشياء الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح
الأملاك والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فإختلصها
لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون
العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت ضايبا بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي
الإتهام بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المتهم

في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ باعتبارها كأن لم تكن، فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف. فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد وقع باطلا ذلك لأن الطاعن لم يتخلف عن الحضور بالجلسة إلا لسبب قهري هو مرضه المفاجيء وأنه على الرغم من طلب الدفاع عنه بجلسة المحاكمة التأجيل لهذا السبب فإن المحكمة لم تجبه إلى طلبه أو تحقق عذره .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لدى نظر الدعوى أمام محكمة ثاني درجة قد أثبت بحضور جلسة ١٩٦٤/٤/١ أن محام حضر عن الطاعن وأورى أنه مريض وأن الشهادة الدالة على مرضه مودعة في القضية رقم ٤٤ رول (في نفس اليوم) ثم تداولت القضية بالجلسات وقضى غيابيا في موضوع الاستئناف برفضه فعارض الطاعن وثابت بحضور جلسة المعارضة حضور محام عن الطاعن وأنه لم يقدم عذرا وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى عدم حضوره بغير عذر . لما كان ذلك ، وكان يبين من أوراق الطعن رقم ٢٠٣٧ سنة ٣٤ ق المرفوع من الطاعن والمنطور بجلسة اليوم أنه نظر مع الطعن الحالي جنبا إلى جنب في كل مراحل التقاضي وأنه قد أثبت بحضور جلسة ١٩٦٤/٤/١ ما يؤكد صحة ما ذكر في الجلسة المقابلة بالطعن الحالي من أن محامي الطاعن قدم شهادة . كما أثبت بحضور جلسة المعارضة - في ذات التاريخ بالطعن المطروح - نفس ما أثبت بحضور جلسة المحاكمة الحالية من أن محام حضر عن الطاعن ولم يقدم عذرا . إلا أنه قد أضيف إلى ذلك أنه "وطلب التأجيل لحصول حادث للمتهم" وقد انتهت المحكمة في الطعن المشار إليه إلى الحكم - كذلك - باعتبار المعارضة كأن لم تكن في أسباب متطابقة إذ استندت في قضائها إلى عدم

حضور الطاعن بغير مذر ودون أن تشير إلى حضور محامي الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر ، مما ترى منه المحكمة أن ظروف الحال في الدعويين تؤكد صحة ما ذهب إليه الطاعن في هذا الطعن من أن الدفاع حضر بجلسة المعارضة وأبدى مذر موكله المانع من حضوره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه . فإنه يتعين لما تقدم نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين المركي ،
ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، وعبد المنعم حمزاوى .

(٣٢)

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تزوير . إشتراك . حكم . "تسبيبه . تسبيب مجيب" .

الإشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية
محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص
من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقاداً سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها
الحكم .

(ب) تزوير . "إستعمال" .

جريمة إستعمال الورقة المزورة : عدم قيامها إلا بثبوت علم من إستعمالها
بأنها مزورة . مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها لا يكفي .
مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .

١ — من المقرر أنه وإن كان الإشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون
مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه إلا أنه يجب
على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها
ما يوفر اعتقاداً سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

٢ — من المقرر أنه لا تقوم جريمة إستعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم
من إستعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكها أمام الجهة التي قدمت
لها ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في الفترة ما بين ١/١/١٩٥٥ إلى ٣٠/٤/١٩٥٨ بدائرة قسم المنشية : أولا - إشتراك مع آخر مجهول بطريق التحريض والإتفاق فيما بينهما في ارتكاب تزوير مادی في محرر عرفي هو السند الإذني المؤرخ ١/١/١٩٥٥ والمبين بالمحضر وذلك بطريق الاصطناع بأن حرض هذا الشخص المجهول فاتفق معه على اصطناع السند الإذني السابق الإشارة إليه ووضع إمضاء عليه نسب صدوره زورا إلى فؤاد محمد نور وقد تمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . ثانيا - إستعمل السند المبين الوصف آنفا بأن قدمه للحكمة وحصل بموجبه على أمر الأداء رقم ٨٨ سنة ١٩٥٥ وقدمه في المعارضة في أمر الأداء سالف الذكر في القضية رقم ٧٨٢ سنة ١٩٥٥ مدنى جزئى العطارين مع علمه بتزويره وظل متمسكا به حتى حكم نهائيا برده وبطلانه بتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٨ . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٤٠ - ٢ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهم الأول بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ق لكل منهما لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تزوير محرر عرفي واستعمال هذا المحرر بجاء مشوبا بقصور في التسبيب - ذلك بأنه - وقد عول في قضائه على أن الطاعن إاتفق مع المتهم الثانى على تزوير المحرر ثم قام باستعماله بأن استصدر بمقتضاه أمر أداء ضد المجنى عليه - لم يستظهر الدليل على حصول إتفاق الطاعن مع ذلك المتهم - ولا على علمه بأن المحرر الذى استعمله كان مزورا ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن إستصدر أمر أداء ضد المجنى عليه بمقتضى سند إذني ، فكان أن عارض المجنى عليه في الأمر وطعن على السند بالتزوير فقضت المحكمة المدنية برده وبطلانه وإلغاء أمر الأداء ؛ وإذ مارفعت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بتهمة الاشتراك في التزوير واستعمال المحرر المزور فقد أشهد شاهد نفى قرر لدى سؤاله أنه هو الذي حرر السند فوجهت إليه النيابة الدعوى الجنائية بوصف أنه زور السند بطريق الإصطناع ، وخلص الحكم — بعد أن أورد مؤدى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير عن مضاهاة على إمضاء أخرى للمجنى عليه طلب الطاعن إجراءها — إلى إدانة الطاعن بقوله ” وحيث أن المحكمة ترى أن التهمتين المسندتين إلى المتهم الأول — الطاعن — ثابتين قبله إذ أنه هو الذي قدم السند المزور لإستصدار أمر الأداء بموجبه وذلك بعد أن اتفق مع المتهم الثانى على اصطناع هذا السند خاصة وأن دفاع المتهم الأول الذى تضمن بأن المجنى عليه له توقيعين قد ثبت عدم جديته بالتقرير المقدم من مكتب التزييف والتزوير “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهى تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم ، وكان من المقرر أيضا أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفى مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الحكم — على ما سلف إirاده — حين استخلص ثبوت تهمة الاشتراك في التزوير واستعمال المحرر المزور في حق الطاعن جاء خلوا مما يشير إلى ما يبرر اقتناعه بأنه اتفق مع المتهم الآخر على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزويره المحرر ، هذا

إلى أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه لا يكفي في مجال هذا الثبوت أن يركن الحكم إلى أن الطاعن هو الذى قدم السند المزور لإستصدار أمر الأداء لأنه ليس من شأن ذلك حتماً أن تتوفر به جريمة استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره، ما دام الحاصل أن الحكم لم يقيم الدليل كما سبق القول على أن الطاعن قد اشترك في ارتكاب تزوير المحرر. لما كان ما تقدم؛ فإن الحكم يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبدالمعزم حمزوى .

(٣٣)

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ القضائية

(١) بناء .

المستفاد من نصوص القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا قناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى جهة التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات . إلتزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم بلجهة التنظيم الرسومات الهندسية وإلا قامت تلك الجهة إن تخلف عن ذلك بأعدادها بمصاريف ترجع بها عليه . هــ ذلك : حتى لا يكون المخالف فى مركز أفضل ممن إلتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية . المادة ١٦ من القانون سالف الذكر .

(ب) حكم . "إصداره" . "بياناته" . إستئناف .

مراد الشارع من النص فى المادة ١٧/٢ إجراءات على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . النظر فى استواء حكم القانون . لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .

١ - المستفاد من نصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلا عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات . وقد تغني المشرع بنص المادة ١٦ من القانون المذكور أن يوفر بلجهة التنظيم وسيلة تؤدي إلى إلتزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم لها تلك الرسومات أو أن تقوم هى إن تخلف عن ذلك بأعدادها بمصاريف ترجع بها

عليه . وهدف بذلك ألا يكون المخالف في مركز أفضل ممن إتبع حكم القانون
فقدم الرسومات منذ البداية . ولما كان ماطلبتة جهة التنظيم في محضر ضبط
الواقعة من إلزام المطعون ضدها بالحصول على رخصة فضلا عن الغرامة ورسوم
الترخيص — لا يعدو أن يكون في فحواه مطالبة بإلزامها بتقديم الرسومات الهندسية
اللازمة أصلا للترخيص والتي لم يقصد القانون أو لأئحته التنفيذية رسومات غيرها .
فإن الحكم المطعون فيه إذ فهم الطلب على هذا الأساس واستجاب له يكون
قد صادف صحيح القانون .

٢ — إنه وإن نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات
الجنائية على أنه لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة
إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، إلا أنه يستبين من المذكرة الإيضاحية لهذه المادة
ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتنسيق بين مشروعى قانونى الإجراءات الجنائية
والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة
الإستثنائية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات
الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه
الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم وإستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب
بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع
لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف
دون الطعن بالنقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه .
لما كان ذلك ، وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت في بيانها لعللة التشريع
عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجعه
إلى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن
إشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير
العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ،

والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لأن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده أو إغفال حكم من أحكامه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام المطعون ضدها بتقديم الرسومات الهندسية بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يكون قد أعمل حكم القانون وهو في ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذي رعى إليه المشرع من سن القساعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو قد صحح خطأ قانونيا وقع فيه الحكم المسأنف ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٩٦٢/١٢/٥ بدائرة بندر الزقازيق : أقامت بناء بدون الحصول على رخصة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٤ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وضعف الرسوم . فعارضت المتهم وقضى في معارضتها بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٦ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/١١/٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلزام المتهم بتقديم الرسوم الهندسية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتبار الحكم نهائيا وتأيد الحكم فيما عدا ذلك . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من وجهي الطعن أنه — إذ دان المطعون ضدها بجريمة البناء بدون ترخيص — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه ألزمها —

زيادة عن الغرامة وضعف رسوم الترخيص المحكوم بها إبتدائيا بأن تقدم الرسوم الهندسية وذلك تأسيسا على أن جهة التنظيم طلبت بمحضر ضبط الواقعة إلزام المخالفة بالحصول على رخصة ، حالة أن المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه لا يقضى على المخالف بتقديم الرسوم الهندسية إلا إذا طلبته الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وهو ما لم تفعله تلك الجهة ولا تتضمنه مطالبتها في المحضر بإلزام المطعون ضدها بالحصول على رخصة ، فالبناء يصبح مرخصا بعد الحكم بالغرامة وبضعف رسوم الترخيص مما يعدو معه طلب الحصول على رخصة من قبيل اللغو وتحصيل الحاصل .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على المطعون ضدها بوصف أنها أقامت بناء بدون الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، وإذ قضت محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضدها خمسمائة قرش وضعف الرسوم فقد استأنفت النيابة هذا الحكم فقضى الحكم المطعون فيه بإلزام المطعون ضدها — علاوة على ما قضى به الحكم المستأنف — بإلزامها بتقديم الرسوم الهندسية وأقام قضاءه هذا على قوله : ” وحيث إن النيابة العامة استأنفت الحكم الغيابي لعدم إلزام المتهم — المطعون ضدها — بتقديم الرسومات الهندسية في خلال مدة يحددها الحكم بالرغم من أن الجهة الإدارية طلبت بمحضر ضبط الواقعة إلزامها بالحصول على ترخيص . وحيث إن استئناف النيابة في محله فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف بإلزام المتهم بتقديم الرسوم الهندسية في خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتبار هذا الحكم نهائيا وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك “ .

لما كان ما تقدم ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن يقدم مع طلب الترخيص الرسومات والبيانات التي تحدد بقرار وزير الإسكان ، وكان وزير الإسكان قد أصدر القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة التنفيذية لذلك القانون ، ويبين من مراجعة هذه اللائحة أنها لم تتحدث عن رسومات غير تلك التي نص القانون على مرافقتها لطلب الترخيص فقد ورد بمادتها الأولى بيان لما يجب أن تشتمل عليه تلك الرسومات من تفاصيل

خاصة بالموقع ومساقط الأدوار والواجهات والقطاعات اللازمة للمشروع والرسومات الإنشائية الخاصة بالأساسات ورسومات الأعمال الصحية وتوصيلات المجارى ، وكانت المادة ١٦ من القانون بعد أن بينت في فقرتها الأولى العقوبات التى يحكم بها لمخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له ، نصت في فقرتها الثانية على أنه " كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص فى الأحوال التى يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص . كما يحكم بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون فى المدة التى يحددها الحكم فإذا لم يقم المخالف بتقديمها فى المدة المحدده كان للجهة الإدارية المذكورة إعدادها على نفقته نظير مقابل قدره ١٪ من قيمة تكاليف الأعمال بحد أدنى قدره ٥ ج وتحصل هذه المصاريف بالطريق الإدارى " لما كان ذلك ، وكان المستفاد من نصوص القانون ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية المشار إليها لاغناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة فضلا عن لزوم بقائها لدى الجهة المختصة بشئون التنظيم لتسجل عليها ما قد يجرى على البناء من تعديلات فقد تغيا المشرع بنص المادة ١٦ سالف الذكر أن يوفر للجهة التنظيم وسيلة تؤدي الى الزام من يبنى بدون ترخيص بأن يقدم لها تلك الرسومات أو أن تقوم هى إن تخلف عن ذلك بإعدادها بمصاريف ترجع بها عليه ، وهدف بذلك ألا يكون المخالف فى مركز أفضل ممن إتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية . لما كان ما تقدم ، وكان ما طلبته جهة التنظيم فى محضر ضبط الواقعة على ما يبين من المفردات من إلزام المطعون ضدها بالحصول على رخصة — فضلا عن الغرامة ورسوم الترخيص — لا يعدو أن يكون فى فخواه مطالبة بإلزامها بتقديم الرسومات الهندسية اللازمة أصلا للترخيص والتى لم يقصد القانون أو ولائحته التنفيذية رسومات غيرها فإن الحكم المطعون فيه إذ فهم الطلب على هذا الأساس وإستجاب له يكون قد صادف صحيح القانون وهذا النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتداءً دون أن ينص على أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافاً لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، إلا أنه يستبين من المذكرة الإيضاحية لهذه المادة ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتنسيق بين مشروعى قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستثنائية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة ، أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه ، لما كان ذلك ، وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت فى بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافر الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن اشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده أو إغفال

حكم من أحكامه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام المطعون ضدها بتقديم الرسومات الهندسية بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يكون قد أعمل حكم القانون وهو في ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذى رعى إليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو قد صحح خطأ قانونيا وقع فيه الحكم المستأنف ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم جزاوى ، ونصر الدين عزام .

(٣٤)

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حجية الشيء المقضى . حكم . ”حجتيه“

حجية الشيء المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملًا للمنطوق . مثال .

(ب) دعوى جنائية . ”تحرريكها“ . بطلان . نظام عام .

إتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصح هذا البطلان الطلب اللاحق .

١ — من المقرر أن حجية الشيء المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملًا للمنطوق . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع الاتهام من حيث الثبوت أو النفي من قريب أو بعيد، بل كل ما حواه فى هذا الصدد هو مجرد عرض للواقعة وما يتصل بالدفع بعدم قبول الدعوى من إجراءات ، ومن ثم فإن البراءة التى لم ترد بمنطوق الحكم والتى انطوت عليها الأسباب فى غير مجال أو مقدمات تحملها لا تعدو أن تكون مجرد كلمة جرى بها القلم بغير مدلول وليس لها من الحجية شيء .

٢ — من المقرر أنه إذا ما اتخذت فى الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات

باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة . ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك أن شرط صحة إتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لاتعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ فى شأنها لغوا وباطلا أصلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٥٦/١/٨ بدائرة بندر بنها : حاز دخانا مجهول المصدر ومصنوعا بدون ترخيص ومهربا من الرسوم الجمركية ويحتوى على مواد نباتية غريبة . وطلبت عقابه بالمواد ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ و ١ و ٤ و ١٢ من القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ و ٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأولى من المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بنها الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة لعدم صدور إذن كتابى من مدير مصلحة الجمارك — ثم قضت المحكمة برفض الدفع وحددت جلسة ١٩٦٢/١/٣٠ لنظر الموضوع وفيها قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات والمصادرة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . وأمام محكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — دفع الحاضر مع المتهم بما دفع به أمام محكمة أول درجة ، ثم قضت حضوريا إعتباريا فى ١٩٦٣/٦/١٥ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وإلغاء الحكم المستأنف . فطعننت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضي — فيما نسب إلى المطعون ضده من أنه أحرز دخانا مجهول المصدر ومهربا من الرسوم الجمركية ومحتويا على مواد غريبة ومصنوعا بغير ترخيص — بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة وبإلغاء الحكم المستأنف، جاءت أسبابه متهارة وأخطأ في القانون، فأما التهاثر فمرجه إلى أنه بينما جرى منطوق الحكم بعدم قبول الدعوى ولم تتناول أسبابه إلا ما يؤيد هذا القضاء، إذا به ينتهي إلى براءة المطعون ضده دون أن ينطوي على أي مبرر يحمل قضاءه في هذا الصدد. وأما الخطأ في القانون فيقوم النعى في شأنه على أن الحكم عول في تبرير قضائه بقبول الدفع — على الرغم من معاودة النيابة تحريك الدعوى على إثر صدور إذن مصلحة الجمارك برفعها، على أن صدور الإذن في أثناء نظر الدعوى لا يصح البطلان حالة أن هذا البطلان قاصر على الإجراءات السابقة على الإذن وأنه متى كان الثابت من محاضر الجلسات أن النيابة وجهت الإتهام إلى المطعون ضده لدى حضوره بجلسة ١٨/١٢/١٩٥٦ وقبل المحاكمة ثم أعلن بورقي تكليف بالحضور بعد ذلك لجلستين تاليتين فإن الدعوى تكون قد رفعت صحيحة بأى من هذه الإجراءات وفقا لنصر المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن النيابة العامة إتهمت المطعون ضده بأنه حاز دخانا مجهول المصدر ومصنوعا بدون ترخيص ومهربا من الرسوم الجمركية ويحتوى على مواد نباتية غريبة وطلبت عقابه بالمواد ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ و ١ و ٤ و ١٢ من القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ والمادة ٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل ودفع المطعون ضده أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة إستنادا إلى أن النيابة العامة رفعتها قبل صدور إذن كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينوب عنه وأنه لا حجية للإذن اللاحق لرفع الدعوى، فرفضت المحكمة هذا الدفع ورفضت بتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة. وإذا ما إستأنفت النيابة هذا الحكم قضى

الحكم المطعون فيه بقبول الدفع وإلغاء الحكم المستأنف وأورد في خصوص الدفع — بعد أن عرض لواقعة الدعوى وقضاء الحكم المستأنف ، قوله : ” ومن حيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بأحكام التهريب الجرمي الساري على واقعة الدعوى تنص على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك ومقاد ذلك النص عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أي إجراء من إجراءات تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم واستقرت أحكام محكمة النقض على أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها “ وبعد أن أشار الحكم إلى ما اتبعته النيابة العامة من رفعها الدعوى الجنائية وتحديد جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ لنظرها دون أن يسبق ذلك طلب من مدير الجمارك استطرديقول : ” ثم تقدم بعد ذلك السيد مدير الجمارك بطلب مؤرخ ١٩٥٦/٥/٢٢ للسيد رئيس نيابة بنها الكلية لرفع الدعوى الجنائية ضد المتهم — المطعون ضده — طبقا للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وعلى إثره وجهت النيابة العامة للمتهم الدعوى الجنائية بجلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ . وحيث إنه لما كان ذلك ما تقدم ، وقد ثبت أن النيابة حين حركت الدعوى الجنائية قد اتخذت هذا الإجراء وبدأت السير فيه من تلقاء نفسها دون أن يتقدم إليها السيد مدير الجمارك باعتباره الجهة التي ناط المشرع بها التقدم للنيابة بطلب كتابي لرفع الدعوى الجنائية فتكون قائمة من غير ذي صفة ويكون الحكم المستأنف حين قضى برفض الدفع تأسيسا على اعتبار الدعوى قد رفعت من جديد بعد الإذن اللاحق الصادر من مصلحة الجمارك وتوجيه النيابة التهمة للمتهم في مواجهته قد جانبه الصواب وآية ذلك أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه في جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية إذنا وطلبا من المخني عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراء في الدعوى إلا بعد الحصول على هذا الإذن والطلب ثم جاء نص المادة ٣٣٦ من ذات القانون على أنه إذا تقرر بطلان أي إجراء

فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ومفاد ذلك أنه لا يصحح هذه الإجراءات الباطلة رضا من له الحق في تقديم الشكوى أو الطلب السير في الدعوى — ومن حيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى ما سلف فيصبح الحكم المستأنف على غير أساس سليم من القانون ويتعين قبول الدفع وإلغاء الحكم وبراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية عملا بالمادة ١/٢٠٤ أ. ج. "لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حجية الشيء المقضي لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملا للمنطوق. وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع الاتهام من حيث الثبوت أو النفي من قريب أو بعيد بل كل ما حواه في هذا الصدد هو مجرد عرض للواقعة وما يتصل بالدفع بعدم قبول الدعوى من إجراءات ، ومن ثم فإن البراءة التي لم ترد بمنطوق الحكم والتي انطوت عليها الأسباب في غير مجال أو مقدمات تحملها لا تعدو أن تكون مجرد كلمة جرى بها القلم بغير مدلول وليس لها من الحجية شيء ، ويكون النعي على الحكم بسببها بالتهاتر غير سديد . لما كان ذلك ، وكان النعي على الحكم بالخطأ في القانون — حين قضى بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل صدور طلب من الجهة المختصة على الرغم من توجيه النيابة العامة الدعوى للمطعون ضده من جديد في أثناء المحاكمة بعد صدور الطلب برفعها — مردودا بأن الحكم حين نادى بهذا النظر قد صادف صحيح القانون . ذلك بأنه لما كان من المقرر أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . وكان مؤدى ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ في شأنها لغوا وباطلا أصلا . لما كان

ذلك ، فإنه لا يصحح الإجراءات في خصوصية هذه الدعوى عود النيابة بعد صدور الطلب إلى توجيه الإتهام للطعون ضده في أثناء محاكمه كان الباب أصلا مقفولا دونها منذ البداية ، وغنى عن البيان أن للنياية العامة أن ترفع الدعوى بإجراءات مبتدأه طالما أن الحق في رفعها قائم قانونا .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام .

(٣٥)

الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ القضائية

حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ، دون أن تلزم
ببيان علة ما ارتأته . تعرضها إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع
تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال .

الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه
وأن تطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان علة ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت
إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها
وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة
متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .
ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه
واستخلص منها أن حالة الظلام ليلة الحادث لم تحمل دون إستعرفه على الطاعنين
ثم عاد في موضع آخر وأطرح شهادة المجنى عليه قبل المتهم الأخير واستند في ذلك —
ضمن ما استند إليه — إلى أن الحادث وقع ليلاً فإنه يتعذر على المجنى
عليه رؤية ذلك المتهم — وأمس على هذا النظر قضاءه ببراءته وهو ما يعيب
الحكم بالتناقض في التسبب بحيث لا يبين منه إن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها
على أن الظلام في ليلة الحادث كان يحول بين المجنى عليه وتمييز الأشخاص أو أنه
لم يحل دون تمكنه من الرؤية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

المتهمات النيابة العامة الطاعنين وآخر - حكم ببراءته - بأنهم في ليلة ١٤/٤/١٩٦١ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : أولا - المتهم الأول : شرع في قتل عبد العال أحمد أحمد محمد عمدا بأن أطلق عليه مقذوفا ناريا قاصدا قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بالقرار الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه والمتهمين من الثاني إلى الرابع في الزمان والمكان سألني الذكر : شرعوا في سرقة زراعة البصل المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ظاهرا ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مفاجأتهم حال ارتكابها وفرارهم . ثانيا - المتهمون من الثاني إلى الرابع : إشتروا مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سألته الذكر بأن اتفقوا معه على السرقة ورافقوه إليها حاملا سلاحه الناري وشرعوا في تنفيذ ما اتفقوا عليه حتى فاجأهم المجنى عليه فوقعت جريمة الشروع في قتله كنتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا في ٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ - ٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول و ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٢٣٤/١ - ٢ منه بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة " الطاعنين " بمعاقبة كل منهم بالسجن ثلاث سنوات . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجناية شروع في قتل عمد مقترن بجناية شروع في سرقة يحمل سلاح واشتراك فيه قد شابته تناقض في التسييب ، ذلك بأنه على الرغم من وقوع الحادث بعد منتصف ليلة

الثامن والعشرين من شوال أى فى وقت استحكم فيه الظلام وتهدرت الرؤية ، فقد أخذ الحكم بأقوال المجنى عليه من استعرافه على الطاعنين فى أثناء اقترافهم الجريمة وقبل فرارهم من مكان الحادث ثم عاد الحكم — وهو بصدد التصدى للأدلة القائمة قبل المتهم الأخير المجرم ببراءته — وأطرح شهادة المجنى عليه مستندا فى ذلك إلى تعذر الرؤية لوقوع الحادث ليلا ، مما يعيب الحكم بالتناقض فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعنين وآخر بأنهم فى ليلة ١٤/٤/١٩٦١ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : أولا — المتهم الأول : شرع فى قتل عبد العال أحمد أحمد محمد عمدا بأن أطلق عليه مقدوفا ناريا قاصدا قتله فحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وقد تقدمت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنه والمتهمين من الثانى إلى الرابع فى نفس الزمان والمكان ساقى الذكر شرعوا فى سرقة زراعة البصل المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ظاهرا ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مفاجأتهم حال ارتكابها وفرارهم : ثانيا — المتهمون من الثانى إلى الرابع — إشتراكوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة ساقفة الذكر بأن اتفقوا معه على السرقة ورافقوه إليها حاملا سلاحه النارى وشرعوا فى تنفيذ ما اتفقوا عليه حتى فاجأهم المجنى عليه فوقعت جريمة الشروع فى قتله كنتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . ومحكمة جنایات سوهاج قضت حضوريا بمعاينة الطاعنين بالسجن ثلاث سنوات وببراءة المتهم الرابع مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذى استقر لديه ، أورد الأدلة على ثبوتها فى حق الطاعنين مستمدة من أقوال المجنى عليه والسيد أحمد أحمد محمد والسيد فاضل إبراهيم وعبد الرحيم محمد موسى وليس سيدهم عبده ومن اعتراف الطاعن الأول بملكته للبندقية المضبوطة ومن محضر الاستعراف وتجربة الرؤية وما أسفرت عنه المعاينة ومن التقرير الطبى ، وحصل الحكم أقوال المجنى عليه فى قوله ” شهد عبد العال أحمد أحمد محمد فى التحقيقات وبالجلسة بأنه ليلة الحادث أثناء وجوده وشقيقه السيد (٢-٦-ج)

أحمد أحمد محمد بما كينة الرى المملوكة لليس سيدهم عبده والتي يخفرائها وزراعة البصل المجاورة لها شعرا حوالى الساعة الثانية بعد منتصف الليل بحركة فى الزراعة فغادرا الما كينة ليستطلعا الأمر ولما بلغا زراعة البصل شاهدوا المتهمين يجمعون محصول البصل فتعكن من ضبط المتهم الثانى محمد أمين أحمد السيد . — الطاعن الثانى — الذى إستغاث بشقيقه المتهم الأول أحمد أمين أحمد السيد — الطاعن الاول — وكان يقف على مقربة منهما يحمل بيده بندقية أطلق منها مقذوفا ناريا عليه أصابه فى عنقه قاصدا قتله وإزهاق روحه وإذ ذاك تقدم منه هذا المتهم مستفسرا إياه عن شخصيته بعد أن أشعل عود ثقاب فتحقق من شخصيته على ضوءه كما تمكن من معرفة المتهم الثالث رمضان أحمد عبد الرحيم — الطاعن الثالث — بالجلوسه على مقربة من المتهم الذى أمسك به . ثم عاد الحكم عند تصديده للأدلة القائمة قبل المتهم الرابع المحكوم ببراءته وأطرح شهادة المجنى عليه فى قوله ”من حيث إنه يبين للحكمة من أقوال المجنى عليه عبد العال أحمد أحمد محمد أنه قد تضاربت روايته بشأن المتهم الأخير محمد عباس هريدى الصغير إذ يدعى أنه رآه من بين الجناه وقت الجريمة ولا تطمئن المحكمة لقوله فى إتهام المتهم المذكور لعاملين الأول أن الحادث وقع ليلا فيتعذر الرؤية لهذا المتهم ، والثانى أنه وقد كان المتهم المذكور اليوم بالجلسة مع باقى المتهمين فلم يتعرف عليه وأخرج من بين الحاضرين بالجلسة شخصا آخر تبين أنه محمود عباس هريدى وهو أخو المتهم الأخير وهذا يقطع فى الدلالة على أن المجنى عليه لم يكن واثقا من رؤية المتهم الأخير ولم يشاهده بين الجناه“

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان علة ما إرتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التى دعته إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التى أوردتها فى حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها التسايج القانونية التى رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه واستخلص منها أن حالة الظلام لیسلة الحادث لم تحل دون إستعرفه على الطاعنين ، ثم عاد

في موضع آخر وأطرح شهادة المجنى عليه قبل المتهم الأخير وإستند في ذلك — ضمن ما إستند إليه — إلى أن الحادث وقد وقع ليلاً فإنه يتعذر على المجنى عليه رؤية ذلك المتهم وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءته وهو ما يعيب الحكم بالتناقض في النسب ببحث لا يبين منه إن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها على أن الظلام في ليلة الحادث كان يحول بين المجنى عليه وتمييز الأشخاص أو أنه لم يحل دون تمكنه من الرؤية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعنون في وجهي الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(٣٦)

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ القضائية

مسئولية مدنية . "مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه" . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب .

قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤/٣ مدني : هو ما للتبوع على التابع من سلطة
فعلية في رقابته وتوجيهه . مثال .

قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤ فقرة ثالثة من القانون المدني
هو ما للتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه . ولما كان الحكم
قد أقام مسؤولية الطاعن المدنية على خطأ المتهم الأول الذي عهد إليه بإصلاح
سيارته دون أن يتحدث عن سلطة الرقابة والتوجيه التي لا تقوم المسؤولية إلا بها .
وكان يبين من المفردات أن الطاعن قد تمسك في دفاعه في مذكرته التي قدمها
إلى محكمة ثانى درجة بانتفاء مسؤوليته المدنية لأنه ليس له سلطان على المتهم الأول
ولا يملك توجيهه إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أغفل بحث هذا الدفاع مع أنه
دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . فإن الحكم
يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في يوم ١٨ من مايو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم ثان بندر طنطا : الأول — (أولا) تسبب في قتل عزيزة بقطر سعد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعه وانحرف بها فجأة إلى اليسار دون اتباع القواعد المنظمة لحركة المرور فصدم المجنى عليها سالفة الذكر وحدثت بها الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها (ثانيا) قاد سيارة بدون رخصة قيادة (ثالثا) قاد سيارة غير مستوفاة لشروط المتانة والأمن لعدم صلاحية فراملها التي تتحكم في سير السيارة وفي إيقافها : المتهم الثاني — بصفته مالكا للسيارة — همد بقيادتها إلى المتهم الأول وهو غير حائز على رخصة السيارة . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٢٣ و ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠ و ٩٤ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعى زكى بطرس سعد بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له قبلهما متضامين بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة طنطا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الإتهام : أولا — فى الدعوى الجنائية : بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاد وتغريمه مائة قرش عن كل من التهمتين الثانية والثالثة وبتغريم المتهم الثانى مائة قرش . ثانيا — فى الدعوى المدنية : بالزام المدعى عليه الأول والمسئول مدنيا بأن يدفع بالتضامن للمدعى المدنى مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل التعويض مع إلزامهما بالمصاريف المدنية المناسبة . فاستأنف كل من المتهمين هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف وألزمت المتهم والمسئول عن الحقول المدنية بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بأنه بصفته مالكا لسيارة عهد بقيادتها إلى المتهم الأول وهو غير حائز على رخصة قيادة وقضى بمعاقبته بغرامة قدرها مائة قرش وهذا الفعل يعد مخالفة طبقا للمادتين ٨٢ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات فإن الطعن في هذا الحكم فيما قضى به في الدعوى الجنائية لا يكون جائزا .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى الدعوى المدنية قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بمسئولية الطاعن المدنية عن خطأ المتهم الأول على أساس أن هذا المتهم تابع له مع أن علاقة التبعية طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني لا تتوافر إلا إذا كان للتبوع سلطة فعلية على التابع في رقابته وتوجيهه وهذه السلطة لا تتوافر في علاقة الطاعن بالمتهم الأول الذي عهد إليه بإصلاح سيارته وقد تمسك الطاعن بذلك في دفاعه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أن الطاعن وهو مدير إحدى دور السينما عهد إلى المتهم الأول إبراهيم السيد أبو الخير ويعمل ميكانيكا بإصلاح سيارته رقم ١١١١ ملاكي الغربية ثم قاد المتهم الأول هذه السيارة فصدم بها المجنى عليها أثناء سيرها في الطريق وأحدث بها الإصابات التي أودت بحياتها ، وبعد أن قضى الحكم بإدانة المتهم الأول والطاعن في الدعوى الجنائية عرض إلى المسئولية المدنية فقال إن كل خطأ بسبب ضرر لاغير يلزم من إرتكبه بالتعويض طبقا للمادة ١٦٣

من القانون المدني وأن الانسان لا يسأل فقط عن خطئه الشخصي بل يسأل أيضا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدني ثم قضى بإلزام المتهم الأول والطاعن بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بأن يدفع بالتضامن للدعى بالحق المدني مبلغ ثلثمائة جنيه على سبيل التعويض. لما كان ذلك، وكان قوام علاقة المبتوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤ فقرة ثالثة من القانون المدني هو ما للمبتوع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه وكان الحكم قد أقام مسئولية الطاعن المدنية على خطأ المتهم الأول الذى عهد إليه بإصلاح سيارته دون أن يتحدث عن سلطة الرقابة والتوجيه التى لاتقوم المسئولية إلا بها وكان يبين من المفردات أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه فى مذكرة التى قدمها إلى محكمة ثانى درجة بإنتفاء مسئولية المدنية لأنه ليس له سلطان على المتهم الأول ولا يملك توجيهه إلا أن الحكم المطعون فيه — وقد أغفل بحث هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين هويس .

(٣٧)

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ القضائية

(١ ، ب) تبديد . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

(١) جريمة تبديد المحجوزات . تحققها : باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها
أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش .

(ب) تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة
الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات . ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف
في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . كون الوقائع التي أثبتها الحكم
لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر . على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد
الدليل على توافره . مثال .

١- جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا باختلاس المحجوزات أو بالتصرف
فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش ، أى بقصد الإعتداء
على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز .

٢- من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الإضرار بالدائن
الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات ، ما دام
أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ،
إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر ،
فإنه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره .
ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه

الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذيا وبالتالي لم يكن قد حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك ثمة عرقلة لإجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائي وبانتفاء نية الغش وقدم للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف إذا حكم في الدعوى نهائيا بالدين وتثبيت الحجز ، وكان خطاب الضمان تعهدا من البنك بضمان تنفيذ عملية الطاعن لالتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحقق للاستفيد — الدائن الحاجز — المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين نقدي ، فكان يتعين على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق بالدائن الحاجز — أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر نية الغش لدى الطاعن أو انتفاءها . أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/١٠/١٩٦١ بدائرة قسم قصر النيل : اختلس الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لشركة الخليج المصرى للتجارة والصناعة والمحجوز عليها قضائيا لصالح يوسف عز الدين حسن والتي عين حارسا عليها وسلمت إليه على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعى يوسف عز الدين حسن بحق مدنى ، وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا في ٢٥/٦/١٩٦٢ عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزام المتهم أن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه المصاريف و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه المدنية ، ثم قضت حضوريا في ٢٠/١/١٩٦٣ .

أولا — وفيما يختص بالدعوى المدنية بإثبات ترك المدعى بالحق المدني لدعواه مع إلزامه مصاريفها عن الدرجتين . وثانيا — وفيما يختص بالدعوى الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ الحكم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة عليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إختلاس أشياء محجوز عليها قضائيا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق إلا بثبوت التصرف في المحجوزات أو عدم تقديمها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ وذلك مع سوء النية أي بقصد الإضرار بالدائن الحاجز، وقد دفع الطاعن بدرجة التقاضي بعدم توافر القصد الجنائي في حقه لأن الجز كان تحفظيا ولم يحدد بعد يوم لبيع المحجوزات مما لا يلتزم معه الطاعن — بصفته حارسا — بأن يقدم المحجوزات قبل اليوم المحدد لبيعها فضلا عن تقديمه خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف مما ينفي عنه قصد الإضرار بالحاجز ، إلا أن الحكم إلتفت عن دفاعه ولم يرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن المجنى عليه يوسف عز الدين تقدم بشكوى قرر فيها أنه بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٥ صدر لصالحه أمر حجز تحفظي رقم ١٠١٢ سنة ١٩٦١ بكلي مصر على ما يوجد لدى مدينه بدر خالد المطوع من بضائع وسيارات وأوقع الجرز التحفظي يوم ١٩٦١/٧/٢٦ على ثلاث سيارات وعين المتهم — الطاعن — حارسا عليها — وأنه في أثناء مروره يوم ١٩٦١/١٠/١٤ لم يجد المحجوزات ولتهم المدين والمتهم الحارس بتبديدها . وبسؤال أولهما قرر بأن السيارات المحجوز عليها ملك للبنك السعودي فرع الأزهر بالموسكى وأنها لدى البنك وردد المتهم ذلك وقدم خطاب ضمان من بنك الاتحاد التجاري يتعهد فيه بدفع مبلغ ٢٣٠٠ ج أو جزء منه إذا قضى لصالح الحاجز ضد المتهم نهائيا

ويسرى مفعول هذا الضمان من تاريخ إستلامه وحتى الساعة ١٢ ظهرا من اليوم الثلاثين لصدور الحكم النهائي في الدعوى رقم ٣٠٩٦ سنة ١٩٦١ كلى مصر المرفوعة ضد المتهم . وإستند الحكم في قضائه إلى أقوال الدائن الحاجز وإلى محضر المحجز التحفظى وإقرار الطاعن ثم خلص إلى ثبوت الواقعة فى حق الطاعن بقوله "وحيث إن المقرر قانونا والمستقر قضاء أن المحجز التحفظى واجب الإحترام ولو لم يحكم بتثبته مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

والثابت أن المتهم المستأنف - الطاعن - عين حارسا على السيارات المحجوز عليها تحفظيا وقد إترف بأن هذه السيارات أرسلت إلى البنك السعودى فرع الأزهر وهذا الفعل من جانبه فيه تعطيل وعرقلة لإجراءات البيع وهذا كاف لقيام جريمة التبيد ... أما ماذهب إليه المتهم من أن عدم العثور على المحجوزات فى مكان حجزها قبل يوم البيع لا يعتبر تبديدا فإن هذا مردود بأن يكون هناك يوم للبيع وأن يثبت أن المتهم لم يقصد عرقلة إجراءات التنفيذ فإذا قرر المتهم أن المحجوزات سلمت إلى البنك السعودى لأنه مالكها فهذا القول من جانبه واضح الدلالة بأن الأشياء المحجوز عليها قد تم التصرف فيها على وجه يعرقل إجراءات البيع ولا يشترط لقيام جريمة التبيد وقوع الضرر فعلا بالمجنى عليه بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع " . لما كان ذلك ، وكانت جريمة تبديد المحجوزات لا تتحقق إلا بإختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش ، أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . وكان من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم إستقلا عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة ما دام أنه مستفاد ضمنا من التصرف فى المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر ، فإنه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة فى حكمها وأن تورد الدليل على توافره . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحجز التحفظى الذى عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذا وبالتالى لم يكن قد حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك ثمة عرقلة لإجراءات التنفيذ . وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائى وبانتفاء نية

الغش وقدم للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من بنك الإتحاد التجارى بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف إذا حكم فى الدعوى نهائيا بالدين وتثبيت الججز . وكان خطاب الضمان تعهدا من البنك بضمان تنفيذ عميله الطاعن لالتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف مما يحقق للمستفيد — الدائن الحاجز — المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين تقضى ، فكان يتعين على المحكمة — فى هذه الصورة التى لا يبين منها وجه الضرر الذى حاق بالدائن الحاجز — أن تورد فى حكمها الدليل على توافره وأن تعرض لخطاب الضمان المقدم وتبين أثره فى توافر نية الغش لدى الطاعن أو انتفاءها . أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى وجهى الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المري ، ومحمد صبري ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

(٣٨)

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ القضائية

(ا ، ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” ما لا يوفره ” .

(ا) تدب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم . مدم إفصاح الأخير عن توكيل محاميا آخر ، وسكوته عن طلب تأجيل نظر الدعوى حين حضوره .
لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) للحامي — موكلا كان أومتدبا — أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهته وعلى هدى من خبرته في القانون .

(ج) إجراءات المحاكمة . ورقة التكليف بالحضور . بطلان .

أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبيل البدء في سماع الدعوى . المادة ٣٣٤ إجراءات .

(د) تلبس . مواد مخدرة . قبض . تفتيش .

مثال لحالة تلبس بجرمة إحرار مخدر .

هـ ، و) حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب ” . مواد مخدرة .

(هـ) الإتيجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . إستقلال محكمة الموضوع بجرمة التقدير فيها . طالما أنها تقيّمها على ما ينتجها .

(و) المحكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وإطراح ما يخالفه من صور أخرى . ما دام إستخلاصها سائغا .

١ — الأصل أن المتهم حر في إختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة — حين نذبت محاميا عنه — أنه وكل محاميا آخر للدفاع عنه ولم يطلب منها تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة بأنها — إذ نذبت محاميا عنه — قد أخلت بحقه في الدفاع .

٢ — من المقرر أن للمحامي — موكلا كان أو متدبا — أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون .

٣ — من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها — وفقا للسادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية — بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . ولما كان الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر في حضوره وحضور المدافع عنه دون أن يدفع أيهما ببطلان إجراءات التكليف بالحضور فلا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .

٤ — لما كان الحكم قد أثبت أن الضابطين إستصدرا إذنا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكنا خلف شجرة فشاهدنا الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في منطقة اشتهر عنها الإتجار في المواد المخدرة فراهما أمره واستفسره أولهما عن شخصيته ووجهته إستعمالا للحق المخول له بمقتضى

المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا تخلى الطاعن عن الجوال الذى يحمله وألقاه على الأرض طواعية واختيارا فان هذا التخلي لا يعد ثمرة إجراء غير مشروع ، وإذا ما كان الضابط الثانى قد عثر بالجوال — أثر تخلى الطاعن عنه — على مخدر فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش ، ويستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهرا من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه باختياره يكون سديدا فى القانون والنعى عليه فى غير محله .

٥ — من المقرر أن الإتجار فى المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

٦ — الأصل من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تتقيد فى هذا التصوير بدليل معين ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوزاق .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٤/١/٢٢ بدائرة مركز بلبس محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ — أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بند ١٢ و ١ من الجدول ١ المرافق . فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وأنه لم يكن فى حالة تستدعى إيقافه كذلك . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ١٩٦٤/٦/٧

عملا بمواد الاتهام مع استبعاد المادتين ١/٧ و ٣٦ من القانون المذكور بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ سبعة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه بطلان في الإجراءات وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن بتاريخ الجلسة مقدما ولم يخطر بها محاميه الموكل واكتفت المحكمة بإحضار الطاعن من السجن يوم الجلسة وحاكمته في غيبة محاميه الموكل مكتفية بنذب محام آخر للدفاع عنه فتنازل عن سماع شاهد الإثبات الثاني مع أن محاميه الموكل وقد حضر معه جلسة الإحالة — كان يؤسس دفاعه على مناقشة الشاهد الغائب لما أحاط القضية من ملابسات تجمعت لديه طوال فترة التحقيق وما تلاها من إجراءات . ثم إن الحكم جاء مشوبا بالفساد في التدليل على قصد الاتجار إذ استندت المحكمة في ثبوت هذا القصد إلى جسامه القدر المضبوط وانتفاء كل قصد سواه مع أن جسامه كمية المخدر ليست قرينة على قصد الاتجار إذ قد يكون الحائر مجرد ناقل لها فينطبق عليه نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وواقع الحال ينسف في أن الطاعن مجرد ناقل إذ صور ما مور الضبط القضائي واقعة الدعوى بأن الطاعن كان يحمل جوالا ويسير به في الظلام وألقاه بمجرد أن نادى عليه أحدهما ولم يسفر تفتيشه الا عن ضبط مبلغ ٣٠٠ قرش فلو كان القصد من إحراز هذه الكمية الكبيرة من المواد المخدرة هو الاتجار بها لما ترجل في سيره ولاستقل إحدى السيارات فضلا عن خلو أقوال الشاهدين مما يشير الى أن الطاعن من تجار المخدرات المعروفين لها . كما أن ما قاله الحكم في رده على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لا يتفق مع الواقع أو صحيح القانون إذ لا يكشف الجوال عما يحويه في وقت استهلك فيه الظلام ولا يكفي مجرد لقاء الجوال لتبرير حالة التلبس . ومن ناحية أخرى فقد أخذ الحكم بتصوير شاهدي الإثبات لواقعة الدعوى على الرغم من أنها لا تتماشى مع مقتضى العقل والمنطق ولا تتفق مع حقيقة الواقع في حين

أن الصورة الأخرى التي أوردتها الطاعن في دفاعه والتي مؤداها أنه كان يركب سيارة أجرة مع آخرين وضبط الشاهدان الجوال بالسيارة وأنه ما كان يعلم شيئاً عنه وأنهما ألقيا القبض عليه دون باقي ركاب السيارة ، هذه الصورة قد تحققت بإرشاد الطاعن عن شخصية هؤلاء الركاب وثبت أنهم من بين الأشخاص المطلوب تفتيشهم بالإذن الصادر من النيابة ولم يبد الشاهدان سبباً مقبولاً لتبرير علم الطاعن بأسمائهم وتعرفه عليهم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه أثناء اختفاء النقيب السيد رياض الشيخ معاون مباحث بليس والضابط محمود عبد العال نايل ضابط المباحث في مساء يوم ٢٢/١/١٩٦٤ خلف شجرة لعمل كمين بطريق راشد المؤدى إلى حجرة بليس المشهورة بتهديب المخدرات لضبط تاجر مخدرات مأذون بتفتيشه شاهدا المتهم رشوان عبد الرحمن عيسى - الطاعن - بجوار حديقة على يمين الطريق يسير في الظلام وقد حمل على كتفه جوالاً وما أن اقترب منهما حتى استفسر منه النقيب رياض الشيخ عن شخصيته وسبب مروره بهذا المكان فارتبك وألقى بالجوال الذي كان يحمله فقام الضابط محمود عبد العال نايل بفرضه فتبين أنه يحوى ستاً وثلاثين طربة من الحشيش ولفافة كبيرة من الأفيون فألقيا القبض عليه وبتفتيشه عثر معه على مبلغ ١٣٠ قرش واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال النقيب رياض الشيخ والضابط محمود عبد العال نايل وإلى نتيجة التحليل . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ٦ يونيه سنة ١٩٦٤ ولم يحضر معه محام موكل فندبت المحكمة الأستاذ فتحي المسامى المحامى للدفاع عنه دون أن يعترض الطاعن أو يشير إلى أنه وكل محامياً للدفاع عنه كما لم يدفع الطاعن أو محاميه المتدب ببطالان ورقة التكليف بالحضور بل اكتفى الدفاع بعد سماع الشاهد الحاضر بإثبات تنازله عن سماع الشاهد الغائب وطلب أرجاء مرافعته حتى يستكمل استعداده فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت نظر الدعوى لليوم التالى الذى ترفع فيه الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المتهم حر فى اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه فى ذلك مقدم على حق المحكمة فى تعيين المدافع ، إلا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة ، حين ندبت محامياً عنه - أنه وكل محامياً آخر للدفاع عنه ولم يطلب

منها تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة بأنها — إذ نذبت محاميا عنه — قد أخلت بحقه في الدفاع ، أما ما يأخذه الطاعن على المحامي المتدب من تنازله عن سماع الشاهد الغائب فإنه مردود بأنه فضلا عن أنه لم يعترض على هذا الإجراء أمام محكمة الموضوع مما يفيد ضمنا موافقته عليه ، فإنه من المقرر أن للمحامي — موكلا كان أو متدبا — أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ويسقط الحق في الدفع بها — وفقا للمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية — بحضور المتهم في الجلسة بنفسه وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، ولما كان الطاعن قد حضر جلسة المحاكمة وسمعت المحكمة شهادة الشاهد الحاضر في حضوره وحضور المدافع عنه دون أن يدفع أيهما ببطلان إجراءات التكليف بالحضور فلا يقبل منه أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله ” وحيث إنه بالنسبة للدفع ببطلان القبض والتفتيش المؤسس على أن المتهم — الطاعن — لم يكن في حالة تستدعى إيقافه وأن الضابطين إستوقفاه بدون حق وهذا يعتبر قبضا وأن تتخلى المتهم عن الجوال قد حصل كرها عنه بعد تقييد حريته فهو مردود حسبما قرره شاعدا الإثبات اللذان تطمئن المحكمة إلى أقوالهما إلى أن كل ما حدث هو أن السيد النقيب رياض الشيخ وزميله قابلا المتهم يسير في الظلام حاملا الجوال على كتفه ونظرا لشهرة هذه المنطقة في تهريب المخدرات ولسير المتهم في الظلام فقد استفسره الأول عن إسمه وسبب سيره في هذه المنطقة فكان جواب المتهم أن ألقى بالجوال الذي كان يحمله على كتفه والذي عثر به على المخدرات من تلقاء نفسه دون أن يقع عليه أى قبض فأوجد نفسه في حالة تلبس تتيح لرجل الضبطية القضائية ضبطه وتفتيشه وبذلك يكون هذا الدفع ظاهر الفساد متعين الرفض — وغنى عن البيان أن لرجل الضبطية بل لأى من رجال السلطة العامة إذا شاهد شخصا

في موضع الشبهات والريب أن يستوقفه وأن يسأله عن اسمه وعن بطاقته ليستوثق من شخصيته وسبب وجوده وأن ذلك لا يعد بحال من الأحوال قبضا وهو ما حدث مع المتهم الذي كان يسير في وقت متأخر من الليل في مكان وبحال تدعو للشبهة وأنه ألقى ما كان يحمله من مخدر يجرّد سؤاله عن شخصه وسبب وجوده". لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الضابطين استصدرا إذنا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكما خلف شجرة فشاهد الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في منطقة اشتهر عنها الاتجار في المواد المخدرة فراهما أمره واستفسره أولهما عن شخصيته ووجهته امتحالا للحق الخول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا ما تخلى الطاعن عن الجوال الذي يحمله وألقاه على الأرض طواعية واختيارا فإن هذا التخلي لا يعد ثمرة إجراء غير مشروع ، وإذا ما كان الضابط الثاني قد عثر بالجوال — أثر تخلى الطاعن عنه — على مخدر فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش ، ويستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهرا من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذي ألقاه باختياره يكون سديدا في القانون والنعي عليه في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أنه : " ثبت من تقرير المعامل الكيماوية أن المضبوطات هي لجوهري الحشيش والأفيون كما ثبت أن وزن الحشيش أحد عشر كيلو جراما وعشرين جراما وأن وزن الأفيون كيلو جراما وثلاثمائة وعشرة جرامات " ثم استظهر الحكم قصد الاتجار في قوله : " وحيث إن قصد الاتجار ظاهر من جسامه كمية المخدر المضبوط مع المتهم وانتفاء كل قصد سواه " وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كما هو معرف به في القانون ، ولا يقبل من الطاعن مجادلة الحكم فيما خلص إليه في هذا الصدد لما هو مقرر من أن الاتجار في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أ طرح الصبورة التي أوردها الطاعن للحادث في قوله : " وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا تلتفت إلى دفاعه ولا إلى ما أثاره الدفاع من أنه كان في حجرة ببلبيس لشراء فول سوداني وأنه لما فشل في شرائه قفل

راجعا ليلا في سيارة مع ثلاثة أشخاص هم عبد الغنى ومناع ومحروس بعد أن كذبه هؤلاء الأشخاص في روايته المذكورة وبعد أن شهد شاهدا الإثبات أنه كان سير وحده ليلا حاملا الجوال الذي فيه المخدرات والذي تخلى عنه طواعية واختيارا الأمر الذي تطمئن معه المحكمة إلى أقوال شاهدي الإثبات اللذين لم يستطع المتهم تبريحهما بأي تبريح الأمر الذي يؤكد ثبوت التهمة قبله". ولما كانت المحكمة قد أفصحت فيما تقدم عن اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات واقتنعت بتصويرهما لواقعة الدعوى ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل معين ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هي واقعة الحال في الدعوى المطروحة — فلا يجوز للطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما اطمأنت إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حسين صفوت السركي ، ومحمد صبرى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام

(٣٩)

الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) دعوى جنائية . ”تحرريكها“ . ”نظرها“ . بطلان . نظام عام .

إقامة الدعوى الجنائية على المتهم من لا يملك رفعها قانونا . أثره : إتصال المحكمة
بالدعوى يكون معدوما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها ومابنى
عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها التصدى
لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم
قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز إيدائه فى أى
مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .

(ب) حكم . ”إصداره“ . ”النطق به“ .

لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الاجراءات . عدم تحديد
القانون الأخير أجلا للنطق بالحكم ، وإنما أوجب فقط التوقيع عليه فى ظرف ثمانية
أيام من يوم النطق به على أن يبطال إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون
التوقيع عليه .

(ج) حكم . ”تسبيبه“ . تسبيب غير معيب“ .

المحاكمة الجنائية . تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة الى المتهم . كفايته للقضاء
له بالبراءة .

(د) حكم . ”تسبيبه“ . تسبيب غير معيب“ . إثبات . ”اعتراف“ .

الاعتراف فى المواد الجنائية . دليل من أدلة الدعوى . خضوعه فى تقديره
لمحكمة الموضوع .

(هـ) "حكم . تسييبه . تسييب غير معيب" . إثبات . "أوراق رسمية" .

لا يصبح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون غيره أو بالتقيد فى تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية . مادام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى إستخلصها القاضى من باقى الأدلة .

١ — من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الإستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بإعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز إبداءه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للطعون ضده الأول فى الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم إعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانونى ولا يشفع فى ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الإجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .

٢ — من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن يبطل إذا إقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية .

٣ — يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٤ — الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون دليلا من أدلة الدعوى يخضع في تقديره لمحكمة الموضوع ، فلها أن تطرحه إذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة . إذ العبرة باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته .

٥ — لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية ، بل هو في حل من ذلك ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني (الطاعن) هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة قويسنا الجزئية ضد المطعون ضدهما بوصف أنهما في يوم ١٩٦١/٤/٣ بدائرة مركز قويسنا تقدما ضده إلى الجهات الإدارية بشكوى كيدية نسبا إليه فيها أنه فاسد خليع أضاع ثروته الكبيرة على ملذاته غير المشروعة وأنه عاطل يعمل ضد أهداف الاتحاد القومي . وكان الدافع لدى المتهمين على تقديمها إنما يرجع إلى النزاع القائم بينهما وبينه في شأن إدارة الجمعية التعاونية بالبلدة . وطلب عقابهما بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامهما أن يدفعوا له مائة جنيه تعويضا مؤقتا والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع المتهم الأول بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بغير الطريق القانوني ، وقضت هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٢ حضوريا للمتهم الأول وغيايبا للمتهم الثاني عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ منه بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وإلزامهما متضامنين

أن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة — وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ، فعارض المطعون ضده الثاني ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم . وأمام محكمة شين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — دفع الحاضر مع المتهم الأول بما دفع به أمام محكمة أول درجة ، ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٣ ، عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : أولا — بالنسبة إلى المتهم الأول : بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . ثانيا — بالنسبة إلى المتهم الثاني : بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . ثالثا — إلزام المدعى بالحق المدني المصاريف المدنية عن الدرجتين . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة أطرحت اعترافا للمتهم الأول بجلسته ١٩٦٢/٥/٣١ وعابت على كاتب الجلسة ما أثبتته بمحضر تلك الجلسة مع أن المتهم المذكور لم يطعن على محضر هذه الجلسة بالتزوير تطبيقا لنص المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ودون أن تحقق الأمر بنفسها حتى تستخلص النتيجة التي انتهت إليها ، كما أن المحكمة استجابت لدفع المتهم الأول بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قبله على أساس أن المتهم الأول قدم الشكاوى بصفته عمدة يقوم بعمل من أعمال وظيفته على الرغم من أنه قدمها بصفته الشخصية بدليل ما أشر به رئيس النيابة حين أذن برفع الدعوى ، فضلا عن أن المتهم المذكور لم يبد دفعه هذا أمام محكمة أول درجة مما يسلبه الحق في إبدائه أمام محكمة ثانية درجة ، وقد أقامت النيابة العامة

الدعوى الجنائية قبل المتهم الأول منذ الجلسة الأولى أمام محكمة أول درجة دون اعتراض منه . هذا وقد أجلت المحكمة النطق بالحكم أكثر من أربع مرات دون إثبات سبب ذلك بمحاضر الجلسة على خلاف ما تقضى به المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، كما أنها قد خلصت إلى نتائج مؤداها أن الطاعن لا يجد قوت يومه دون إيراد سندها في ذلك وعلى الرغم مما قدمه الطاعن داحضا لذلك ، وأن القرية قد انقسمت بفعل الطاعن إلى حزبين مع أن الغالبية في صفه والقلّة القليلة هي التي تشايح المطعون ضدهما ، وأنه لم يثبت على وجه التأكيد كذب ما تضمنته الشكاوى ومن جهة أخرى لم يثبت سوء قصد المتهم الثاني من تقديم هذا البلاغ مع أن الوقائع ناطقة بنقيض ذلك .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد عرضت لما أثبت في محضر جلسة ١٩٦٢/٥/٣١ فقالت ” ثم عرج الدفاع عن المتهم الأول على الوقائع فأبان أنه نسب لموكله اعترافا مدسوسا بمحضر جلسة ... أمام محكمة أول درجة إذ أضاف سكرتير الجلسة عبارة ... وقد سبق اعترف السيد العمدة بالجلسة السابقة في حين لم يثبت ذلك الإقرار المزعوم بالجلسات السابقة ، مما يعدم هذه العبارة أثرها في الإثبات ... ” ثم استورد الحكم مطرحا هذا الإقرار في قوله : ” وحيث إن المحكمة بادی ذی بدء وقبل أن تتعرض للوضوح ترى لزما عليها أن تسجل أسفها على ما ثبت بمحضر جلسة ١٩٦٢/٥/٣١ أمام محكمة أول درجة من إضافة سكرتير الجلسة عبارة ” وقد سبق أن اعترف بالتهمة بجلسة سابقة إذ أن ما سجله سكرتير الجلسة على هذه الصورة يتنافى مع واجبه في إثبات ما يدور في ذات الجلسة دون تحريف أو إضافة شيء من عنده فضلا عن أن هذا الاعتراف ليس له صدى في محاضر الجلسات السابقة ” لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أفصححت عن عدم اطعنتانها الى ما أثبتته سكرتير الجلسة في المحضر من أن المتهم الأول (المطعون ضده الأول) اعترف بجلسة سابقة وذلك للأسباب السائغة التي أوردتها ، وكان الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون دليلا من أدلة الدعوى يخضع في تقديره لمحكمة الموضوع فلها أن تطرحه إذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة إذ العبرة باقتناع القاضي بناء على التحقيقات

التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية بل هو في حل من ذلك ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . وكان الحكم قد عرض لما دفع به المطعون ضده الأول وقضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قبله في قوله : "وحيث إنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم الأول (المطعون ضده الأول) بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بغير الطريق القانوني فإن الثابت من الأوراق أنه عمدة ناحية أشليم والعمدة يعتبر من رجال الضبطية الإدارية والقضائية عملاً بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٢٣ من قانون الإجراءات ومن اختصاص العمدة الإداري أنه مسئول عن استتباب الأمن في البلدة وراحة المواطنين فيها ومن اختصاصه القضائي إخبار الجهات الإدارية والقضائية فوراً عن كل جريمة وترتيباً على ذلك إذا ما كان قد تقدم بشكوى ضد المدعى المدني (الطاعن) للجهة الإدارية ناسباً له فيها أنه عاطل ولا مال له الأمر الذي تنشأ عنه جريمة تشرد وأنه يبت الفتنة بين الأهالي مما يخشى معه الإخلال بالأمن في البلدة فإن ذلك يتعلق بأعمال وظيفته كعمدة بغض النظر عما حوته الشكوى من ألفاظ تكون جريمة قذف أو لا تكون وعمّا تنكشف عنه البلاغ من صحة هذه الأمور أو كذبها ويكون الفصل في ذلك للنيابة العامة فإذا ما رأت أن ما حوته الشكوى يكون جريمة بلاغ كاذب أو قذف في حق المشكو كان لها المرجع الأخير في تقديم العمدة للمحاكمة الجنائية بعد الإذن المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ وليس للشكو في هذه الحالة الحق في تحريك الدعوى الجنائية مباشرة وإلا كانت غير مقبولة . وحيث إنه ترتيباً على ذلك فإن قيام المدعى بالحق المدني بتحريك الدعوى الجنائية مباشرة أمر لا يقره القانون ولا يفيد في هذا المقام ما حوته الشكوى الإدارية من تأشيرة السيد رئيس النيابة بالإذن برفع الدعوى إذ أن هذا الإذن فضلاً عن كونه قد جاء بعد إعلان المتهمين بصحيفة الدعوى ولا ينسحب أثره على ما سبقه من إجراء فإن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو

بسببها على النيابة العامة بعد صدور الإذن من السيد النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة (المادتان ٦٣، ٢٣٢ إجراءات المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦) " ثم رتبت المحكمة على عدم قبول الدعوى الجنائية عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها . وهذا الذي قال به الحكم صحيح في القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع بقبولها ، وكان بطلان الحكم لهذا السبب متعلقا بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وكان توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم إعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانوني ولا يشفع في ذلك إشارة السيد رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الإجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة . وكان من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها ، ولا محل للرجوع الى قانون المرائعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية . وكان الحكم بعد أن قضى بقبول دفع المطعون ضده الأول قد عرض لما أسنده الى المطعون ضده الثاني وعرض للدليل القائم قبله وإنتهى الى الشك في ثبوت التهمة قبله ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر

وبصيرة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وأملت إلما ما شاملا بالأدلة التي قدمها الطاعن فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت كذب البلاغ على وجه أكيد ، وكان الطاعن لا يجادل في وجه طعنه في أن ما استند إليه الحكم له أصله الثابت من الأوراق بل يتجه منعاه في واقع الأمر إلى النعي على المحكمة إطراحها مستنداته وأخذها بمستندات خصمه مما يعد نعيًا على تقدير الدليل وهو ما لا تجوز مجادلة محكمة الموضوع فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٤٠)

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ قضائية :

إجراءات المحاكمة . بطلان . شهود .

مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع يمين وبين تلك التي تعد من قبيل الإستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة من أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الإستدلال . إذا أنس فيها الصدق .

المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها طبقاً للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه من امتناعه قبل إقفال باب المرافعة . إمتناع شاهد النفى عن أداء اليمين . رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة من رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين . سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .

الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقاً في شهادته ، ولحملة على الصدق أوجب القانون في المادة ٢٨٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا بيميناً قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق ، كما عاقب الشارع على شهادة الزور وعلى إهانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة . فاستحلاف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالإله القائم على كل نفس وتحذيره من منخطه

عليه إن هو قرر غير الحق ولما دو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضى فيتخذها من أسس تكوين دقيقتها . إلا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين إليهم لكونهم غير أهل لذلك إما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرومين من أداء الشهادة بيمين كالمحكوم عليهم بعقوبة إجرامية مدة العقوبة فإنهم لا يسمعون طبقا للبند "ثالثا" من المادة ٢٥ من قانون العقوبات إلا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التى تسمع بيمين وبين تلك التى تعد من قبيل الاستدلال التى تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الأخذ بالأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصلوق فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه وغاية ما فى الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر إلى هذه الأقوال كى يكون القاضى أكثر احتياطا فى تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة فى الأخذ بها أو إطراحها . ولما كان شاهد النفى الذى امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تحليفهم اليمين ولا تملك المحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة إن رأى الإمتناع عن ذلك وكل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية — أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن إمتناعه قبل إقفال باب المرافعة . وكان الطاعن وقد وضع قدره حسب تصوره وإعتقاده فى يد شاهده "، فهو وحده الذى كان يستطيع تكيف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدرا لإحتمالاتها بعد أن تكشفته نيته بالإمتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته فى أن تسمع شهادته بغير يمين راضيا بقسمه منها . ولما كان الطاعن لم يتمسك "بسماع أقوال شاهده على سبيل

الاستدلال، وكان الإجراء الذي اتخذته المحكمة برفضها الإستماع إلى شهادته بغير بين قد تم في حضور الدفاع والطاعن الذي سكت عن الاعتراض عليه وبذلك تسقط حقه في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق — ولا يقدح في هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا برفض سماع الشاهد المذكور إذ أن هذا القرار لا يعدو أن يكون من الإجراءات التنظيمية لسير المحاكمة .
التي لا تقيد المحكمة ولا يغلط به الباب على الطاعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة الاثنين ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز مطاي محافظة المنيا: شرعوا في قتل خلف محمد أحمد ومحمد عيد سيد أحمد وشبيب أحمد على يوسف عمدا بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية من أسلحة يحملونها قاصدين قتلهم وأحدث مجهول منهم بالمجنى عليه الأول الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تخلفت من جراء إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد إبصار العين اليسرى كلية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو وتدارك المجنى عليه الأول بالعلاج وعدم إصابتهم الهدف بالنسبة للمجنى عليهما الثاني والثالث — وقد اقترنت بهذه الجناية ثلاث جنایات أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر : (أولا) شرعوا في السرقة من حقل محمد على يوسف بطريق الإكراه الواقع على الخفيرين شبيب أحمد على يوسف ومحمد عيد سيد أحمد وحالة كونهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة، بأن داهموا الحقل سالف الذكر وضغط أحدهم على رأس الخفير الأول وطرحه آخر أرضا وألقوا عليه بعض الأجولة الفارغة ووضع ثالث بندقيته بظهره آمرا إياه بالصمت كما ضربوا الخفير الثاني وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة الجناة فيه هو مقاومتهم وركونهم إلى الفرار . (ثانيا) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مشخنة وغير مشخنة (بنادق وفروود) . (ثالثا) أحرزوا ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في الأسلحة سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بحملها .

وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٣١٤ و ٣١٦ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدولين رقمي ٢ و ٣ (البندين ١ و ب من القسم الأول) . والأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات فصدر القرار بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق و ١/٣٢ عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين وكذلك المادة ١٧ عقوبات بالنسبة لهم عدا السابع وبالمادة ٦٦ عقوبات للسابع وحده بمعاينة كل من المتهمين جميعا عدا السابع بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وبمعاينة المتهم السابع بالحبس مع الشغل لمدة خمس سنوات . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين من الثاني إلى التاسع وإن قرروا بالطعن في الحكم المطعون فيه إلا أنهم لم يقدموا أسبابا فيكون طعنهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الشروع في القتل والشروع في السرقة بالإكراه وإحراز السلاح والذخيرة المسندة إليه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة لم تجب طلب الدفاع بإحالة الطاعن إلى الكشف الطبي لإصابته بشذوذ عقلي يتمثل في ميله للكذب والتفاخر في سبيل إظهار نفسه بمظهر العظمة على الرغم مما لهذا الدفاع من أثر في تقدير اعترافه وتحديد مسؤوليته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها ولها أصل في الأوراق ومنها إقرار الطاعن في حق نفسه وحق غيره من المتهمين في الدعوى - عرض إلى دفاع الطاعن بإصابته بجنون العظمة ورد عليه بما يفنده تأسيسا على ما استظهره من أقواله ومسلكه في التحقيقات وظروف الواقعة وهو ما يحمل قضاءه في هذا الصدد ، إذ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لامعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب مائغة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة في جميع الأحوال بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خبير لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية ما دامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشرفها من تحقيقات ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه كما خالف القانون ذلك بأن المحكمة رفضت سماع أقوال أحد شاهدي النفي بعد أن امتنع عن أداء اليمين وكان يتعين عليها الاستماع إليه على سبيل الاستدلال .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب سماع أقوال شاهدي النفي فلما استدعى أولهما وهو محمد علي يوسف امتنع عن حلف اليمين فرفضت المحكمة سماع أقواله ثم استمعت إلى شهادة الشاهد الثاني الذي قرر بأنه يعلم أن الطاعن يكذب كثيرا ثم ترفع الدفاع نافيا مسؤولية الطاعن لملكه للكذب وإصابته بجنون العظمة وإتتهى إلى طلب البراءة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته ، ولحملة على الصديق أوجب القانون في المادة ٢٨٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق ، كما عاقب الشارع على شهادة الزور وعلى إعانة الجاني من الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير

(م - ٧ - ج)

صحيحة تتعلق بالجرمة فاستحلاف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالإله القائم على كل نفس وتحذيره من منخطه عليه إن هو قرر غير الحق ولما هو مضمون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته . إلا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين إليهم لكونهم غير أهل لذلك إما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة والمحرومين من أداء الشهادة بيمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة فإنهم لا يسمعون طبقا للبند (ثالثا) من المادة ٢٥ من قانون العقوبات إلا على سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الأهلية . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق . فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه وغاية ما في الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر إلى هذه الأقوال كي يكون القاضي أكثر احتياطا في تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة في الأخذ بها أو إطراحها . لما كان ذلك ، وكان شاهد النفي الذي امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تحليفهم اليمين ولا تملك المحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك وكل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن — وقد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده في يد شاهده — فهو وحده الذي كان يستطيع تكييف موقفه من شهادة هذا الشاهد مقدرا لإحتمالاتها بعد أن تكشفت نيته بالامتناع عن أداء اليمين وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين راضيا بقسمه منها . ولما كان الطاعن لم يتمسك بسماع أقوال شاهده على سبيل الاستدلال . وكان الإجراء الذي اتخذته المحكمة برفضها الاستماع إلى شهادته بغير يمين قد تم في حضور الدفاع والطاعن

الذى سكت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه فى الدفع بهذا البطلان الذى يدعى وقوعه بغير حق . ولا يقدح فى هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا برفض سماع الشاهد المذكور إذ أن هذا القرار لا يعدو أن يكون من الإجراءات التنظيمية لسير المحاكمة التى لا تقيد المحكمة ولا يتغلق به الباب على الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركى ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٤١)

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ قضائية

إجراءات المحاكمة . تزوير .

إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . أثره : تعيب إجراءات المحاكمة .
وجوب نقض الحكم .

من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التى ينبغى عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ١٧/١٠/١٩٥٩ بدائرة بندر سوهاج : أولا — المتهمان الأول (الطاعن) والثانى : إشتراكا بطريق التحريض والاتفاق مع مجهول على ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو

تصريح نقل الحاصلات المؤرخ ١٧/١٠/١٩٥٩ وكان ذلك بطريق الإصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن حرضاه واتفقا معه على ملء بياناته وشفعها بتوقيع مزور منسوب الى الصراف توفيق عجايبي خليل صراف أولاد عزازو عمدة الناحية الأسبق فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق . ثانيا - المتهمان الثاني والثالث : إستعملا المحرر المزور سالف الذكر بأن قدماه الى شركة النيل للخليج مع علمهما بتزويره . وطلبت الى غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة بتاريخ ٢/٦/١٩٦٢ إحالة الدعوى الى محكمة الجناح لمحاكمة المتهمين على أساس عقوبة اللجنة . ومحكمة [سوهاج] الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٢ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات : أولا - بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . ثانيا : بحبس المتهم الثاني ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين المسندتين إليه وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . وثالثا - بحبس المتهم الثالث ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٥/٦/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بالاشتراك في تزوير محرر رسمي جاء مشوبا ببطلان في الإجراءات، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على تصريح نقل القطن المدعى بتزويره مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات أن المحكمة لم تقض المظروف المنطوي على التصريح المدعى بتزويره ، كما لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية ولا من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة فضت الأختام الموضوعة على المظروف واطلعت على تلك الورقة . لما كان ذلك ، وكان مقررا أن إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبرى ، وقطب فراج ، ونصر الدين عزام .

(٤٢)

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ القضائية

معارضة . ”الحكم فيها“ . دعوى مدنية . تقض . ”أحوال الطعن بالنقض“ .
”الخطأ فى تطبيق القانون“ .

لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات
جنائية . إطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦
من هذا القانون .

تنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ”يترتب على المعارضة
إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابي .
ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه“ . وهو
حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦
من هذا القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر
من محكمة أول درجة فى المعارضة المقدمة من الطاعن ومن المتهم بإلزامهما بأن
يدفعا متضامنين إلى المعارض ضدهما مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض بدلا
من مبلغ قرش صباغ واحد المحكوم به غيابيا على سبيل التعويض المؤقت ، يكون
قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة لطفى عبد الغفار حسن بأنه فى يوم ١/٣/١٩٥٩ بدائرة قسم الأزبكية : تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل لطيف تادرس نحرى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد دراجة بخارية بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ولم يحتط أثناء القيادة ويعمل على مفاداة المجنى عليه أثناء عبوره الطريق فصدمه وتسبب من ذلك حدوث إصاباته الواردة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وإدعت مدنيا كل من منتهى صليب (زوجة المجنى عليه) وأوبل لطيف (ابنته) وطلبتا القضاء لهما قبل المتهم والسيد وزير المواصلات بصفته المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة الأزبكية قضت غيابيا فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام - أولا : بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لإيقاف التنفيذ . ثانيا إزام المتهم متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع للمدعيتين بالحق المدنى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض المحكوم عليه . وأثناء نظر المعارضة دفع الحاضر عن المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة ثم عدلت المدعيتان بالحق المدنى طلباتهما إلى مبلغ ٢٠٠٠ ج وبعد أن أتمت المحكمة نظر المعارضة قضى فيها بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا وفى موضوع الدعوى الجنائية برفضها وتأيد الحكم الممارض فيه وفى موضوع الدعوى المدنية برفض الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقبولها وتعديل الحكم فيها بإزام المتهم والمسئول بالحق المدنى بأن يدفع للمدعيتين بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه ومصروفات الدعوى ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم والمسئول مدنيا . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ٥ مايو سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وتأيدته فى الشق المدنى . فطعن السيد وزير النقل بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن — المسئول عن الحقوق المدنية — أن الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة المقدمة منه والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإلزامه بأن يدفع متضامنا مع المتهم إلى المدعيتين بالحق المدني — المطعون ضدهما — مبلغا يزيد عما قضى به الحكم الغيابي المعارض فيه بإلزامهما به ، ولما كان ذلك الحكم حضوريا بالنسبة إلى المطعون ضدهما فما كان يجوز زيادة التعويض في الحكم الصادر في معارضة الطاعن عن المبلغ المحكوم به غيابيا عليه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المتهم لطفى عبد الغفار حسن بتهمة القتل الخطأ ، وأثناء نظر الدعوى إدعت زوجة المجنى عليه وإبنته قبل المتهم والسيد وزير النقل بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وألزمته متضامنا مع المسئول عن الحقوق المدنية بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت — فعارض المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، وبجلسة المعارضة طلبت المدعيتان بالحق المدني إلزام المعارضين متضامنين بتعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه ، وإعترض الحاضر عن المسئول عن الحقوق المدنية على هذا التعديل — ومحكمة أول درجة قضت في الدعوى الجنائية بالرفض والتأييد وفي الدعوى المدنية بتعديل الحكم المعارض فيه وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدعيتين بالحق المدني مبلغ ١٠٠٠ جنيه — فإستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، ومحكمة ثاني درجة قضت بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وتأيينه في الشق المدني . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : ” يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه “ . وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا

القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المقدمة من الطاعن ومن المتهم بالزامهما بأن يدفعوا متضامنين إلى المعارض ضدهما مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض بدلا من مبلغ قرش صاغ واحد المحكوم به غيابيا على سبيل التعويض المؤقت ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين تصحيح الخطأ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وبإلغاء الحكم المستأنف وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وذلك بالنسبة إلى كل من الطاعن والمتهم الذي لم يطعن لوحدة الواقعة وتحقيقا للعدالة مع إلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد صبرى ، ومجد عبد المنعم جزاوى ، ونصر الدين عزام .

(٤٣)

الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

(١) عدم ردم القانون شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . كون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسب استنظصته المحكمة . تحقق حكم القانون .

(ب) كون شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة . للحكمة إيراد مؤدى شهادتهم بجملة ثم نسبته إليهم جميعا .

(ج) نسبة الحكم على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة . لا يؤثر في سلامته . ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى مارتبه عليها .

(د) سلاح .

الإحراز . ماهيته : هو الاستيلاء المادى على الشيء لأى باعث كان .
الحيازة : يكفى في توافرها أن يكون سلطان المتهم مبسوطا على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحسوز له شخصا آخر نائبا عنه . مثال .

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فتي كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢ - من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادتهم بحالة ثم نسبته إليهم جميعا تفاديا من التكرار الذي لا موجب له .

٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في إدانة المتهم ، ومادام حكمها مقاما على أدلة مؤدية الى مارتبه عليها .

٤ - الإحراز هو الإستيلاء المادى على الشيء لأى باحث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لإخفائه . ويكفى في توافر الحيازة أن يكون ساطان المتهم مبسوطا على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرزله شخصا آخر نائباً عنه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول أخذا باعترافه بحيازته الطبنجة المضبوطة وأنها كانت بمسكنه ، ودان الطاعنة الثانية أخذا بما ثبت في حقها من أنها إستولت إستيلاء ماديا على الكيس الذى كان يحوى الطبنجة المذكورة وسلمته الى المتهم الثالث - يكون متفقا مع صحيح القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم فى يومى ٢١ و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج : المتهم الأول (الطاعن الأول) : أولا - حاز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة أتوماتيكية عيار ٦,٣٥) بغير ترخيص . وثانيا - حاز ذخيرة (طلقة نارية) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر لم يرخص له بحيازته وإحرازه . المتهمون الثانى والثالث والرابعة (الطاعنة

الثانية) أولا — حازوا وأحرزوا سلاحا ناريا ذاماسورة غير مششخنة (بندقية خرطوش) بغير ترخيص . وثانيا — حازوا وأحرزوا سلاحا ناريا مششخنا (وطبنجة أتوماتيكية عيار ٦,٣٥) بغير ترخيص . ثالثا — حازوا وأحرزوا ذخيرة (طلقات نارية) مما تستعمل في أسلحة نارية لم يرخص لهم بحيازتها أو إحرازها . وطلبت محاكمتهم بالمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٢ — ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدولين ٢ و ٣ الملحقين . ومحكمة جنايات سوهاج (دائرة المستشار الفرد) قضت حضوريا في ١٩٦٣/٢/٢٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المواد ٥٥ و ٥٦ و ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات — بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل والمصادرة لما نسب إليهم مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ٣ سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى مكتفيا بإيراد أدلة الإثبات فيها وهي لا تغني عنه ، كما لم يورد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة بل جمع بينهم بأسناد واحد ، وأخطأ حين أسند إلى الرائد محمد سلطان مرافقته لضابط المباحث والخبر عند تفتيش منزل الطاعن الأول وكذلك حين أسند إلى هذا الأخير اعترافه بمحضر ضبط الواقعة بحيازته الطبنجة المضبوطة بمنزل المتهم الثاني ، في حين أنه لم يعترف بذلك . كما أخطأ الحكم حين أسند إلى المتهم الثالث عبد الحفيظ عبد العال أنه أقر بأن الطاعنة الثانية هي التي أعطته البندقية المرخص لزوجها الطاعن الأول بإحرازها ، وكذلك الكيس الجلودى الحاوى للطلقات ، وأنها كلفته بحملها إلى المتهم الثاني ، مع أن المتهم المذكور قرر أنه هو الذى فعل ذلك من تلقاء نفسه ، وأنه على فرض صحة ما ذهب إليه الحكم ، فإنه لا يؤدي إلى مساءلتها عن إحراز البندقية المملوكة لزوجها الطاعن الأول ، والمرخص له بحيازتها ، إذ أنها كانت في منزل

الزوج ، ونقلت منه بيد سواها ، ولم تدخل في حوزتها قط ، كما أن الحكم دان المتهمين الثاني والثالث والرابعة (الطاعنة الثانية) بإحراز ذات الطبنجة التي دان الطاعن الأول في حيازتها ، مع أنه لا يتأتى أن تكون في حيازتهم جميعا في آن واحد .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن ما أثبتته في مدوناته كاف لفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة — وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجرائم إحراز السلاح والذخيرة التي دان الطاعنين بها . وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهاداتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعا تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها ، وكان إجراء تفتيش مسكن الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط شيء ما استدل به الحكم على ما هو واضح من مدوناته ولم يجعل لهذا الإجراء اعتبارا في قضائه بالإدانة ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في سلامته أن يكون قد أسند إلى هذا الشاهد — الرائد محمد سلطان — على غير الثابت في الأوراق حضوره تفتيش مسكن الطاعن الأول ، وكانت دعوى الخطأ في الاسناد — بالنسبة لما اعتمد عليه الحكم من اعتراف الطاعن الأول بمحضر الضبط واعتراف المتهم الثالث من أن الطاعنة الثانية هي التي أعطته البندقية والكيس الحاوي للطلقات — غير صحيحة كما يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن . إذ ثبت أن ما اعتمد عليه الحكم في هذا الصدد له مأخذه الصحيح من الأوراق . أما عن إدانة الطاعنة الثانية بإحراز ذات الطبنجة التي دين زوجها الطاعن الأول

بمجازتها فأمر لا يأباه منطق القانون، ويستقيم مع ما نسبته الحكم الى كل منهما، ذلك أن الحكم قد دان الطاعن الأول أخذاً باعترافه بمجازته لها، وأنها كانت بمسكنه، ودان الطاعنة الثانية أخذاً بما ثبت في حقها من أنها استولت إستيلاء مادياً على الكيس الذي كان يحوى الطبنجة المذكورة وسلمته الى المتهم الثالث، ولا تناقض بين الأمرين، فالإحراز هو الاستيلاء المادى على الشيء لأى باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لاختفائه، ويكفى في توافر المجازة أن يكون سلطان المتهم مبسوطاً على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية، أو كان المحرزه شخصاً آخر نائباً عنه. وكذا الشأن بالنسبة لإدانة الطاعنة الثانية بإحراز البندقية المملوكة لزوجها الطاعن الأول والمرخص له بإحرازها، فإن الثابت من الحكم أنه نسب إليها الاستيلاء المادى عليها وإعطائها إياها الى المتهم الثالث وتكليفها له بحملها الى المتهم الثانى مما يتوافره في صحيح القانون إعتبارها محرزة لهذا السلاح، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد.

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومجد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خليل .

(٤٤)

الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) قتل عمد . "نية القتل" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

جناية القتل العمد والشروع فيها . تتميزها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص ، هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه . على الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجريمة أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالا وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . مثال .

(ب) نقض . "الطعن بالنقض" . "المصلحة في الطعن" . عقوبة .
"العقوبة المبرزة" .

القول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطامن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة إليه على إعتبار أنه دين بجريمة إحراز سلاح مششخن وذخيره غير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة . لا محل له . مادام أن الطامن ينازع في صورة الواقعة بأكملها .

١ — تتميز جناية القتل العمد والشروع فيها عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجني عليه . وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمه في نفسه . والحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن إستقلالا وإستظهاره بإبداء الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما إستدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية

القتل لدى الطاعن من حضوره إلى مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن لإرتكاب الفعل المسمى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني . ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا نقضه .

٢ — لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن — المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة إليه — على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة إحراز سلاح مششخن وذخيره بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة، مادام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكلها سواء فيما يتعلق بتواجده في أثناء الحادث حاملا سلاحه أو إطلاقه النار منه على المجنى عليه بقصد قتله . وإذا ما كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع ، فإنه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ومن ثم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : أولًا قتلوا محمد سيد أحمد عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحا ناريا "مسدسا" حملة أولهم وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم المذكور أعيرة نارية قاصدين قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد إقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا أحمد محمد سيد وشرعوا في قتل هاشم سيد أحمد عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لإرتكاب جريمتهم سلاحا ناريا "مسدسا" ولما ظفروا بهما أطلق عليهما المتهم الأول النار قاصدين قتلها فحدثت بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي الشرعى والتي أودت

بحياة أولهما وخاب أثر الجريمة بالنسبة لثانيهما لسبب خارج عن إرادتهم هو مداركته بالعلاج . ثانيا : - المتهم الأول أيضا : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " مسدس " (ب) أحرز ذخيرة " طلقات " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بمجازة السلاح أو إحرازه .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ومحكمة الأول أيضا بالمواد ١ و ٢ و ١/٢٦ - ٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرافق بالقسم الأول (١) . فقرر بذلك . وادعى مدنيا كل من (١) سيد أحمد عبد الرحمن والد القتييل محمد سيد أحمد بصفته الشخصية وبصفته ولي أمر أولاد ابنه المجنى عليه وهم روحية وفوزية وفاطمة وعطيات وكوثر وحرورية وحسين محمد سيد وطلب الحكم له قبل المتهمين الثلاثة متضامين بمبلغ : قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف (٢) والمجنى عليه هاشم سيد أحمد وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ تعويضا مؤقتا مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بمعاينة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وببراءة المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما . وفي الدعوى المدنية المرفوعة من هاشم سيد أحمد عبد الرحمن بإلزام المتهم الأول بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى ومبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلباته . وفي الدعوى المدنية المرفوعة من سيد أحمد عبد الرحمن عن نفسه وبصفته برفضها وإلزامه بمصروفاتها وقدرت مبلغ ثلاثة جنيئات أتعابا للمحاماة . وذلك تطبيقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١ و ٢/٢٦ و ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول (١) من الجدول رقم ٣ المرفق به والمادة ٣٢ عقوبات لأن المتهم الأول وحده ارتكب في الزمان والمكان سالف الذكر جرائم الشروع في قتل هاشم سيد أحمد عبد الرحمن عمدا وإحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الشروع في القتل وإحراز سلاح مششخن وذخيرته بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب ذلك بأن المحكمة مع ما أثبتته في مدونات الحكم من أن الحادث كان وليد مشاجرة لم يتدخل الطاعن فيها بل حضر بعد انتهائها وأطلق النار على المجنى عليه ، إلا أنها حين تحدثت عن نية القتل أرجعتها إلى النزاع السابق وأنها كانت قائمة في نفس الطاعن قبل حضوره إلى محل الحادث دون أن تستظهر هذا النزاع وسببه . ومع ما انتهت إليه من نفى توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن ، فإن حضوره إلى مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه إحداث القتل لا يكفي لإثبات توافر تلك النية في حقه كما ذهب الحكم إلى ذلك وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في نطاق ما انتهى إليه من إدانة الطاعن بجرائم الشروع في القتل وإحراز السلاح وذخيرته بغير ترخيص — بما مؤداه أن نزاعا استعر أواره بين فريق المتهمين والمجنى عليهم على زراعة برسيم كان من نتيجته قيام شجار بينهم في اليوم السابق على الحادث أصيب فيه عميد عائلة المجنى عليهم بإصابة خطيرة في رأسه وفي صباح يوم الحادث ذهب المجنى عليه هاشم عبد الرحمن إلى الزراعة المتنازع عليها ومعه خادمه ثم لحق به شقيقه حيث وجدوا المتهم الثاني وإبنة المتهم الثالث أمام منزلهم القريب من الزراعة المتنازع عليها وإذا ما تصدى لهم المتهم الثاني لما رأيهم يريدون النزول إلى تلك الزراعة قامت مشاجرة بينه وبينهم أصيب هو فيها فكلف ابنه المتهم الثالث باستدعاء خاله المتهم الأول (الطاعن) الذي حضر حاملا مسدسه في ملابسه وما أن لوح له المجنى عليه بأنه سيعمد إلى شكواه حتى أخرج ذلك السلاح وأطلق منه عيارا على المجنى عليه أصابه في كتفه . وقد عرض الحكم لنية القتل في قوله ”إن المحكمة ترى أن نية القتل متوفرة لدى المتهم الأول (الطاعن) للنزاع السابق ومن حضوره إلى محل الحادث حاملا سلاحا ناريا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه هاشم سيد أحمد عبد الرحمن في مقتل“ ثم أوقع على الطاعن العقوبة المقررة

لأشد الجرائم التي أسندت إليه مطبقا المادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط . لما كان ذلك ، وكانت جنائية القتل العمد والشروع فيها تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه . وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضممه في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما يستدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن من حضوره إلى مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني ، ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالقصور متعيينا نقضه — ولا محل في خصوصية هذه الدوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة إحراز السلاح المششخن وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة . لا محل لذلك لأن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده في أثناء الحادث حاملا سلاحه أو إطلاقه النار منه على المجنى عليه بقصد قتله . وإذا ما كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع ، فإنه يتعين إمادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة وإلزام المطعون ضده المصارييف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين
المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ومحمد نور الدين عويس .

(٤٥)

الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) أوراق رسمية . "إذن البريد" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب
معيب .

(١) إذن البريد . متى يصبح ورقة رسمية ؟ بمجرد سحبه والتوقيع عليه
من عمال البريد . أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية .
بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات
التي من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .

(ب) أذن البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ . من أوراق
الدولة المصرية . سواء ما سحبه منها أو صرف فى مصر أو ما سحبه أو صرف
منها فى السودان . استمرار العمل بها حتى سنة ١٩٦٢ عندما انتهت هيئة
البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها .

(ج) إغفال الحكم بالإشارة إلى الاتفاق الذى عول عليه فى اعتبار أذن
البريد السودانية أوراقا رسمية . لا يعيبه . ما دام أنه أشار إلى
النص القانونى الذى حكم على الطاعن بمقتضاه .

١ - من المقرر أن إذن البريد يصبح ورقة رسمية بمجرد سحبه والتوقيع عليه
من عمال البريد ، فأى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى ورقة رسمية بغض النظر
عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى
المختص تحريرها بنفسه . ومن ثم فإن التغيير فى اسم من سحبه الإذن له أو المكتب
الذى يجب أن يصرف منه يعد تزويرا فى محرر رسمى .

٢ - يبين من نصوص المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١٥ بإنشاء أذونات البوستة المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وتعليمات مصلحة البريد عن الأشغال البريدية - أن أذون البريد منذ التصريح بإصدارها في سنة ١٩١٥ من أوراق الدولة المصرية سواء ما سحب منها أو صرف في مصر أو ما سحب أو صرف منها في السودان الذي كان في ذلك الحين تابعا للإدارة المصرية ، وقد ظل العمل جاريا بهذه الأذون حتى سنة ١٩٦٢ عند ما اتجهت هيئة البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها .

٣ - لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار أذون البريد السودانية أوراقا رسمية ما دام أنه أشار إلى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من ٢٩/١١/١٩٥٥ إلى ٢٦/١٢/١٩٥٥ بدائرة أقسام الموسيقى وشبرا والسيدة زينب وروض الفرج محافظة القاهرة : - أولا - ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي أذون البريد السودانية " ١٧ " إذنا فئة جنيه " مبينة الوصف بالمحضر وذلك بطريق الحو والإضافة . بأن محاميا كياثيا إسم المرسل إليه كامل بشاي بغدادى واسم بريد شبرا مصر وكتب بدلا منها إسم وأسماء مكاتب بريد حدائق شبرا والبرلمان وسوق الخضار مع علمه بتزويرها . ثانيا - إختلس الخطابات المبينة بالمحضر والمسماة إليه بسبب وظيفته أثناء عمله بمراقبة بريد الخطابات الواردة من خارج الأراضى المصرية . ثالثا - توصل إلى الاستيلاء على مبلغ سبعة عشر جنيها لكامل بشاي بغدادى وكان ذلك بالإحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن قدم أذون البريد المزورة سالفة الذكر إلى الموظفين المختصين لصرف قيمتها وتمكن بعد ذلك من الإستيلاء على المبلغ . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١١٢ و ١١٨ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٩٦٤/٩/٢٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التزوير في محركات رسمية (أذن بريد سودانية) قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب — ذلك بأنه أسس قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات . على اعتبار أن الواقعة تزوير في أوراق رسمية في حين أن التغير في أذن البريد لم يتناول سوى البيانات الخاصة باسم المرسل إليه ومكتب الصرف مما لا يخضع لمراجعة موظف حكومي وأنه مع الفرض الجدل برسمية هذه البيانات من إذن البريد . فإن إذن البريد السوداني ورقة رسمية أجنبية وبالتالي فهو ورقة عرفية عملا بمفهوم المادتين ٢٠٨، ٢٠٩ من قانون العقوبات وقد عول الحكم في اعتبار أذن البريد السودانية أوراقا رسمية على أنها محل اتفاق بين مصر والسودان دون أن يشير إلى هذا الاتفاق أو يبين مصدره مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير في محركات رسمية التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك، وكان إذن البريد يصبح ورقة رسمية بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد، ومن المقرر أن أى تغير في بياناته يعد تزويرا في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصال التغير بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف العمومي المختص تحريرها بنفسه — ومن ثم فإن التغير في إسم من سحب الإذن له أو المكتب الذي يجب أن يصرف منه — كما هو الحال في الدعوى — يعد تزويرا في محرر رسمي . لما كان ذلك، وكان المرسوم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١٥ بإنشاء أذونات البوستان قد نص في مادته الأولى على أنه "رخص لمصلحة البوستان أن تصدر أوراقا ذات قيمة

تعرف باسم (أذونات البوستة) وتدفع بمكاتب البوستة فقط " ونص في مادته الثامنة — معدلة بالمرسوم الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ : " على مصلحة البوستة سن لأئحة ببيان الإجراءات التفصيلية اللازمة لتنفيذ الأحكام السابقة . " وقد أصدرت مصلحة البريد تعليمات عمومية عن الأشغال البريدية وأوردت في الباب الثالث من الجزء الثاني تعليماتها بخصوص أذون البريد المصرية والسودانية وجاء في البند ١٩٢ منها — " أن المبالغ الصغيرة التي لا تزيد قيمتها على جنيه مصرى ويطلب تصديرها بطريق البريد ، تشتري بها أذون وتدفع قيمتها للشخص الذى يعينه مرسل الإذن وتصرف هذه الأذون بمكاتب القطر والسودان وفلسطين " وحدد البند ١٩٣ المكاتب المرخص لها بإصدار ودفع الأذون بما قرره من أنه " مرخص لكافة مكاتب البريد التى تؤدى أشغال الحوالات أن تسحب وتدفع أذون البريد المصرية وتصرف أيضا أذون البريد المسحوبة فى السودان " وتناولت التعليمات فى البند ٢١٩ أمر تبادل أذون البريد مع السودان بقولها : " مكاتب البريد فى السودان مرخص لها بسحب أذون بريد سودانية بقصد صرفها من مكاتب القطر المصرى وأذون البريد السوادنية كأذون البريد المصرية فئسة ولونا مع تعديل طفيف لإعطائها الصيغة السودانية إذ جعل بأعلاها نموذج طابع بريد سودانى بالكتابة وبالعلامات المائية إذن بريد سودانى . وجميع الإجراءات الخاصة وصرفها وخلافه يتبع نحوها نفس الاجراءات الخاصة بالأذون المصرية الموضحة بالتعليمات السابقة " . . . وكان يبين من ذلك أن أذون البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ من أوراق الدولة المصرية الرسمية . سواء ما سحب منها أو صرف فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان الذى كان فى ذلك الحين تابعا للإدارة المصرية وقد ظل العمل جاريا بهذه الأذون الى ما بعد تاريخ الواقعة فى سنة ١٩٥٥ عندما إتجهت هيئة البريد فى سنة ١٩٦٢ إلى إنهاء نظام التعامل بها — فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبار الواقعة تزويرا فى ورقة رسمية يكون صحيحا فى القانون ويكون ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان مما لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى الاتفاق الذى عول عليه فى اعتبار أذون البريد السودانية أوراقا رسمية مادام أنه قد أشار إلى النص القانونى الذى حكم على الطاعن بمقتضاه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

(٤٦)

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١، ب) ضرب أفضى إلى الموت . علاقة سببية .

(١) مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية . مثال .

(ب) علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . إفراد قاضي الموضوع بتقديرها . ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

(ج) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها . إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .

١ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي إنتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فحدثت به الإصابة التي أودت بحياته يوفر في حق الطاعن إرتكابه فعلاً عمدياً إرتبط

بوفاة المجنى عليه إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الإصابة التي أودت بحياته .

٢ — إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ — المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها ، واطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن القصور في الرد على دفاعه في شأن تصويره للحادث وتراخى الشهود في التبليغ غير سديد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٠/١١/١٩٦٢ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج : المتهم الأول — أحدث عمدا بعبد العلى جاد الرب على الدين الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته . والمتهم الثانى — أحدث عمدا بالسيد عبد الرازق مجد الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد عظمى بالحدارية اليسرى لا ينتظر ملؤه بالعظام مما يعرض المخ للوثرات الخارجية البسيطة والمضاعفات والأمراض الخطيرة التي لا يمكن التكهن بها وتقدر العاهة بنحو ٨ ٪ . وطلبت الى مستشار الاحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ١/٢٣٦ ، ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها في ٥ يونيه ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام : بمعاقة المتهم الأول

بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبمعاينة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى تقريرى الطعن المقدمين من الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد انطوى على قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك أنه عول فى إدانته على أقوال ولدى المجنى عليه أنعام وصابر والخفير النظامى عبد العظيم السيد بنحيت وعبد الرزاق محمد مع أن المستفاد من أوراق الدعوى أن مشاجرة قامت بين السيد عبد الرزاق ابن الشاهد الأخير وبين عبد الباسط جبريل وآخر ولما تدخل المجنى عليه فيها لفضها أصابه واحد من الآخرين — وأن المجنى عليه لم يبلغ أول الأمر عن إصابته إما لبساطتها أو لسبب آخر مجهول فلما ساءت حالته وفقد النطق عن لأهله إتهام الطاعن بالباطل لأنه كبير عائلة المتهمين وقد استدلى الدفاع على ذلك بأن أحدا من ولدى المجنى عليه لم يبلغ بهذه الواقعة على الرغم من علمهما بها ولم يتهما الطاعن إلا بعد سؤالهما فى محضر الشرطة بعد دخول أيهما المستشفى كذلك فإن أحدا ممن حضروا المشاجرة أو أصيبوا فيها لم يذكر شيئا عن إصابة المجنى عليه . وقد تناقض الخفير عبد العظيم بنحيت فى تحديد وقت علمه بإصابة المجنى عليه ومصدر علمه بذلك وتعليل عدم مبادرته إلى التبليغ عن الحادث . كما شاب الحكم قصور فى الرد على ما أثاره الطاعن من دلالة التراخى فى التبليغ على عدم صحة الإتهام . وقد نفى مسئوليته عن الحادث على أساس أن المجنى عليه بعد أن أصيب أهمل

في علاج نفسه وقام بنقل الأتربة ثلاثة أيام على ما شهد به الخفير ولكن الحكم أقام مسئوليته على أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة وأن التراخي في العلاج لا يؤثر في قيامها دون أن يعرض لما أثاره الدفاع من أنه على فرض عدم إهمال المجنى عليه في العلاج فإن الوفاة لم تكن نتيجة تقيح جرحه فقط بل بسبب وجود خراج بالمخ تحت الفقد العظمى المتخلف برأس المجنى عليه نتيجة عملية تربنة قديمة . مما من شأنه أن يقطع علاقة السببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه إلا إذا كان الطاعن يعلم أو في استطاعته أن يعلم بوجود هذا الفقد العظمى وهو ما لم يقيم الحكم دليلا عليه ، فيكون معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما يجمل أن المجنى عليه عبد العلى جاد الرب تدخل لفض شجار نشب بين عبد الباسط جبريل والسيد عبد الرازق فاعتدى عليه الطاعن بأن ضربه بعصا في نهايتها قطعة من الحديد على رأسه فأحدث به جرحا رضيا بمقدم فروة الرأس أودى بحياته ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وقد استند الحكم في إدانته إلى أقوال ولدى المجنى عليه وعبد العظيم السيد بنيت وعبد الرازق محمد وتقرير الصفة التشريحية وأورد أقوالهم تفصيلا بما يؤيد واقعة الدعوى كما انتهى إليها وأنه تبين من الصفة التشريحية " أنه وجد بالمجنى عليه جرح رضى متقيح بمقدم فروة الرأس وأن هذه الإصابة رضية حيوية تحدثت من الإصابة بآلة راضة ومن الجائز حدوثها من مثل الضرب بعصا وتعزى الوفاة إلى ما ضاعف إصابة المجنى عليه الرضية المتقيحة من خراج بالمخ وأن هذه الإصابة لم يكن من شأنها أن تحدث فقدما مباشرا للوعى " لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن في شأن تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مردودا بما هو مقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه . ولما كان الحكم قد استخلص أدلة الثبوت في الدعوى من أقوال الشهود استخلاصا سائغا وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإنه لا يجوز أن تصدر محكمة الموضوع في اعتقادها أو المجادلة في تلك الأدلة أمام محكمة النقض . ولما كانت المحكمة

ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها وكان اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها دالا على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعن بشأن القصور في الرد على دفاعه في شأن تصويره للحادث وتراخي الشهود في التبليغ غير سديد. لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن في شأن انقطاع رابطة السببية بين فعله والنتيجة التي حدثت ورد عليه في قوله "إن الثابت من الأوراق وأقوال شهود الإثبات السابق بيانها والتي تطمئن إليها المحكمة وتأخذ بها ومن التقرير الطبي الشرعي أن المتهم الأول (الطاعن) هو الذي إعتدى على المجنى عليه بضربه على رأسه وأن وفاته كانت نتيجة الاعتداء عليه ولا محل للقول بأن المجنى عليه أهمل إهمالا جسيما في علاج نفسه لأنه ظن أولا لبساطة الإصابة أن لا محل للإبلاغ. ولما إشتد به الألم سارع وعرض نفسه على طبيب معالج وليس في ذلك ما يشعر أويستفاد منه أن المجنى عليه أهمل علاج نفسه وبذا يكون مسئولا عن فعله مادامت الوفاة نشأت عن الإصابة التي أحدثها ولو عن طريق غير مباشر" وما أورده الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ذلك أن الأصل أن المتهم يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي انتهت إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته. ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فحدثت به الإصابة التي أودت بحياته يوفى في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا يرتبط يوفاة المجنى عليه إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الإصابة التي أودت بحياته. لما كان ذلك، وكان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسأله موضوعية ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه وكان ما قاله الحكم يسوغ أطراح ما دفع به الطاعن من انتفاء مسؤوليته لإهمال المجنى عليه في العلاج وإصابته بعاهة قديمة في رأسه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

(٤٧)

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٤ القضائية

إجراءات المحاكمة . محكمة إستئنافية . بطلان .

على محكمة ثاني درجة إذا رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد . فضاؤها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه ، خطأ في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . إنشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسبابا مستقلة . لا يغير من الأمر شيئا .

نصت المادة ١٩٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ” إذا حكمت بمحكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الإستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى “ . فيتعين على محكمة ثاني درجة وقد رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده لحلوله ديباجته من تعيين المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ صدوره والإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد ، أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد الحكم المستأنف رغم إنعدامه فإنها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا مستقلة لوروده يؤيد المعدوم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/١١/١٩٥٨ بدائرة مركز فارسكور: هتك عرض فاطمة إبراهيم متولى العجيزى التى لم تبلغ من العمر الثامنة عشر بغير قوة أو تهديد وذلك بأن أمسك بها ورفعها فوق قنطرة ثم إقترب منها وأولج قضيبه فى فرجها . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا إبراهيم متولى العجيزى (والد المجنى عليها) بصفته وليا طبيعيا عليها وطلب القضاء له قبل المتهم بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنح فارسكور قضت حضوريا فى أول مارس سنة ١٩٥٩ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢ ج وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية وجنيتها مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٢ بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وباحالة القضية إلى محكمة دمياط الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها سمعت الدعوى من جديد - ثم قضت حضوريا فى ١٩/٦/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالبطلان كما إنطوى على خطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه أيد الحكم الابتدائى الذى قضت محكمة النقض ببطلانه لخلوه من البيانات الجوهرية التى استلزمها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تصحح

البطلان وتقضى في الدعوى من جديد أما وهي لم تفعل بل انتهت إلى القضاء بتأييد الحكم المستأنف فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي انتهت محكمة النقض في قضائها السابق إلى القول بإنعدامه لخلوه من البيانات الجوهرية التي استلزمها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٤/١ من ذلك القانون قد نصت على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى " فكان يتعين على محكمة ثاني درجة وقد رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده لخلو ديباجته من تعيين المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرتها وتاريخ صدوره والإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه أن تصحح هذا البطلان وتقضى في الدعوى من جديد . أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد الحكم المستأنف رغم إنعدامه فإنها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا مستقلة لوروده مؤيد المدوم . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تجديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا للمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٣ القضائية

تقليد . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” . ” الخطأ فى تطبيق القانون ” .
معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما : تقليد براءة الاختراع ،
وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . إختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما . مثال .

عاج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة
الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبيئت نصوصه ماهية كل منهما .
ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد نموذج صناعى مسجل وليست تقليد براءة
اختراع ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع
يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم إختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ،
ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة مما يعيبه
ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل الطعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم وآخر بأنهم فى يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٨
بدائرة قسم الموسيقى : أولا — قلدوا موضوع نموذج صناعى مسجل قانونا .
ثانيا — حازوا بقصد الإتيجار منتجات القبعات المبينة بالمحضر عليها نموذج صناعى
مقلد مع علمهم بذلك . وطلبت عقابهم بالمسواد ١ و ٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩
(م - ٨ - ج)

و ٢/٤٨ - ٣ و ٥٧ و ٦٠ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة المرفقة . وقد ادعى محمد أحمد خليفة مدنيا قبل المتهمين متضامين طالب القضاء قبلهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح الموسيقى تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية قبل المطعون ضده الرابع . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين من التهمة المسندة اليهم ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم الثلاثة الأول وإثبات تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية قبل المطعون ضده الرابع مع إلزامه بمصروفاتها ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة لكل من المطعون ضدهم الثلاثة الأول فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ - حضوريا للثلاثة الأول وغيابا للآخر بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المدعى المدنى المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . . وقد توفى المطعون ضده الأول أثناء نظر الطعن وحل محله ورثته . . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهم من جريمة تقليد نموذج صناعى مسجل قانونا ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على أن القانون لا يحى إلا الابتكار الذى تمنح عنه براءة الاختراع - قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأن التهمة المسندة إلى المطعون ضدهم ليست تقليدا لاختراع حتى يصح فى شأنها ما ذهب إليه الحكم بل هى تقليد نموذج صناعى لها حكمها الخاص فى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على كل من حنا روفائيل حنا - الذى توفى بعد صدور الحكم المطعون فيه وحل محله ورثته - وشلي روفائيل حنا وسليم بطرس عوض الله وحسن خليل حسن بوصف أنهم : أولا - قلدوا موضوع نموذج صناعى مسجل قانونا ، ثانيا - حازوا بقصد الإتيان مشجات القبعات المبينة بالمحضر عليها نموذج صناعى مقلد مع علمهم بذلك ، وطلبت النيابة

عقابهم بالمواد ١ و ٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٨/٢ — ٣ و ٥٧ و ٦٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة المرفقة به . وقد إدعى الطاعن مدنيا قبل المطعون ضدهم بتعويض مقداره ٥١ ج ثم تنازل عن مخاصمة المطعون ضده الرابع حسن خليل حسن . ومحكمة أول درجة قضت ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية . وإثبات تنازل الطاعن عن دعواه قبل المطعون ضده الرابع وإلزام الطاعن المصاريف المدنية . وإذ إستأنفت النيابة والطاعن فقد قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام الطاعن المصاريف المدنية الاستئنافية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن إستصدر تسجيلين لرسومات ونماذج صناعية لقبعات تصنع من الخوص المصري ثم تبين أن المطعون ضدهم يقومون بتقليدها ويعرضونها للبيع ، عرض لدفاع المطعون ضدهم وإلى تقرير إدارة الرسوم والنماذج وخلص إلى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بقوله : ” ومن حيث إن المشرع نظم الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع من حيث الشروط الموضوعية الواجب توافرها في الاختراع وما يترتب على منح البراءة من حقوق . ومن حيث إن المشرع عرف الإبتكار الذي يمنح عنه البراءة بأنه كل إبتكار قابل للاستغلال الصناعي سواء أكان متعلقا بمشجات صناعية جديدة أم بطريق أو وسائل صناعية مستخدمة أم بتطبيق جديد بطريق أو وسائل صناعية معروفة ” المادة الأولى “ فالشرط الواجب توافره في الإختراع الذي تمنح عنه البراءة هو شرط الجدة — ويعتبر عنصر الجدة متوافرا إذا لم يكن قد نشر عن الإختراع في مصر . ومن حيث إنه هديا بهذه المبادئ يبين أن صناعة البرانيط التي تصنع من الخوص ، هذه الصناعة معروفة في مصر وفي الخارج من مئات السنين متداولة بين الكافة ، متنف عن عنصر الإبتكار . وحيث إنه متى تبين ذلك فإن الصناعة التي يقرر المدعى المدني — الطاعن — أنه حصل على براءة إختراعها لم يكن له فضل إبتكارها بل هي من الصناعات القديمة المنتشرة في مصر وفي الخارج من مئات السنين وأن صناعة الخوص بألوانه من الصناعات المنتشرة برشيد وتناولها أيدي الصناع في هذه البلدة بالتهذيب والتطوير حتى بلغت صورتها الحالية التي

جعلت منها صناعة صالحة لعمل القبعات .. وأن مجرد تسجيل براءة الاختراع لا يضمن على هذه الصناعة أى حماية نظرا لأنها من الصناعات التى ليس بها أى فكرة مبتكرة جديدة وإلا كان هذا مدعاة لنشر الإختكار بأوسع معانيه فضلا عن أن المحكمة لاحظت أن القبعات المقلدة ليس بها أى طابع مميز خاص ، فإذا كانت لهذه القبعات طابع مميز لما سجل النموذج الذى يقول المدعى المدنى وجرت وراءه النيابة على ذلك أنها قلدت — إذ أن المتهمين قدموا ما يدل على تسجيل القبعات التى قلدت“. لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ قد عالج أحكام نوعين من التقليد، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وبيئت نصوصه ماهية كل منهما ، وكانت واقعة الدعوى هى تقليد نموذج صناعى مسجل وليست تقليد براءة الاختراع ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما تحدث به فيما سلف لإيراده عن تقليد براءة الاختراع — يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل الطعن . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها فى موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة . مع إلزام ورثة المطعون ضده الأول والمطعون ضدهما الثانى والثالث المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٩ مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / حسين صفوت المركي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،
وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس .

(٤٩)

الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ القضائية

سلاح . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون ” .
” سلطة محكمة النقض ” .

القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المبينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . مجانبية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . كون هذا الخطأ لا يخضع في تصحيحه لأى تقدير موضوعى . لمحكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

المستفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣ ، ٨ من قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٥٤/٩/٧ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والمعدل بالقرارين الصادرين فى ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ - أن القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية ، قصد فى نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المبينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . ولما كانت الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة وذخيرتها قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو إحرازها ، وأن الترخيص الصادر إليه عن سلاح آخر ، وكان من المقرر أنه يكفى لتحقيق جرمى إحراز سلاح نارى وذخيرته بغير ترخيص اللتين رفعت

بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المادية للسلاح وللذخيرة لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص عن علم وإدراك . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية والذخيرة قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو إحرازها ، وأن الترخيص الصادر إليه خاص بسلاح آخر فإن مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة . ساءلته عنها ، ولا محل للتحدى بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التى أعملها الحكم إذ هى تتحدث عن حق وزير الداخلية فى رفض طلب الترخيص أو تقييده بأى شرط يراه متعلقا بالسلاح المرخص به دون ما يحوزه أو يحزره الجنائى من أسلحة أخرى لم يرخص بها والتى تبقى خاضعة للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بوصف أنه خالف قيود الترخيص الصادر إليه يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه . ولما كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم — فى هذه الحالة — لا يخضع لأى تقدير موضوعى إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده ، فإنه يتعين — وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المأذون ضده بأنه فى يوم ١٥ من يولييه سنة ١٩٦١ بدائرة بندر سوهاج محافظة سوهاج : أولا — أحرز سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) بغير ترخيص : ثانيا — أحرز ذخائر (طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر ودون أن يكون مرخصا له فى إحرازه . وأحالته الى محكمة الجنائيات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبندب من الجدول رقم ٣ الملحق به . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ١ و ٤ و ٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم . اتى قرش ومصادرة السلاح المضبوط وذلك على إعتبار أن المتهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر : أولا — خالف القيود الواردة بترخيص حمل السلاح الصادر له بأن أحرز بندقية من طراز ألمانى بينما صرح له بحمل بندقية من طرازلى أنفيلد . وثانيا — خالف قيود الترخيص بأن أحرز ذخيرة مما تستعمل فى غير السلاح المرخص له بحمله وإحرازه . فطعنت النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بوصف أنه خالف قيود الترخيص بحيازة سلاح نارى وذخيرته . وذلك بحيازته سلاحا آخر غير ذلك المرخص له به وعاقبه بعقوبة الجنحة بالمواد ١ و ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأنه وقد ثبت أن السلاح المضبوط يخالف ذلك المرخص له بحيازته فقد كان يتعين إعتباره حائزا لسلاح وذخيرة بغير ترخيص ومعاقبته بعقوبة الجنائية بالمواد ١ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون سالف الذكر باعتبار أن تحديد نوع السلاح فى الترخيص هو ركن من أركانه وليس قيودا من قيوده .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه أحرز سلاحا ناريا مششخنا ” بندقية ” بغير ترخيص كما أحرز ذخائر ” طلقات ” مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى إحرازه بالمواد ١ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ” ب ” من القسم الأول من الجدول رقم ٣

الملحق به ، ومحكمة الجنايات دانت المطعون ضده بوصف أنه خالف القيود الواردة بترخيص حمل السلاح الصادر له بأن أحرز بندقية من طراز ألماني بينما صرح له بحمل بندقية من طراز لي أنفيلد ، كما خالف قيود الترخيص بأن أحرز ذخيرة مما تستعمل في غير السلاح المرخص له بحمله وإحرازه بالمواد ١ و ٤ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إنه بينما كان الضابط السيد الكيلاني يقوم بالمرور شاهد المتهم بحمل بندقية ألماني فاشتبه في أمره وسأله فذكر له أنه صدر له ترخيص بحمل السلاح وأنه في طريقه إلى البندر لتقديم السلاح ، وقد وجد مع المتهم أربعة طلقات وتبين من الإطلاع على الرخصة المنصرفة إلى المتهم أنها برقم ٩٠٦٩٢ في ١٩٦١/٦/٣ عن بندقية لي أنفيلد مششخنة رقم B ٧ ٤٦ على الماسورة ذات خزانة تسع خمس طلقات عيار ٣٠٣ ، كما تبين من التقرير الطبي الشرعي أن البندقية المضبوطة حربية مششخنة الماسورة من الطراز الألماني عليها رقم ٢٠٧ وعلى الترباس رقم ٢٨٤٤ وأنها خلاف البندقية الصادر عنها الترخيص ” — ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه ” يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه حيازة أو إحراز الأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٢ وبالقسم الأول من الجدول رقم ٣ ... ” ونصت المادة السادسة منه على أنه ” لا يجوز حيازة أو إحراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة إلا لمن كان مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص فيها طبقا لأحكام هذا القانون . ” كما نصت المادة العاشرة على أن ” يعتبر الترخيص مانع في حالي فقد السلاح أو تسليمه إلى شخص آخر ” . وأوجبت المادة الثالثة من القرار المؤرخ ١٩٥٤/٩/٧ الصادر من وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون والمعدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ أن يشتمل الترخيص على وصف السلاح أو الأسلحة المرخص بإحرازها وحيازتها ، كما أوجبت المادة الثامنة من القرار تقديم السلاح أو الأسلحة المرخص بها للإديرة أو المحافظة عند تسليم الترخيص وعند تجديده للتثبت من مطابقتها للأوصاف الواردة بالترخيص .

لما كان ذلك، وكان المستفاد من نصوص هذه المواد أن القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية، قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المبينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به. لما كان ذلك، وكانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة وذخيرتها قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو إحرازها، وأن الترخيص الصادر إليه عن سلاح آخر وكان من المقرر أنه يكفي لتحقيق جرمي إحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص اللتين رفعت بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المادية للسلاح والذخيرة لأن قيام هذه الجريمة لا يطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص عن علم وإدراك وإذ كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية والذخيرة قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو إحرازها وأن الترخيص الصادر إليه خاص بسلاح آخر فان مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها، ولا محل للتحدى بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التي أعملها الحكم إذ هي تتحدث عن حق وزير الداخلية في رفض طلب الترخيص أو تقييده بأى شرط يراه متعلقا بالسلاح المرخص به دون ما يحوزه أو يحوزه الجاني من أسلحة أخرى لم يرخص بها والتي تبقى — خاضعة للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون. لما كان ما تقدم، فان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بوصف أنه خالف قيود الترخيص الصادر إليه يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه، ولما كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم — فى هذه الحالة — لا يخضع لأى تقدير موضوعى إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده، فانه يتعين —

وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون — وإعتبار الواقعة جنائية منطبقة على المواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبندب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به والمادة ٣٢ من قانون العقوبات ؛ وترى المحكمة وهى تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذى أخذت به محكمة الموضوع فتعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات وتأمرا أيضا بوقف تنفيذ عقوبة الحبس عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل .

(٥٠)

الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ القضائية

سلاح . رد إعتبار . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . مخالفة المحكمة ذلك والنزول بالعقوبة إلى السجن لمدة سنة واحدة . خطأ في تطبيق القانون .

شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضى مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المسدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . أثر ذلك : يحو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب ، ج ، د ، هـ) ومن المادة السابعة التي تتناول الفقرة (ج) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية

أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتتناول الفقرة (و) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند إستعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى الى أنه سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق . ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المطعون ضده في جرائم السرقات والشروع فيها والإشتباه ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض فإنه يكون أيضا مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية : أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" بغير ترخيص حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشرع فيها وممن اشتبه فيهم الموضوعين تحت مراقبة البوليس . وطلبت الى محكمة الجنايات معاقبته بالمواد ١٧٦ / ١، ٢٦٢ / ٢ - ٣، ٣٠٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة سنة ومصادرة السلاح المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص مع توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ٢٦ من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة في حين أن العقوبة الواجبة التطبيق هي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٦ فقرة ثالثة من القانون المذكور ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي عامله بها الحكم .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" بغير ترخيص حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشرع فيها ومن المشتبه

فيهم الموضوعين تحت مراقبة البوليس وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١٧٤/ح، ٢٦/٢-٣، ٣٠، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به وقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه تطبيقاً لهذه المواد والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها عرض إلى صحيفة حالة المطعون ضده الجنائية التي تفيد سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم . وكانت المادة ٢٦ فقرة ثالثة من القانون سالف البيان تنص على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة - ومن بينها الجريمة محل الإتهام - من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب، ج، د، هـ، و من المادة السابعة التي تتناول الفقرة "ح" منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتناول الفقرة "و" منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنين تطبيقاً للمادة ١٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى إلى أنه سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق . ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق

وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الإعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة والذخائر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المطعون ضده في جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباه ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد إعتبار المطعون ضده لما ينقض . فإنه يكون أيضا مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ونخا ورضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح .

(٥١)

الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٤ القضائية :

نقض . "الطعن بالنقض" . "مبعاده" .

التزام النيابة العامة بإعلان ذى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ مريان مهلة العشرة الأيام التى نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ .
شرطه : أن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالإدانة . لا وجه لقياس أحكام الادانة على أحكام البراءة فى هذا المجال . حلة ذلك : عدم إنطباق الحكمة التى من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم إذا مضى عليه ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه ، وهى عدم الاضرار به لسبب لا دخل له فيه .

إن التزام النيابة العامة بإعلان ذى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ مريان مهلة العشرة الأيام التى نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — مشروط بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة — وليس بالإدانة — ولا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة فى هذا المجال لعدم إنطباق الحكمة التى من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم إذا مضى عليه ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه وهى عدم الإضرار به لسبب لا دخل له فيه . ولما كان عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . فإنه كان من

المتعين على الطاعن ، وقد استحصل من قلم الكاتب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور ، أن يبادر بتقديم أسباب الطعن تأسيسا عليها في الأجل المحدد . أما وأنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد إنتهاء الميعاد المحدد في القانون ولم يقيم به عذر مبرر تجاوزه هذا الميعاد — فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥/٤/١٩٦٢ بدائرة قسم العطارين : أعطى بسوء نية لمنير راغب باسيلي ثلاثة شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وطالبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة العطارين الجزئية قضت حضوريا إعتباريا في ٢٨/١٠/١٩٦٢ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ وبالزامه بدفع مبلغ ١٦٠٠ ج والمصاريف المناسبة للدعى بالحق الدنى و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٢٦/٣/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦٣ وتقدم المحكوم عليه للتنفيذ بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٣ ثم أمرت النيابة العامة بالإفراج عنه في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ فقرر بالطعن في الحكم في اليوم ذاته — أى في الميعاد القانونى — غير أنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٣ متجاوزا بذلك الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والذي كان ينتهي في يوم ٥ مايو سنة ١٩٦٣ وامتد إلى يوم ٨ مايو سنة ١٩٦٣ — وهو اليوم التالي لعطلة عيد الأضحى التي كان آخرها يوم ٧ مايو سنة ١٩٦٣ . ولما كان ما يقوله الطاعن من أنه قد حصل في يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ على شهادة بعدم إيداع الحكم قلم الكتاب في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وأنه كان يحق له أن يتربص بإعلانه بإيداع الحكم ليقدم أسباب الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالإيداع عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — ما يقوله من ذلك مردود بأن التزام النيابة العامة بإعلان ذي الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الأيام التي نصت عليها تلك الفقرة مشروط بأن يكون محل الشهادة المستحصل عليها صادراً بالبراءة — وليس بالإدانة كما هي الحال في الدعوى المطروحة — ولا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة في هذا المجال لعدم إنطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضي ببراءة المتهم إذا مضى عليه الأجل سالف البيان دون التوقيع عليه وهي عدم الإضرار به لسبب لا دخل له فيه . ولما كان عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر عذراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . فإنه كان من المتعين على الطاعن ، وقد إستحصل من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور، أن يبادر بتقديم أسباب الطعن تأسيساً عليها في الأجل المحدد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد إنتهاء الميعاد المحدد في القانون ولم يقم به عذر مبرر تتجاوز هذا الميعاد . فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان ، ومجد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(٥٢)

الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١) معارضة . إجراءات المحاكمة .

عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابي الصادر بإدائه ،
بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض
فيه بغير سماع دفاعه . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر .
ثبت أن هذا التخلف راجعا إلى عذر قهري . صدور الحكم معيبا . محل نظر العذر
القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(ب) نقض . "الطعن بالنقض" . "ميعاده" . معارضة .

بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة من يوم صدوره . محل ذلك : أن
يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر المعارضة راجعا إلى أسباب لارادته
دخل فيها . ثبت أن هذه الأسباب قهرية . ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم
الذي علم فيه رسميا بالحكم . عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر
القهرى . لا يغير من ذلك . جواز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض وإتخاذ
وجهها لنقض الحكم .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة
المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائه بإعتبارها كأن لم تكن
أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع
دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ،

وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . ولما كان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستئنافي يرجع لخصالته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة والتي تأخذ بها محكمة النقض وتطمئن إلى صحتها ، فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه .

٢ - من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضوري - من يوم صدوره ، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم . ولما كان علم المتهم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل يوم طعنه عليه وهو اليوم ذاته الذي استشكل فيه في تنفيذه ، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز ساقلته : بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بمحضر الحجز والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أنجيم الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ عملا بمبادئ الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف طالبا البراءة ، كما استأنفت النيابة طالبة التشديد ، ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في ٩/١٢/١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المتهم وقضى في ١٩ مايو سنة ١٩٦٢ بالتأييد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه قد اعتراه البطلان وألم به الخطأ . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه قدم بـ ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ مخالصة عن الدين المحجوز بمقتضاه موقعا عليها من الصراف ومعتمدة من مأمور مركز الشرطة ورأت المحكمة مناقشة الصراف في شأنها وأجلت لذلك نظر الدعوى بـ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٣ التي تخلف هو عن حضورها لقيام مانع قهري لديه حال دون حضوره إياها هو مرضه الثابت بالشهادة المقدمة منه بملف الاشكال الذي أقامه لوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه . وعلى الرغم من ذلك ، فإن المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن تحقق دفاعه مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز ساقلة : بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادتين ٣٤٢، ٣٤١ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح أنحيم الجزئية قضت بحبس الطاعن شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ فاستأنف هو والنيابة العامة . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت — بهيئة استئنافية — غيابيا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقول الاستئنافين شكلا وبرفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض الطاعن في هذا الحكم وحدد لنظر المعارضة جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ وفيها حضر الطاعن وأجلت الدعوى بجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٦٣ ثم تلاحق التأجيل إلى جلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٦٣ حيث قدم الطاعن مخالصة عن الدين المحجوز من أجله فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ وكلفت النيابة إعلان الصراف . وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن أو الصراف فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين أيضا من مراجعة المفردات أن الطاعن رفع في يوم أول يونيه سنة ١٩٦٣ — وهو اليوم الذي قرر فيه الطعن في الحكم بطريق النقض — إشكالا في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه إستنادا إلى أن عدم حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المستشكل في تنفيذه كان لسبب لا دخل لإرادته فيه هو المرض الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها بجلسة ٢ يونيه سنة ١٩٦٣ التي نظر فيها الإشكال

الذى حكم فيه فى اليوم ذاته بقبوله شكلا وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يفصل فى الطعن بالنقض المرفوع عنه — وكان يبين من الرجوع إلى تلك الشهادة المرضية أنها تفيد أن الطاعن كان مريضا فى المدة من ١٥ إلى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ بنزلة قولونية حادة وإسهال وقيء مستمر إقتضاه ملازمة فراشه طوال تلك الحقبة مما كان يتعذر عليه معه حضور جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . كما أنه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره ، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم . ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم — وقد إستحال عليه الحضور أمامها — لم يكن فى مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم . لما كان كل ما تقدم ، وكان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ التى نظرت

ففيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستثنائي يرجع لإصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة منه والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إلى صحتها، فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهوي المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه. لما كان ذلك، وكان علم المتهم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم أول يونيو سنة ١٩٦٣ وهو اليوم ذاته الذي استشكل فيه في تنفيذه، فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بنى عليها قد تما في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح .

(٥٣)

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٤ القضائية :

وصف التهمة . بناء . تقسيم .

مدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . مثال .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ومن واجبها أن تحييص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها ، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبيتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . ولما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منها تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء

هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم ثبوت تهمة إقامة البناء بغير ترخيص إستنادا منه إلى أن مجرد إقامة البناء على أرض غير مقسمة لا يقتضي لزوما ثبوت هذه التهمة أخذا بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ دون أن تجرى المحكمة من جانبها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا العوار قد حجب محكمة الموضوع عن نحيص الواقعة وإلباسها الثوب القانوني الذي يناسبها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة منيا القمح : أقامت بناء على أرض لم يصدر بشأنها قانون التقسيم . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ١٠ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة منيا القمح الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مبلغ مائة قرش بلا مصروفات جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ..

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا من محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٦٣ إلا أنه يبين من المفردات المضمومة أنه قد أعلن بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى المحكوم عليها ولم تعارض فيه وبذلك أصبح نهائيا قبل تقرير النيابة العامة باطعن عليه في ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ .

وحيث إن الطعن قد إستوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون ضدها بجريمة إقامة بناء على أرض لم يصدر في شأنها قرار بتقسيمها قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك بأن الفعل المادى لهذه الجريمة يلازمه وصف جريمة أخرى هى جريمة إقامة البناء بغير ترخيص التى كان يتعين توقيع العقوبة المقررة لها التزاما من المحكمة بواجبها في تمحيص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها القانونية.

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى أن مهندس التنظيم أثبت فى محضره أن المتهم (المطعون ضدها) قامت ببناء طابق أرضى بقطعة أرض لا تطل على طرقات قائمة مخالفة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — واستند الحكم فى إدانة المتهم الى محضر مهندس التنظيم وأشار فى أسبابه الى أن اقامة البناء على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون سالف الذكر لا تقتضى لزوما أن يكون هذا البناء قد تم أيضا بالمخالفة للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني وأنه لم يثبت أمام المحكمة أن المتهم خالفت أحكام هذا القانون الأخير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ومن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور . ولما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المادية التى تتمثل فى

إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم ثبوت تهمة إقامة البناء بغير ترخيص استنادا منه إلى أن مجرد إقامة البناء على أرض غير مقسمة لا يقتضي لزوما ثبوت هذه التهمة أخذا بحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ دون أن تجري المحكمة من جانبها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا العوار قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة وإلباسها الثوب القانوني الذي يناسبها، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : حسين المرعي ، وقطب فراج ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين عويس .

(٥٤)

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ قضائية

سلاح . نقض "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" .

إنصرف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير ، إلى المالك والخفير معا . اقتصار حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص — وهو الحراسة . اقتصار الاجراء على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض .

حيازة الطامن (المالك) السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لاجريمة فيه . ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيده في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .

مؤدى اشتراط توقيع المالك والخفير على الطلب لاستصدار الترخيص إلى الأخير طبقاً للمادة الرابعة من قرار وزير الداخلية الرقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٦٠ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ — أن شخص المالك له اعتباره لدى الجهة الإدارية عند البحث في إصدار الترخيص ، وصدوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص بل إن سلطانه يظل مبسوطاً عليه بحيث تنعقد له الحيازة بحكم تلك الملكية وبقصر استعمال السلاح على الخفير المرخص له الذي يحوزه لحساب المالك بوصفه تابعاً له . ومن ثم ينصرف أثر الترخيص إلى المالك .

والخفير معا على أن تقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص — وهو الحراسة — وأن يقتصر الإحراز على الخفير المرخص له دون غيره بحمله وإستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض — ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد جرى نصها على أن "الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الأولى". ذلك بأن المالك لا يعد في هذا المجال من الغير بالنسبة إلى المرخص له ، ومن ثم فإن حيازة الطاعن السلاح محل الترخيص — لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة — على ما سلم به الحكم في مدوناته — لا جريمة فيه ، ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيده في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزير الداخلية أو من ينيبه في سحب الترخيص مؤقتا أو إلغائه على حسب الأحوال والتزام المرخص له تسليم السلاح فورا إلى مقر الشرطة المختص مع إباحة التصرف له فيه بالشروط والأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر . وبديهي أن هذا التصرف لا مناص من إسباغه على المالك بوصفه صاحب حق في التصرف في ملكه دون أن ينعطف هذا الحق إلى الخفير المرخص له بالسلاح ، الأمر المستمد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده . ولما كان مناط العقاب طبقا للمادة الأولى من القانون المشار إليه هو حيازة السلاح أو إحرازه وحمله بغير ترخيص ، وكان الطاعن مالكا للسلاح ومرخصا له بحيازته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز ذلك السلاح بغير ترخيص على الرغم من توافر المقتضى لهذا الإحراز ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٢/٩/٦ بدائرة مركز أبو حماد محافظة الشرقية: (أولا) المتهم الأول: أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية خرطوش"، (ثانيا) المتهم الثاني: سلم السلاح الناري المرخص

له بحمله وإحرازه إلى المتهم الأول الذي لم يحصل على ترخيص بذلك . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/١ و ٣ و ١/٢٦ و ٢٩ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق (دائرة المستشار الفردي) قضت حضوريا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر المذكور مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول و ٣ و ٢٩ من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين : أولا - بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات . وثانيا - بحبس المتهم الثاني خمسة عشر يوما مع الشغل . وثالثا - أمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة للمتهم الأول والحبس للمتهم الثاني لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن السلاح المضبوط وإن كان مرخصا به لخفيه الخاص - المتهم الثاني في الدعوى - إلا أن الطاعن بوصفه مالكا لهذا السلاح لا يحظر عليه حيازته في حالات عدم استعمال ذلك الخفيه إياه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتحصل في أنه لدى تفتيش مسكن المتهم الآخر في الدعوى (الخفير المخصوص للطاعن) بحثا عن أسلحة غير مرخص بها ، عثر على طلقات خاصة ببندقية مرخص له بحملها ولم يعثر لديه على هذه البندقية ، وقرر أنه سلمها إلى مخدومه (الطاعن) وأن الأخير أقر باستلامها . ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن والمتهم الآخر وخلص

إلى إطرأحه في قوله ” إن المحكمة تطمئن إلى صحة الأقوال الأولى للمتهمين أمام النيابة وهي دالة صراحة على اعتراف المتهم الثانى (الخفير) بأنه سلم البندقية إلى المتهم الأول (الطاعن) بعد انتهاء موسم الحراسة قبل الحادث بيومين أو ثلاثة كما جرت العادة وأنها وقت الحادث كانت فى حوزة المتهم الأول . وقد اعترف المتهم الأول صراحة أيضا بأنه استلمها من الثانى لحفظها لديه خوفا عليها من سرقتها وأنها صالحة للاستعمال . ومفاد إقرارهما أن البندقية كانت صالحة للاستعمال وقت التسليم وحال حيازة المتهم الأول لها . أما ما عمد إليه المتهمان بعد ذلك من الإدعاء بأن التسليم كان لخلل أصاب البندقية وحتى يقوم المتهم الأول مخدوم الثانى بإصلاحها فقول لا تطمئن المحكمة إلى صحته وترى أنه سيق فى محاولة من المتهمين للتفصل من الجريمة بعد أن تبين لهما أن ما وقع منهما جريمة يعاقب عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد نصت على أن لوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، وبتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ صدر قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون نشر بالعدد ٧٣ من الوقائع المصرية فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ونصت مادته الرابعة المعدلة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ المنشور بالعدد ٤٣ من الوقائع المصرية فى ٢ يونيه سنة ١٩٦٠ على أنه ” يقدم طلب الترخيص للخفير الخصوصى فى إحراز السلاح أو حيازته وطلب تجديد هذا الترخيص موقعا عليه من الخفير ومالك السلاح إلى المركز أو القسم التابع له محل إقامته وللحافظ أو المدير أو مأمور القسم أو المركز اجابة هذا الطلب أو رفضه “ . وكان مؤدى اشتراط توقيع المالك والخفير على الطلب لاستصدار الترخيص إلى الأخير أن شخص المالك له اعتباره لدى الجهة الإدارية عند البحث فى إصدار الترخيص ، وصدوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص بل ان سلطانه يظل مبسوطا عليه بحيث تنعقد له الحيازة بكم تلك الملكية ويقتصر استعمال السلاح على الخفير المرخص له الذى يحوزه لحساب المالك بوصفه تابعا له ومن ثم ينصرف أثر الترخيص إلى المالك والخفير معا على أن تقتصر حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص — وهو الحراسة — وأن يقتصر الإحراز على الخفير المرخص له

دون غيره بحمله وإستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض — ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد جرى نصها على أن " الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الأولى " . ذلك بأن المالك لا يعد في هذا المجال من الغير بالنسبة إلى المرخص له ومن ثم فإن حيازة الطاعن السلاح — محل الترخيص — لحفظه لديه بعد إنتهاء فترة الحراسة — على ما سلم به الحكم في مدوناته — لا جريمة فيه ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيد في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم صندئذ حق وزير الداخلية أو من ينوبه في سحب الترخيص مؤقتا أو إلغائه على حسب الأحوال والتزام المرخص له تسليم السلاح فوراً إلى مقر الشرطة المختصة مع إباحة التصرف له فيه بالشروط والأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر ، وبديهي أن هذا التصرف لا مناص من إسباغه على المالك بوصفه صاحب حق التصرف في ملكه دون أن ينعطف هذا الحق إلى الخفير المرخص له بالسلاح ، الأمر المستمد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده . لما كان ذلك ، وكان مناط العقاب طبقا للمادة الأولى من القانون المشار إليه هو حيازة السلاح أو إحرازه وحمله بغير ترخيص . وكان الطاعن في صورة الدعوى — مالكا للسلاح ومرخصا له بمحيازته طبقا للفهم سالف البيان ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز ذلك السلاح بغير ترخيص على الرغم من توافر المقتضى لهذا الإحراز ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكانت عناصر الدعوى كما هي مثبتة بالحكم لا تعين على تصويب هذا الخطأ القانوني لإحتياج الأمر إلى تحقيق موضوعي يجرى فيه بحث الترخيص وشروطه الأمر الذي يخرج عن وظيفة محكمة النقض فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر إبراهيم ناصر محمد منصور الذي لم يطعن في الحكم لوحدة الواقعة واتصال وجه النعي به وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، وقطب فراج ، ومجد عبد المنعم حمزاوي ، وانصر الدين عزام .

(٥٥)

الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ القضائية

إشتباه . "العود للاشتباه" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . نقض .
"حالات الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" . إستئناف .

الإشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . إفتراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكد خطورته . كناية هذا الفعل وحده لإعتباره عائداً للاشتباه . تكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .

الإشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يمس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما افتراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافياً لإعتباره عائداً لحالة الإشتباه مستحقاً للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القانوني الخاطيء

الذى استندت إليه محكمة ثانى درجة بقولها : " إنه إذا حكم على متهم لعود إلى حالة الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه لا يعتبر عائدا مرة أخرى إلى حالة الاشتباه وإلا اعتبر العود إلى الاشتباه وصفا مؤبدا وإنما يصح إعتباره في هذه الحالة مشتبه فيها بادئ ذي بدء إذا ما توافرت في حقه جريمة الإشتباه " — قد حججها عن تحقيق مدى توافر أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر في جريمة العود للإشتباه قد أصبح نهائيا قبل ارتكاب المطعون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المفردات المضمومة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذى يعيبه مما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الاستئناف حاصل من المتهم وحده ، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوى على واقعة جديدة ، بل هو عن حالة عالقة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للحكمتين الابتدائية والإستئنافية والتي دارت عليها المرافعة في هاتين المرحلتين ، وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقضى بها من محكمة أول درجة التى تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للإشتباه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩/٤/١٩٦٣ بدائرة بندر دمنهور : عد مشتبه فيها إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على المال . وطلبت عقابه بالمواد رقم ٥ و ١/٦ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت حضوريا في ١١/٩/١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والتفاد ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات في المكان الذى يحدده وزير الداخلية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٤/١١/١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر في المكان الذي يعينه وزير الداخلية وإلغائه فيما عدا ذلك . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف واعتبار المطعون ضده في حالة اشتباه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور على الرغم من أنه ارتكب جنحة سرقة بعد سابقة الحكم عليه بالحبس والمراقبة في جريمة عود للإشتباه ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه كان يتعين اعتبار المطعون ضده عائدًا لحالة الاشتباه وإعمال الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ومعاقبته بالحبس والمراقبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لأنه في ١٩/٤/١٩٦٣ بدائرة بندر دمنهور عد مشتبهًا فيه إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الإعتداء على المال بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريًا بحبسه سنة واحدة مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات على اعتبار أنه عاد إلى حالة الاشتباه لثبوت سابقة الحكم عليه ست مرات لإرتكابه جرائم سرقة والحكم عليه في جريمة عود للإشتباه بتاريخ ١٢/٢/١٩٦١ في اللجنة رقم ٣٥٦٨ لسنة ١٩٦٠ بندر دمنهور بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وما تضمنته محضر التحريات المؤرخ ٩/٤/١٩٦٣ من سوء سيره وسلوكه . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ، ومحكمة ثاني درجة قضت بتعديل الحكم المستأنف وباعتبار المستأنف في حالة اشتباه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور وقالت في أسباب حكمها ... "لأنه إذا حكم على متهم لعودته إلى حالة الاشتباه ثم ارتكب

بعد ذلك فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه لا يعتبر عائدا مرة أخرى إلى حالة الاشتباه إذ لو عد كذلك لاعتبر العود إلى حالة الاشتباه وصفا مؤبدا الأمر غير المستساغ ، وإنما يصح إعتباره في هذه الحالة مشتبه فيها باديء ذي بدء إذا ما توافرت في جقه جريمة الاشتباه ، كما هو معرف في المادة الخامسة من المرسوم بقانون سالف الذكر " ثم إستطرد الحكم من ذلك إلى القول " بأنه يبين من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أنه بعد الحكم عليه في ١٢/٢/١٩٦١ لعود للاشتباه في اللجنة رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٠ بندر دمنهور ، حكم عليه بحبسه ستة أشهر مع الشغل لسرقة في اللجنة رقم ٢١٢٩ سنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٢ وقد شهد الشرطي السري السيد ابراهيم القطري في محضر ضبط الواقعة بأنه سيء السير والسلوك ، الأمر الذي تستظهر منه هذه المحكمة توافر حالة الاشتباه في حق المتهم من جديد " . وما أسس عليه الحكم قضاءه غير سديد في القانون ، ذلك بأن الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما إقترض الشارع بهذا الوصف ككون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل مؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر إستحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان التقرير القانوني الخاطيء الذي إستندت إليه محكمة ثاني درجة قد حجبا عن تحقيق مدى توافر أحكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر في اللجنة رقم ٢٥٦٨ سنة ١٩٦٠ بندر دمنهور في جريمة

العود للإشتباه قد أصبح نهائيا قبل ارتكاب المطعون ضده جريمة السرقة في الجنحة رقم ٢١٢٩ سنة ١٩٦٢ بنسدر دمنهور وهو ما لا يبين من المفردات المضمومة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الإستئناف حاصل من المتهم وحده ، إذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوى على واقعة جديدة ، بل هو عن حالة عالقة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية والتي دارت عليها المرافعة في هاتين المرحلتين وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المقررة بالمقضى بها من محكمة أول درجة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، وقطب فراج ، ومجد وعبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين تزام .

(٥٦)

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ القضائية

عمل . عقوبة . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

الالتزام صاحب العمل بأعداد سجلات القيد والأجور وامانات العمل والفحص الطبي الدوري .
العقاب على الاخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين أبحفت المخالفة بحقوقهم . المادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال .

تكفلت المادة ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبه المادة ٤٥ من إلزام صاحب العمل بأعداد السجلات التي أشارت إليها — موضوع التهمة الأولى المسندة إلى المطعون ضده — بأن نصت على أنه " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، دون أن تقضى بتعدد عقوبة انغرامة بقدر عدد العمال الذي أبحفت المخالفة بحقوقهم — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى — بغير سند من القانون — بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الغرامة عن التهمة الأولى والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن هذه التهمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/٣/٤ بدائرة بنـدر دمنهور: أولاً — لم يعد في محل العمل السجلات المقررة وهي سجل القيد والأجور وسجل إصابات العمل وسجل الفحص الطبي الدوري . ثانياً — لم يـقم بالتأمين على عماله بالمؤسسة . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٤٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت بحضور يا في ١٩٦٣/٦/٢ عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت بحضور يا في ١٩٦٣/١٠/٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال طبقاً للمادة ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وفي شأن التأمينات الاجتماعية — فيما وقع من المطعون ضده من عدم إعداده في محل العمل سجلات قيد وأجور العمال وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري طبقاً لما يوجبـه نص المادة ٤٥ من ذلك القانون، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن المادة ١١٠ لا تنص على عقوبة التعدد التي قضى بها الحكم .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه : أولاً — لم يعد في محل العمل السجلات المقررة وهي سجل القيد والأجور وسجل إصابات العمل وسجل الفحص الطبي الدوري : ثانياً — لم يـقم بالتأمين على عماله بالمؤسسة — وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . ومحكمة أول درجة قضت بتغريم المطعون ضده مائتي قرش عن

كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ، وقضت المحكمة الإستئنافية بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٠ من القانون سالف البيان قد تكفلت ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبه المادة ٤٥ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التي أشارت إليها — موضوع التهمة الأولى — بأن نصت على أنه ” يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ و ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ “ دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحقوقهم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى — بغير سند من القانون — بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من تعدد الغرامة بالنسبة إلى التهمة الأولى والاكتفاء بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن هذه التهمة .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد النشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح .

(٥٧)

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ القضائية

هدم . بناء . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

توقيع الحكم على الطاعن — عن تهمة هدم بناء بدون تصريح — عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور بطله . ويوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن — عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة — عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم ، دون أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين في مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . فإن الحكم يكون قد شابه قصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها مما يبطله ويوجب نقضه — ولا يقدح في ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم ، ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/١/١٩٦٢ بدائرة بندر الفيوم:
أولا : هدم البناء المبين بالمحضر دون تصريح من اللجنة المختصة . ثانيا —
أقام بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . ثالثا — أقام بناء
دون أن يرتد بالواجهة القدر المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧
من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ و ١ و ٢ و ٣ و ١٣ و ١٦ و ١٨ من القانون ٤٥
لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة بندر الفيوم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ مارس
سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مبلغا يعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى
المهدوم وذلك عن التهمة الأولى وبتغريمه خمسة جنيهاً والزامه بدفع ضعف
الرسوم عن الأعمال التي تمت صحيحة مع هدم الأعمال المخالفة على نفقته وذلك
عن التهمتين الثانية والثالثة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الفيوم
الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بتغريمه ثلاثة
أمثال قيمة المبنى المهدوم وهي العقوبة المقررة للجريمة التي دانه بها — فاته
أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين قيمة ذلك المبنى وهو ما يعيب الحكم
بالقصور في البيان الذي يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد
أن بين واقعة الدعوى في قوله ” إن المتهم قام بهدم مباني منزله الكائن بحارتي
السينما والناظر المتفرع من شارع مدرسة البنات ببندر الفيوم عدا واجهته
البحرية دون الحصول على موافقة اللجنة القائمة على توجيه أعمال الهدم كما قام
ببناء قواطع بالمبنى وبناء الواجهة القبلية دون الإرتداد بها مترا ودون ترخيص “ .

وأورد الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة — أوقع على الطامن عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين في مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها مما يبطله ويوجب نقضه ولا يقدح في ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المنشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مخار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح .

(٥٨)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . سرقة . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .
إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر إشتراكاً في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان
بأركانهما وطبيعتهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة .
جواز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .
مثال .

لا يعتبر القانون إخفاء الأشياء المسروقة إشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها ،
وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها أو منفصلة عن السرقة . ومن ثم فهما جريمتان
مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتماً تعدد وقائع
إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه
أشياء متحصلة من سرقات متعددة . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت
أن وقائع الإخفاء المسندة إلى الطاعن قد تعددت إلا أنه لا يبين من مدونات
هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما وقع من المتهم الأول
من سرقات . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس أن وقائع
الإخفاء التي ارتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات وأوقع عليه عقوبة
مستقلة عن العقوبات التي وقعت عليه من الوقائع الأخرى يكون مشوباً بقصور
يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٠ بدائرة مصر الجديدة: الأول - سرق الأشياء المينة بالمحضر لأكرم مكارى سيداروس من مسكنه : الثاني - (الطاعن) أخفى الأشياء سالفة الذكر مع سلمه بتحصيلها من جريمة السرقة . وطلبت عقابهما بالمواد ٣٠ و ٤٤ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ ومصادرة العربة رقم ٩٤٠ ملاكى القاهرة وبحبس المتهم الثانى سنة واحدة مع الشغل وكفالة ٥٠ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت بحضوريا بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وبحبس المتهم الثانى ثلاثة شهور مع الشغل . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة قضت عليه بهذا الحكم والأحكام الأخرى الصادرة عليه بعقوبات متعددة عن وقائع إخفاء بقدر ما وقع من المتهم الأول من سرقات مع أن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مستقلة عن جريمة السرقة والمخفى لا يؤاخذ من حيث تعدد الأفعال إلا على أساس ما إرتكبه هو من وقائع الإخفاء وليس على ما وقع من سرقات . ومن ثم فإنه يكون مرتكبا لجريمة إخفاء واحدة من يخفى فى مرة واحدة أشياء موضوع سرقات متعددة . وكان يتعين على المحكمة وقد تمسك الطاعن بوجوب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تحدد وقائع الإخفاء المادية التى وقعت منه ولو أنها عنيت بتقصي دفاعه فى شأن

تطبيق هذه المادة لاتضح لها أن ما وقع منه من إخفاء إن لم يكن معتبرا جريمة واحدة فهو على وجه اليقين وقائع أقل عددا من السرقات التي وقعت من المتهم الأول وخصوصا أنه يبين من أقوال المتهمين الآخرين الششتاوى أحمد البسطويسى ومجد شوقى على والتي استندت إليها المحكمة فى إدانة الطاعن أنه اشترى الأشياء المسروقة على دفعتين فقط .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه سرقت مجوهرات ومصوغات وجهاز راديو من منزل ذكرى مكارى سیداروس ووجدت بمكان الحادث بصمات إتضح أنها للمتهم الأول الششتاوى أحمد البسطويسى الذى سبق ضبطه فى قضايا أخرى وبسؤال هذا المتهم اعترف تفصيلا بارتكاب الحادث وقال إنه باع المسروقات إلى الطاعن الذى يعلم أنها متحصلة من جريمة سرقة . وأرشد عن منزل الطاعن وضبطت به بعض المسروقات ، وبسؤال الطاعن أنكر ما نسب إليه وقرر أنه لا يعرف المتهم الأول وأنه اشترى هذه الأشياء ممن يدعى مجد شوقى على . وقد أفردت النيابة العامة قضية لكل حادث من حوادث السرقة التى ارتكبها المتهم الأول وإتهمت فيها الطاعن بإخفاء الأشياء المسروقة وخصصت هذه القضية لحادث سرقة منزل ذكرى مكارى سیداروس ، وبعد أن أثبت الحكم المطعون فيه فعل الإخفاء فى حق الطاعن وعلمه بأن الأشياء التى أخفاها متحصلة من جريمة سرقة رد على دفاع الطاعن بشأن تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى جريمة الإخفاء المسندة إليه فى هذه الدعوى والدعوى الأخرى بقوله " إن الجرائم المسندة إلى المتهمين فى الدعوى الحالية والدعوى الأخرى قد تعددت وأنها غير مرتبطة ببعضها برابطة الزمن أو برابطة السببية ومن ثم فإن كلا منها يعتبر جريمة قائمة بذاتها ويعاقب على كل منها على حدة " . و انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من معاقبة الطاعن عن واقعة الإخفاء المسندة إليه فى هذه الدعوى بعقوبة مستقلة عن العقوبات التى وقعت عليه فى الدعوى الأخرى مع تعديل العقوبة المحكوم بها والاكتفاء بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا فى السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها أو منفصلة عن السرقة ، ومن ثم

فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أثبت أن وقائع الإخفاء المسندة إلى الطاعن قد تعددت إلا أنه لا يبين من من مدونات هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما وقع من المتهم الأول من سرقات . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس أن وقائع الإخفاء التي إرتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات وأوقع عليه عقوبة مستقلة عن العقوبات التي وقعت عليه عن الوقائع الأخرى يكون مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ونختار رضوان ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح .

(٥٩)

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ القضائية

(أ ، ب) بلاغ كاذب . قصد جنائي .

(أ) القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شرط توافره : علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتواء الكيد والاضرار بالمبلغ ضده . تقدير توافر هذا الركن . من شأن محكمة الموضوع .

(ب) تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب . شرط ذلك : إصالتها بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وإحاطتها بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه .

١ — يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون ، أن يكون المبلغ عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون مستويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

٢ — من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة كوم حمادة الجزئية ضد المتهمين بعريضة أعلنت إليهم قال فيها : انهم في يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز كوم حمادة : قذفوا في حقه وأبلغوا كذبا ضده بأنه اعتمادا على سلطة وظيفته إعتدى عليهم وسلب أراضيتهم بالقوة وبأنحس الأثمان وأنه يستخدم بعض العساكر من رجال الجيش في خدمة أراضيه الخاصة والعمل فيها . وطلب عقابهم بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ١٧١ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له قبلهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملا بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات : أولا - بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية بالنسبة لجريمة القذف . ثانيا - (بالنسبة لتهمة البلاغ الكاذب) (أ) حبس كل من المتهمين أسبوعا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لكل منهم لوقف التنفيذ . (ب) إلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض ومصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ذلك أن الحكم قد استند في التدليل على كذب البلاغ المقدم من الطاعنين إلى صورة المذكرة المقدمة من رئيس النيابة العسكرية والتي انتهى فيها إلى أن الأمر لا يعدو سوى محاولة الكيد للمدعى بالحقوق المدنية نتيجة فشل الطاعنين في القضايا المدنية المرفوعة منه ضدهم وأنه لم يرتكب أى جناية عسكرية

وطلب حفظ البلاغ لعدم الصحة وإحالة الأوراق للنيابة العامة للنظر في أمر الطاعنين في حين أن هذا الرأي لم يأخذه مدير إدارة القضاء العسكري الذي أمر بحفظ البلاغ مع إخطاره الوحدة التابع لها المدعى بالحق المدني للتنبيه عليه بمراعاة أن يكون دائماً في سلوكه في الخارج مشرفاً للقوات العسكرية التي ينتمى إليها وهو ما يفيد أن الشكوى لم يتقرر حفظها لعدم الصحة وإنما لعدم كفاية الأدلة كما يبين من هذه الشكوى أنها تضمنت عدة وقائع لم يجدها المدعى بالحق المدني، أما الواقعة الوحيدة التي قيل إنه ثبت كذبها فكل ما ذكره الطاعنون بشأنها هو أن المدعى بالحق المدني كان ولا يزال يعطى تصاريح بالأجازة للجنود الخاضعين لرئاسته لكي يعملوا في زراعة أرضه وأنه سبق تقديم شكوى من آخرين في هذا الصدد وهذه الواقعة لم يثبت كذبها على وجه اليقين كما تمسك الدفاع عن الطاعنين الأول والثالث بانعدام سوء القصد لديهما إذ قرر المدعى بالحق المدني أنه لا توجد منازعات بينه وبينهما وثبت من أقوالهما أنهما لم يعرفا مضمون الشكوى وإنما وقعا عليها بناء على طلب الطاعن الثاني ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله "إنه لا يدرأ عنهما المسؤولية طالما أنهما تقدما بهذه الشكوى ونسبا إلى المدعى المدني أموراً تبين كذبها وكان ذلك بسوء القصد لوجود منازعات مدنية بينهما وبينه". وكان الحكم الابتدائي قد تحدث عن سوء القصد بقوله: "إن المحكمة تستشفه من وجود المنازعات القضائية التي دلت عليها الأحكام المقدمة من الطرفين" دون أن يعرض الحكم لبيان هذه المنازعات ونتيجة الفصل فيها.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أن الطاعنين قدموا شكوى ضد المدعى بالحق المدني إلى رؤسائه بالسلاح البحري بالاسكندرية أسندوا إليه فيها أنه اعتدى عليهم وسخر بعض الجنود من مرعوسيه في خدمته الخاصة والعمل في زراعته الكائنة بزمَام ناحية زاوية فريخ مركز كوم حمادة وقد حققت النيابة العسكرية بإدارة القضاء العسكري هذه الشكوى و انتهت بحفظها، وتحدث الحكم عن توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب بقوله:

”وحيث إنه بسؤال المتهم الأول في التحقيق الإداري المضموم أوراقه قرر أنه يوجد نزاع بينه وبين المدعى المدني بخصوص الأرض وأنكر حصول إعتداء عليه من المتهم أو استغلال لسلطته العسكرية وقال إن المقصود من تقديم الشكوى هو الحيلولة بينه وبين رفع الدعاوى ضدهم . وحيث إنه بسؤال المتهم الثاني قرر أنه سمع من أهل بلده أن المدعى المدني يستغل سلطته العسكرية ليستخدم بعض العساكر في زراعة أرضه . كما علم منهم أنه يضطهدهم ونفى وجود أى خلاف بينه وبين المدعى المدني سوى النزاع بينهما على الأرض . كما قرر المتهم الثالث أنه يوجد بينه وبين المتهم خلاف حول الأرض وقرر أنه علم أن عسكريا يدعى عبد الحميد اشتغل في أرض المدعى المدني بعد خروجه من العسكرية وذلك منذ عشرة أعوام . وحيث أن الثابت من أقوال المتهمين أنهم ما قدموا شكواهم ضد المدعى المدني إلا لوجود أنزعة بينهم وبينه بخصوص أرض زراعية وذلك للحيلولة دون تماديه في منازعتهم ومقاضاتهم حسبا هو مستفاد من المستندات المقدمة من المدعى المدني والمتهمين والدالة على قيام أنزعة قضائية بين الطرفين . وحيث إن المحكمة قد استبان لها من ظروف الدعوى وملاحظات ومن أقوال المتهمين فيها أنهم أبلغوا ضد المدعى المدني وهو ضابط بالسلح البحري بشكوى قدموها الى رؤسائه ضمنوها أنه يستغل سلطته ويستخدم بعض الجنود في فلاحه أطيانه وذلك نقلا عما سمعوه من أهل البلدة ثم قرر المتهم الثالث في التحقيقات الإدارية العسكرية أن أحد العساكر اشتغل في أرض المدعى المدني بعد تسريحه (أى العسكى) من الخدمة العسكرية منذ عشرة أعوام . وحيث إنه بسؤال المدعى المدني في تلك التحقيقات قرر أن هذا الجندى عمل حقيقة في أرضه كأجير وكان ذلك بعد أن ترك الخدمة العسكرية ونفى حصول إعتداء منه على أحد من المتهمين أو من أهل بلده وإن اعترف بوجود منازعات قضائية بينه وبين المتهمين“ . وحيث إنه إبتناء على أقوال ذات المتهمين وما أسفر عنه التحقيق الإداري الذى أجراه قسم القضاء المسكى بالقوات البحرية فقد اتضح كذب ما رمى به المتهمون المدعى المدني في هذا الخصوص . وحيث إنه ينبغى أن يكون التبليغ عن واقعة مكدوبة وهى تعد كذلك إذا كانت مختلفة من أساسها أو إذا كان اسنادها الى المبلغ ضده متعمدا فيه الكذب ولو كان للواقعة أساس من الواقع ولا يلزم أن يكون الاسناد الى المبلغ ضده على سبيل الحزم والتأكيد بل يكفى أن يكون على سبيل الاشاعة أو الظن أو الاحتمال أو بطريق الرواية من الغير

ما دام وقع ذلك بسوء قصد وبنية الإضرار ولا شك أن واقعة التبليغ عن تشغيل المدعى المدنى لأحد العساكر مرءوسية فى خدمة أرضه وفلاحتها أثناء وجوده بالخدمة العسكرية أمر إن صح مستوجب لعقوبة تأديبية عن مخالفة إدارية بحة فمن ثم فإن إبلاغ المتهمين ضد المدعى المدنى وهو موظف عمومى عن هذا الأمر الى رؤسائه الإداريين بالسلاح البحرى يعتبر تبليغا كاذبا معاقبا عليه، والمحكمة كشفت سوء نية المتهمين المبلغين مع قصد الإضرار بالمدعى المدنى من وجود المنازعات القضائية بينهما والتي كشفت عنها الأحكام المدنية والجنائية المقدمة من الطرفين الأمر الذى توافرت بها الضغائن بين المتهمين وبين المبلغ ضده والتي من شأنها جعلت المتهمين يتلمسون سبيل النكاية بالمدعى المدنى إضرارا به وذلك رغم أن المتهمين يعلمون أن هذه الواقعة مكذوبة غير صحيحة وأن واقعة تشغيل العسكرى فى أرض المدعى المدنى كانت بعد ترك هذا العسكرى الخدمة العسكرية على ما هو ثابت بأقوال المتهمين لدى سؤالهم تفصيلا فى التحقيقات المنضمة . كما عرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعنين الأول والثالث بأنهما لم يعرفا مضمون الشكوى المقدمة منهما وإنما وقعا عليها بناء على طلب الطاعن الثانى وأنهما قد شهدا لمصاحبة المدعى المدنى فى التحقيق وأن هذا التحقيق لم يسفر عن كذب البلاغ وإنما عن عدم كفاية الأدلة ورد عليه بقوله : "وحيث إن الثابت من التحقيقات التى أجريت بشأن البلاغ المقدم من المتهمين ضد المدعى بالحق المدنى أن ما جاء بتلك الشكوى لا أساس له من الصحة والواقع وأن الأمر لا يعدو محاولة الكيد للمدعى المدنى نتيجة فشلهم فى القضايا المدنية المرفوعة عليهم الأمر الذى دفعهم إلى محاولة الإنتقام منه عن طريق تقديم الشكاوى إلى عدة جهات مختلفة لمحاولة التشهير به وتسبؤ سمعته والنيل من كرامته وانتهى المحقق إلى أن المدعى المدنى لم يرتكب أى جنائية عسكرية وحفظ الموضوع لعدم الصحة وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للنظر فى أمر مقدمى هذه الشكاوى التى ثبت عدم صحتها . وحيث أنه

تأسيسا على ذلك يكون القول بأن المتهم الأول والثالث شهدا لمصلحة المدعى المدنى لا يدرأ عنهما المسئولية طالما أنهما تقدما بهذه الشكوى ونسبا إليه أمورا تبين كذبها وأن ذلك بسوء القصد لوجود نزاعات مدنية بينهما ولا محل للقول بأنهما لا يعلمان مضمونها إذ أنهما لم ينفيا تقديمها وإنما قرر الثالث أنه لا يعلم بوجود عسكرى يعمل طرف المدعى المدنى بعد أن ترك الجندية كما ذكر النزاع المدعى بينهما كما اعترف المتهم الأول بتقديم تلك الشكاوى "لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد إتصلت بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التى يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا ، وكان الحكم على ما سلف إirاده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب التى دان الطاعنين بها وأقام قضاءه بثبوت كذب البلاغ على ما أسفر عنه التحقيق الإدارى الذى أجراه قسم القضاء العسكرى بالقوات البحرية وأقوال الطاعنين أنفسهم فى هذا التحقيق وكان ما قاله الحكم عن توافر ركن سوء القصد لدى الطاعنين يكفى لإثبات القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون، وهو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون متويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها ، ولا يعتد بعدئذ بما يشير الطاعنان الأول والثالث من أنهما شهدا بالتحقيقات لمصلحة المطعون ضده بعد أن تحقق لدى المحكمة أنهما حين أقدما على التبليغ ضده كانا يعلمان بكذب الوقائع المبلغ بها — وأن نيتهما كانت منصرفة إلى الإضرار بالمجنى عليه والاساءة إليه أما دعواهما بعدم العلم بمضمون البلاغ فهو دفاع موضوعى وقد أبدى الحكم عدم ثقته به بما لا تجوز المجادلة فيه وإثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان

يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ما أسنده الحكم إلى المحقق وإلى الطاعنين وما قاله عن وجود منازعات قضائية بينهم وبين المدعى بالحق المدني له أصل ثابت في الأوراق . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
قطب فراج ، ومحمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين مزام .

(٦٠)

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٤ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما يوفره " . حكم . " تسببيه " .
تسبيب معيب " .

طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة اتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة
الموضوع بغير معقب عليها — مالم تكن وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي
انتهت إليها المحكمة . مثال .

الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة
يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها في هذا الشأن مالم تكن وقائع
الدعوى كما أثبتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة — ولما
كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع
عن الطاعن طلب تأجيل نظر دعوى إحراز السلاح وذخيرته حتى يفصل في تهمة
جنحة قتل المجنى عليه خطأ وأنكر حيازته السلاح المستعمل في الحادث الذى
لم يضبط إلا أن المحكمة قررت نظر الدعوى دون أن تجيب هذا الطلب ، وكان
مؤدى ما تقدم به المدافع عن الطاعن هو دفع بقيام الارتباط بين الجنائية المطروحة
على المحكمة والجنحة التي تنظرها محكمة الجنح ، وكان الحكم قد انتهى إلى مساءلة
الطاعن بجريمة إحراز السلاح الناري المششخن وذخيرته بغير ترخيص ودانه
بهما — بغض النظر عن عدم ضبط السلاح — استنادا إلى أقوال المجنى عليه

في جريمة القتل الخطأ متخذاً من إصابته دليلاً على صلاحية السلاح وصحة نسبة إحرازه إلى الطاعن دون أن يستجيب إلى ما طلبه هذا الأخير استكمالاً لدفاعه، وهو ما يخل به ويصم استدلال الحكم بالقصور الذي يبطله ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١١/٥ بناحية تجمع سبع مركز أسبوط محافظة أسبوط : أولاً — أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "بندقية" . ثانياً — أحرز ذخيرة "طلقة" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . ومحكمة جنايات أسبوط (دائرة المستشار الفرد) قضت بحضورها في ١٣ مارس سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات وبمصادرة السلاح والذخيرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن محكمة الجنايات قضت بإدانة الطاعن في جريمة إحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص دون استجابة لما طلبه المدافع عن الطاعن من تأجيل نظر الدعوى حتى يفصل في جنحة القتل الخطأ رقم ٨٤٧ لسنة ١٩٦٢ مركز أسبوط المقامة ضد الطاعن باعتبارها هي الأصل الذي نشأت عنه الدعوى المطروحة ولم تأمر بضم قضية الجنحة المذكورة حتى يتكامل الموضوع أمام المحكمة مما ترتب عليه عدم توافر عناصر الدفاع الأمر الذي يشكل إخلالاً بحقه . يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جاسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يفصل في تهمة جنحة قتل الممجنى عليه خطأ وأنكر حيازته السلاح المستعمل في الحادث الذى لم يضبط إلا أن المحكمة قررت نظر الدعوى دون أن تجيب هذا الطلب. لما كان ذلك، وكان مؤدى ما تقدم به المدافع عن الطاعن هو دفع بقيام الارتباط بين الجنائية المطروحة على المحكمة والجنحة التى تنظرها محكمة الجنح. لما كان ذلك، وكان الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة. وكان الحكم قد انتهى إلى مساءلة الطاعن بجرمة إحراز السلاح النارى المششن وذخيره بغير ترخيص ودانه بهما — بغض النظر عن عدم ضبط السلاح — استنادا إلى أقوال الممجنى عليه فى جريمة القتل الخطأ متخذاً من إصابته دليلاً على صلاحية السلاح وصحة نسبة إحرازه إلى الطاعن دون أن يستجيب إلى ما طلبه هذا الأخير استكمالاً لدفاعه، وهو ما يخل به ويصم استدلال الحكم بالقصور الذى يبطله ويستوجب نقض الحكم والإحالة.

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمد الوهاب خليل ، وحسين صالح .

(٦١)

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) سرقة بإكراه . فاعل أصلي .

الإعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة بإكراه . لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس . يكفي أن يكون كذلك ولو ألقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاءم مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المسكونة للجريمة وهي عبارة من فعلين — السرقة والاعتداء — يعتبر فاعلا في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطها .

(ب) سرقة بإكراه . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

تحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . مادامت مدوناته تكشف من توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

(ج) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" . إثبات . "إعتراف" .

الاعتراف في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته التدلالية على المعترف . لها تجزئة الاعتراف والأخذ بما تطمئن إلى صدقه وإطراح سواء دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولها الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .

(د) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وإطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر .

١ — من المقرر أنه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكراه أن يكون الإكراه سابقا أو مقارنا لفعل الإختلاس ، بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس ، وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين — السرقة والاعتداء — يعتبر فاعلا في الجريمة الأصلية الناتجة من إرتباطهما .

٢ — لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

٣ — من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواه مما لا تتق به دون أن تكون ملزمة ببيان حلة ذلك . ولها أن تأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب الحكم ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكل إلى إقتناعها واطمئنانها إليه وحدها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٨/٢/١٩٦٢ بدائرة مركز شبراخيت محافظة البحيرة : سرقوا الخلى والمبالغ المبنية وصفا بقيمة بالمحضر والملوكة لمحمد عبده الهادي محمد الدسوقي زايد من سكنه بواسطة الثقب من الخارج

الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة سرقة باكراه قد شابه القصور في التسيب وانطوى على الإخلال بحق الدفاع والتناقض في الأسباب فضلا عن الفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد والقصور في البيان ذلك بأن الحكم التفت عند تحصيله لواقعة الدعوى عن مرحلة هامة من المراحل التي مر بها التحقيق في اليوم الأول فور وقوع الحادث التي سنل فيها المجنى

وخادمتها وولديها ولم يرد فيها ذكر للطاعن ولو أحاطت المحكمة بهذا الجزء من التحقيق لتغير وجه الرأي في الدعوى — كما أن الحكم اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال ضباط المباحث الثلاثة واعتراف المتهمين الأول والخامس وتعرف الكلب البوليسى في حين أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال الضباط لأنها مستقاة من التحريات التي لم يذكروا مصدرها خاصة وأن الطاعن دفع بأن الأدلة المقدمة تأييدا لهذه التحريات مصطنعة ومرتبعة بمعرفة البوليس . ثم إن استعراق الكلب البوليس على الطاعن كان في نهاية عملية العرض التي قرر بعدها مدرجه أن الكلب أعياه التعب، هذا وأن الحكم لم يحقق ما تمسك به الدفاع عن الطاعن ببطلان الاعتراف الذي صدر من المتهم الأول ورد عليه ردا قاصرا رغم ما هو ثابت بالتحقيق من أن المتهم الأول شكاً من تعذيبه وأمر وكيل النيابة المحقق بإحالة إلى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي عليه وإفراد محضر مستقل كما أن الحكم تردى في التناقض في الأسباب فيما قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى اعتراف بعض المتهمين وما أدلى به رجال المباحث من أقوال في حين أنه لم يأخذ بهذه الأدلة في حق متهمين آخرين ثم إن الحكم أخذ ضمن أدلة الإدانة باعتراف المتهم الأول على الطاعن رغم أن هذا الاعتراف جاء قاصرا لأنه لم يرد به ما يدل على دخول الطاعن المنزل الذي وقعت فيه السرقة أو اشتراكه في أعمال السرقة أو الإكراه — كما أخذ الحكم باعتراف المتهم الخامس رغم عدوله عنه — وأخيرا فإن الحكم لم يورد الأدلة على توافر ركن الإكراه ولم يحدد دور كل من المتهمين في ارتكاب الجريمة حتى يمكن تحديد مسئوليته فيها — مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” إنه في أثناء أن كان محمد عبد الهادي محمد زايد ” المجنى عليه “ جالسا بعد منتصف ليلة ١٨ من شهر فبراير سنة ١٩٦٢ بمنزله الكائن بناحية الرحمانية من أعمال مركز شبراخيت على كرسي بحجرة نومه التي تقع على يمين الداخل ومعه في ذات الحجرة خادمتها خضرة أحمد القفل وولداها زينب أبو زيد بقشيش ودسوقي أبو زيد بقشيش وقد أخذتهم سنة من النوم إذ بعبد الحميد محمد كشاف المتهم الأول ومحمد أحمد البجلة الشهير بيونس المتهم الثالث — الطاعن — والسيد محمد جاب الله

المتهم السادس وآخرين يذخرون المنزل بواسطة النقب من الخارج ويقتحمون الحجرة المشار إليها ويباغتون المجنى عليه وينهال بعضهم عليه وعلى خادميه زينب ودسوقي أبوزيد بقشيش بالضرب فيحدثون بهم الاصابات التي أثبتتها الكشف الطبي بينما ثر بعضهم عليهم مادة مخدرة أفقدتهم وعيهم ومقاومتهم ثم بادروا بقيد المجنى عليه بالحبال وأخذوا منه مفتاح الخزينة واستولوا على ما كان به من مجوهرات وتقود بعضها ذهبي والأخرى ورقى وعلى أشياء أخرى موضحة بالمحضر ثم لاذوا بالفرار وتوجه المتهمان الأول والطاعن وآخر توفي عقب الحادث إلى المتهم الخامس في منزله وأخفوا لديه هذه الأشياء بعد أن وزعوا بعض النقود الورقية عليهم مع علمه بسرقتها وظروف حصولها كما أخفى بدوره هذه المسروقات عند ابن أخته محمد بسيوني ترايس "المتهم التاسع" بناحية البكوات مع علمه بظروف الحصول عليها وكان أن ترك المتهم الأول فردة حدائه في مكان الحادث وبعرضها على الكلب البوليسى تعرف على الفور على هذا المتهم الذى أسقط في يده واعترف إعترافا جزئيا على نفسه وكليا على المتهمين الثالث "الطاعن" والسادس كما تعرف الكلب البوليسى على أثر عرض الحبل الذى قيد به المجنى عليه على المتهم الثالث (الطاعن) وقد ضبطت المسروقات بمنزل المتهم التاسع الذى أعترف على المتهم الخامس وقد اعترف هذا على المتهمين الأول والثالث «الطاعن» وعلى الشخص الآخر الذى توفي» وأورد الحكم بطلان شتات الواقعة لديه على هذا النحو فى حق الطاعن والمتهمين الآخرين المقضى بالإدانة أدلة مستمدة من أقوال ضباط المباحث الثلاثة وشيخ الخفراء ومن اعتراف المتهمين الأول والخامس والسادس ومن تعرف الكلب البوليسى على المتهمين الأول والثالث «الطاعن» وما أثبتته الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه وخادمه وهى أدلة سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا ولها فى سبيل ذلك أن تجزى أى دليل ولو كان اعترافا وتأخذ به بما تراه صحيحا ومطابقا للوقائع وظروفها التى اطمانت إليها وتطرح سواء، وكان للحكمة فى سبيل تكوين يقين بتهميتها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى إحدى مراحل التحقيق متى اطمانت إليها وتطرح أقواله فى مرحلة

أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان السبب، إذ العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل معين فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم أسقط في تحصيله لواقعة الدعوى مرحلة هامة من مراحل التحقيق ولم يعرض لها بالرد هو نعي غير سديد. ولما كان ما تقدم، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك تقديره لمحكمة الموضوع وحدها وهي لها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين. وكانت محكمة الموضوع قد استندت إلى اعتراف الكلب البوليسي كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاعتراف كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعن فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال. ولما كان يبين من المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المتهم الأول عبد الحميد محمد كشاف لم يعترف على نفسه وعلى الطاعن والمتهمين الآخرين إلا بعد أن استعرف عليه الكلب البوليسي وقد أدلى بهذا الاعتراف تفصيلا عقب ذلك في محضر تحقيق النيابة ولم يذكر فيه أن ثمة إكراها وقع عليه من رجال المباحث وهو لم يشكور رجال المباحث إلا في اليوم التالي لليوم الذي أدلى فيه باعترافه مدعيا أنهم اعتدوا عليه بالضرب بعد ذلك لاتهام أشخاص آخرين خلاف من اعترف عليهم مما مفاده أن الإعتداء الذي يدعى المتهم الأول بوقوعه عليه لا صلة له بالاعتراف الذي أدلى به في أول الأمر دون أن يشوبه أية شائبة من إكراه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ جول على اعتراف المتهم الأول بالتحقيق بالنسبة إلى الطاعن والمتهمين الآخرين اللذين دانهم وأنه أدلى به باختياره ولم يثبت أنه كان وليد إكراه يكون ما انتهى إليه الحكم من ذلك صحيحا وخاليا من قالة القصور في البيان والإخلال بحق الدفاع. ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب الحكم مادام يتضح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها وما دام تقدير الدليل موكل إلى إقتناعها واطمئنانها إليه.

وحدها وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه صنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الإقرار وتأخذ منه ما تظمن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، ولها أن تأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك . ولما كان من المقرر أيضا أن للحكمة أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من جماع الأدلة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن في طعنه من أن الحكم قضى بادانة الطاعن استنادا إلى أدلة لم يأخذ بها في حق متهمين آخرين وأنه أخذ باعتراف المتهم الأول رغم أنه اعتراف ناقص كما أنه عول على اعتراف المتهم الخامس في الادانة مع أنه عدل عنه لا يعدو ما ينعمه الطاعن في هذا الصدد من أن يكون أمرا يتصل بتقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى ومحاولة مصادرتها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكره أن يكون الإكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل إنه يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين - السرقة والإعتداء - يعتبر فاعلا في الجريمة الأصلية الناتجة من ارتباطها ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه وهو ما دلت عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض استخلاصه لظروف الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق المتهمين اللذين قضى بادانتهم ومن بينهم الطاعن تحصيلها من الأدلة التي أوردها أن أعمال عنف وقعت منهم على المجنى

(٢-١٠-ج)

عليه وخادميه عطلت مقاومتهم وتمت جريمة السرقة نتيجة لذلك مما يترتب عليه أن كلام المتهمين يعتبر مسئولا عن جريمة السرقة بأكراه، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه إن هو لم يبين الأفعال التي وقعت من كل الجناة ويحددها تحديدا. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل. لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، وقطب فراج ، ومجد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين مزام .

(٦٢)

الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ القضائية

(١) عمل . عقوبة .

الالتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول بيان يوم العطلة الأسبوعي
وساعات العمل وفترات الراحة . من قيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة
فيه بقدر عدد العمال عند الإخلال به .

(ب) عمل . نقض . ” حالات الطعن بالنقض ” . ” الخطأ في تطبيق
القانون ” . ” سلطة محكمة النقض ” .

ثبت أن من بين ما أسند إلى المطعون عندهما في الأوراق عدم إمداد سجل
لقيد أجور العمال . استبدال النيابة به خطأ فعلا آخر هو عدم إنشاء سجل خاص
لكل عامل . ادانة المحكمة لهما عن هذا الفعل . خطأ قانوني يستوجب نقض
الحكم وتصحيحه بترتيهما من تلك التهمة .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الإلزام الملقى على صاحب العمل
بوضع جدول بيان يوم العطلة الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة -
من قيل الأحكام التنظيمية التي تهدف المشرع منها إلى حسن سير العمل
واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون
على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس مصالح أفراد العمال
وحقوقهم مباشرة وبالتالي لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة .

٢ - لما كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدهما عدم إعداد سجل لقيد أجور العمال وقد استبدلت به النيابة خطأ فعلا آخر لا صلة للمطعون ضدهما به هو عدم إنشاء سجل خاص لكل عامل ودائهما المحكمة عن هذا الفعل على غير سند من الأوراق مما أوقعها في خطأ قانوني يوجب نقض الحكم في هذا الخصوص وتصحيحه فيما قضى به في تلك التهمة وتبرئة المطعون ضدهما منها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٦٢/٨/٤ بدائرة مركز الحمودية : أولا :- لم ينشئا سجلا خاصا لكل عامل يتضمن البيانات المقررة . ثانيا :- لم يحورا عقود عمل للعمال في المؤسسة . وثالثا :- لم يضعوا على الأبواب الرئيسية وفي الأماكن الظاهرة بالمؤسسة جدولا ببيان يوم الغلق الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٦٩ و ١٢٢ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الحمودية الجزئية قضت حضوريا في ١٩٦٣/١/٢٧ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهمين ١٠٢ ج عن التهمة الأولى و ١٠٢ ج عن التهمة الثانية و ١٢٧٥ ق عن التهمة الثالثة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في ١٩٦٣/٣/١٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليهما ، وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٨ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فتأمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضدهما عن تهمة عدم إنشاءهما سجلا خاصا لكل عامل يتضمن البيانات المقررة بالمادة ٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار

قانون العمل ، وهى واقعة لم يقرها وان كان وصف التهمة كما وردت بورقة التكليف بالحضور قد جرى بها على خلاف ما نسب إلى المطعون ضدهما فى أوراق الدعوى من واقعة أخرى هى قعودهما عن إعداد سجل لقيود أجور العمال مما كان يقتضى من المحكمة تبرة المطعون ضدهما من تلك التهمة بوصفها الذى أقيمت به الدعوى الجنائية . كما أن الحكم قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال لما وقع من المطعون ضدهما من عدم وضعهما على أبواب المؤسسة جدولاً ببيان يوم العطلة الأسبوعى وساعات العمل وفترات الراحة مع أن هذا الالتزام هو من قبيل الأحكام التنظيمية التى ليس فيها ما يمس حقوق العمال مباشرة ومن ثم فلا يجوز القضاء عند مخالفته بتعدد الغرامة المقضى بها .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضدهما لأنهما : (أولاً) لم ينشئا سجلاً خاصاً لكل عامل يتضمن البيانات المقررة (ثانياً) لم يحجرا عقود عمل للعمال فى المؤسسة (ثالثاً) لم يضعوا على الأبواب الرئيسية وفى الأماكن الظاهرة بالمؤسسة جدولاً ببيان يوم الغلق الأسبوعى وساعات العمل وفترات الراحة ، وذلك بالتطبيق للواد ٤٢ و ٤٣ و ٦٩ و ١٢٢ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بتفريغهما ١٠٢ ج عن التهمة الأولى ، ١٠٢ ج عن التهمة الثانية ، ١٢ ج و ٧٥٠ م عن التهمة الثالثة . فاستأنفا ، وقضت محكمة ثانى درجة غيابياً بتأييد الحكم المستأنف فعارضا ، وقضى بالتأييد .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدهما عدم إعداد سجل لقيود أجور العمال وقد استبدلت به النيابة خطأ فعلاً آخر لا صلة للمطعون ضدهما به هو عدم إنشاء سجل خاص لكل عامل — موضوع التهمة الأولى — ودانتهما المحكمة عن هذا الفعل على غير سند من الأوراق مما أوقعها فى خطأ قانونى يوجب نقض الحكم فى هذا الخصوص وتصحيحه فيما قضى به فى تلك التهمة وتبرة المطعون ضدهما منها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال لما وقع من المطعون ضدهما من عدم وضعهما على أبواب المؤسسة جدولاً ببيان يوم العطلة الأسبوعى

وساعات العمل وفترات الراحة — موضوع التهمة الثالثة — مع أن هذا الالتزام الملقى على صاحبي العمل هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالتالي لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به في التهمة الثالثة بإلغاء تعدد الغرامة وتغريم كل من المطعون ضدهما مائة قرش عن هذه التهمة .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح .

(٦٣)

الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ القضائية

(١) تزوير . ” إجراءات الطعن بالتزوير ” .

غرامة التزوير التي يقضى بها إعمالاً لنص المادة ٢٩٨ إجراءات على مدعى التزوير
في حالة الحكم أو التقرير بعدم وجود تزوير . طبيعتها : غرامة مدنية محضه .
هي ليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات . على القاضي أن يحكم
بها كاملة دون الالتفات فيها إلى الظروف المخففة .

(ب) نقض . ” الطعن بالنقض ” . ” المصلحة في الطعن ” .

النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن خصم عادل . اختصاصها بمركز
قانوني خاص . لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام
مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للحكوم عليهم من المتهمين . شرط ذلك :
أن يكون من جهة الدعوى الجنائية .

إنتفاء مصلحة النيابة والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . عدم قبول طعن النيابة
في هذه الحالة .

١ — إنه وإن نصت المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه
في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير
بإلزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً ، إلا أنه من المقرر
أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون
العقوبات ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة

الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها أن يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الاتهام وتتعدد بتعدد المتهمين ويعد الحكم بها سابقة في العود وتنقضي الدعوى بشأنها حتى بعد صدور الحكم الابتدائي بها بكل أسباب إنقضاء الدعاوى الجنائية كالتقادم الجنائي والعفو الشامل والوفاء وينفذ بها بالإكراه البدني . وهي في هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التي تتميز بخصائص أخرى عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حداً لإنكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر إلزام مدعي التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على إيجاده نزاهة كان في الامكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعي بتزويرها فهي غرامة مدنية محضه يحكم بها القاضي كاملة . ولا محل للإلتفات فيها إلى الظروف المخففة ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية للفصل الثامن من قانون الإجراءات الجنائية في شأن دعوى التزوير الفرعية من أن المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعي التزوير إذا ترتب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه القانون على مدعي التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن إيقافها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام العام وللمحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ذلك أن هذه الغرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمادى في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقاباً على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى لا يوجب وقفها حتماً وليس فعلاً مجرمًا . ولأن ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنياً كالتعويض وغيره . وقانون العقوبات حين يؤثم فعلاً فإنه ينص على مساءلة مقترفه بلفظ العقاب أو الحكم ، وكذلك الحال في قانون الإجراءات الجنائية في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه بجرائم الامتناع عن الحلف أو تأدية الشهادة أو غيرها . ومن ثم فإن وصف غرامة التزوير بأنها جزاء يلزم به مدعي التزوير هو أدنى إلى مراد الشارع في التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

٢ — الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتوسعي في تحقيق

موجبات القانون ، إلا أن شرط ذلك أن يكون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصالحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى . ولما كان خطأ الحكم المطعون فيه بعدم إيقاع غرامة التزوير المدنية على المتهم بفرض توافر شرطي توقيعها ليس متصلاً بالدعوى الجنائية أو بالنيابة العامة كسلطة اتهام أو بطلب من طلباتها ولا مصلحة لها أو للتهمة في الطعن عليه على أساس انطوائه على هذا الخطأ .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بندر المنصورة ضد المطعون ضده بعريضة أعلنت إليه قال فيها إنه بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦١ أصدر المتهم له شيكا بمبلغ ٢٥ ج على البنك العربي (فرع المنصورة) خصماً من حسابه الجاري وبالرجوع إلى البنك المذكور اتضح أنه ليس له حساب جاري . وطلب عقابه بالمسدين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له قبله بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ، فعارض المتهم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستئناف في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي ذلك تقول إنه بعد أن طعن المتهم بتزوير توقيعه على الشيك موضوع الدعوى ورأت المحكمة وجهها للسير في تحقيق التزوير أحالت الأوراق للنيابة العامة وأمرت بوقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة ثم قضت بإدانة المتهم بجريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب بناء على ما تبين لها من تحقيق النيابة من أنه ثبت من تقرير قسم أبحاث التزوير أن توقيع المتهم على هذا الشيك صحيح وصادر منه وذلك دون أن تحكم عليه بغرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مما يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٨ وإن نصت على أن في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بإلزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها ، إلا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها أن يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الاتهام وتتعدد بتعدد المتهمين وبعد الحكم بها مسابقة في العود وتنقض الدعوى بشأنها حتى بعد صدور الحكم الابتدائي بها بكل أسباب انقضاء الدعاوى الجنائية كاللقدام الجنائي والعفو الشامل والوفاة وينفذ بها بالإكراه البدني . وهي في هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التي تتميز بخصائص أخرى عكسية لما تقدم . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حدا لإنكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر إلزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على إيجاده نزاعا كان في الإمكان حسمه لو أقرب بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة ولا محل للالتفات فيها إلى الظروف المخففة . ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للفصل الثامن من قانون الاجراءات الجنائية في شأن دعوى التزوير الفرعية من أن المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير إذا ترتب على طعنه إيقاف

الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه . أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبها القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن إيقاعها بوصفها جزاء هو أمر متعلق بالنظام العام ومحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ذلك أن هذه الغرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التماادي في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما . ولأنه ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنيا كالتعويض وغيره . وقانون العقوبات حين يؤثم فعلا فإنه ينص على مساءلة مقترفه بلفظ العقاب أو الحكم ، وكذلك الحال في قانون الإجراءات الجنائية في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه بجرائم الامتناع عن الحلف أو تأدية الشهادة أو غيرها ، ومن ثم فإن وصف غرامة التزوير بأنها جزاء يلزم به مدعى التزوير هو أدنى إلى مراد الشارع في التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية . وأنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون إلا أن شرط ذلك أن يكون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ، لما كان ما تقدم ، وكان خطأ الحكم المطعون فيه بعدم إيقاع غرامة التزوير المدنية على المتهم بفرض توافر شرطي توقيعها ليس متصلا بالدعوى الجنائية أو بالنيابة العامة كسلطة إتهام أو بطلب من طلباتها ولا مصلحة لها أو للمتهم في الطعن عليه على أساس انطوائه على هذا الخطأ . لما كان ذلك ، فإن الطعن لا يقبل لعدم تحقق مصلحة منه لاحد من الخصوم .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(٦٤)

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” ما لا يوفره ” .
حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب ” .

الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . إتصاله بالولاية . جواز إثارة
في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وهذه المحكمة
القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن
يكون ذلك لمصلحة الطاعن .

(ب) حكم . ” تسييبه . تسييب معيب ” . إثبات . ” إقرار ” . إكراه .

وجوب عدم التعويل على الإقرار — ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه
كأننا ما كان قدره . مثال .

١ — إن مادفع به الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة لأنه لم يبلغ
من العمر خمس عشرة سنة كاملة وإن كان متصلا بالولاية ويجوز إثارة في أية
مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هذه
المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم
المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
النقض ، إلا أنه بالصورة التي أثير بها هذا الدفع ومع خلو المستندات المقدمة

من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج رسمي من دفتر المواليد يثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فإنه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

٢ — من المقرر أن الإقرار يجب ألا يغول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . ومن ثم كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد دفع أمامها بطلان الإقرار وقدم لها الدليل من وجود إصابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التي قيل بصورها عنه ، أما وقد نكلت عن ذلك فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأتهما في يوم ١٩٦٢/٧/٢٤ بدائرة قسم الجيزة: سرقا الحمام المبين بالمحضر لشهاب غالى نبيل من منزله المسكون . وطلبت توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جناح الجيزة قضت غيابيا بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بحبس كل منهما شهرين مع الشغل والنفاذ . فعارض المتهم (الطاعن) وقضى في معارضته بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم (الطاعن) . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة قد شابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقام على إجراءات باطلة من شأنها أن تؤثر فيسه ذلك بأنه اعتق أسباب الحكم

الصادر من محكمة أول درجة الذي حول في القضاء بادانته على الإقرار المعزو إليه بمحضر ضبط الواقعة على الرغم من بطلان هذا الإقرار الذي كان وليد إكراه دلت عليه الإصابات الموصوفة بتحقيقات النيابة وبتقرير الطبيب الذي ندبته النيابة للكشف عليه ومع ذلك وعلى الرغم من دفعه ببطلان ذلك الإقرار بالمذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ولم يثبت أو ينفى . هذا بالإضافة إلى أن كلا من حكى محكمة أول وثاني درجة قد صدر من محكمة غير مختصة ولا تتعد لها ولاية الفصل في الدعوى الجنائية المقامة عليه إذ أنه حدث ولم يكن يبلغ من العمر - وقت وقوع الجريمة المنسوبة إليه - خمس عشرة سنة كاملة - وهو ما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لواقعة الدعوى أشار إلى اعتراف الطاعن بمحضر ضبط الواقعة بمقارفته جريمة السرقة بالاشتراك مع المتهم الآخر في الدعوى الذي أنكر ما أسنده إليه الطاعن ثم انتهى إلى القول بثبوت التهمة قبل كل من المتهمين من اعتراف أولهما (الطاعن) بمحضر الضبط وإرشاده عن المكان الذي ارتكبا فيه جريمتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن دفع بمذكرة قدمها للمحكمة الاستئنافية بجلسته ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٤ ببطلان الإقرار الصادر منه بمحضر ضبط الواقعة نتيجة لما صبه عليه ضابط المباحث من اعتداء وما أوقعه به من تعذيب خلف بجسمه الإصابات التي ناظرها وكيل النيابة وأثبتها الطبيب الكشاف بتقريره المرفق بالجنحة رقم ٤٦٩٩ لسنة ١٩٦٣ مستأنف الجيزة المضمومة للأوراق وطالب لذلك بإهدار الدليل المستمد من اعترافه لبطلانه ومع ذلك فإن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه - الذي تبنى أسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى الذي حول أساسا في القضاء بالإدانة على ذلك الإقرار - دون أن تعرض لهذا الدفع أو تشير إليه بما يثبت أو ينفى . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن الإقرار يجب ألا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره ، فكان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد دفع أمامها ببطلان الإقرار وقدم لها الدليل من وجود إصابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه

وتبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التي قيل بصدورها عنه ، أما وقد نكلت عن ذلك ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن ، دون أن ينسحب أثر الطعن إلى المتهم الآخر أحمد محمد حسن أبو زيد الذي لم يستأنف الحكم الابتدائي ولم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة لأنه لم يكن يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة فإنه وإن كان هذا الدفع متصلا بالولاية ويجوز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هذه المحكمة فيه من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه بالصورة التي أثير بها هذا الدفع ومع خلو المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة من مستخرج وسمى من دفتر المواليد يثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع الجريمة خمس عشرة سنة كاملة ، فإنه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة البداية الابتدائية للفصل فيها مجددا من دائرة مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الشاذلي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حجازي ، ونصر الدين هزام .

(٦٥)

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) مواد مخدرة . حكم . " تسليبه . تسليبه غير معيب " .

القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات
بلواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات ، إلا أن المذرع لم يشأ أن يورد تهريفا
محددا للإدمان أو أن يقره بدلول طبي معين . انصاحه بذلك من رغبته في تعميم
مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة .

الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد
حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة . مادامت
القيود الأخرى المتصوص ماها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون سالف
الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقديمها بدليل معين . لما أن تبين حالة الإدمان من
كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضاءها في ذلك
على أسباب سائغة .

(ب) مواد مخدرة . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في
تطبيق القانون " .

إجازة القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ للحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة .
إناطته باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة
بشرط ألا تقل عن سنة ثمورولا تجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة إيداع
المطعون ضده بالمصحة . خطأ في تطبيق القانون .

١ — اختط القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في المواد من ٣٣ الى ٣٨
منه خطة تهدف الى التدرج في العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى

ترديه في هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي تتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها . فشدد العقاب في جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة في جرائم التعاطي فحدد عقوبتها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ ج الى ٣٠٠٠ ج وأجاز في الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور . ثم استحدثت في الفقرة الثالثة تدبيرا احترازيا يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات بغير نصها ” ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الإفراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة“ وحدد في الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة ، وحظر في الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من لم يمض على نروجه منها أكثر من خمس سنوات . والقانون وإن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازي إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محددًا للإدمان أو أن يقرنه بمداول طبي معين فعبّر بذلك عن أن رغبته في تعميم مداوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . ولما كان الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه ، فيحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه بالمصحة ، مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة في حقه ، وهي في ذلك غير مقيدة بدليل معين بل إن لها أن تبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضاءها في ذلك على أسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت إدمان المطعون ضده إلى إقراره في التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطي المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف

وسائع في ثبوت إدمانه ، ولاينال من سلامة تدليل الحكم عدم إيضاحه ماهية سوابق المطعون ضده مادامت الطاعة لاتنازع في أنه سبق الحكم عليه بعقوبتين في إحراز مخدرات إحداها بقصد التعاطي ، ومن ثم فإن ماتناه الطاعة على الحكم من قصور في التسبيب لا يكون له محل .

٢ - أجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة وأناط بالجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات - والمشكلة وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولاتجاوز السنة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نص في منطوق الحكم على إيداع المطعون ضده المصحة لمدة سنة . فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بإيداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات الافراج عنه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية : أحرز جوهرًا مخدرا " أفونا " وكان ذلك بقصد التعاطي وبدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١/١ - ٢ ، ٣٧ - ٢ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول ١ المرفق . فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام بإيداع المتهم إحدى المصحات المنشأة لمعالجة مدمنى تعاطي المخدرات وذلك لمدة سنة ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز جواهر مخدر بقصد التعاطى وقضى بإيداعه إحدى المصحات المنشأة لمعالجة مدمني المخدرات لمدة سنة قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم ركن في إثبات إدمان المطعون ضده إلى إقراره وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل قاصر إذ فضلا عن أن الحكم لم يفصح عن ماهية هذه السوابق فإن الثابت منها أنه سبق الحكم على المطعون ضده بعقوبتين لإحراز مخدرات إحداهما فقط بقصد التعاطى وبالإضافة إلى هذا فإن الإدمان لا يستفاد من مجرد تكرار التعاطى وإنما هو معرف طبيا بأنه الاعتياد على تعاطى عقار يؤثر على الجهاز العصبي المركزي بحيث يحدث حالة غير عادية من التنبيه أو التخدير ويترتب على الامتناع عن تناوله أعراض عضوية تقتضى لثبوتها فحصا طبيا وهو أمر فنى لا تستطيع المحكمة أن تشق بنفسها الطريق إليه مما كان يقتضيها تحقيقه عن طريق أهل الخبرة . ومن ناحية أخرى فقد أخطأ الحكم في تطبيق القانون إذ قضى بإيداع المطعون ضده المصحة لمدة سنة على خلاف نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى أناطت باللجنة المختصة بمبحث حالة المودعين بالمصحات تقدير مدة الإيداع في الحدود التى رسمها القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بينما كان الملازم أول فهمى كامل إبراهيم ضابط مباحث مركز طنطا المشتدب عائدا في صباح يوم ١٩٦٢/٨/٢٨ من ناحية كفر أبو داود وأثناء سيره على الطريق السريع مصر - طنطا وبصحبه الشرطى السرى عبد المجيد محمد إبراهيم إذ شاهد شخصا يركب دراجة وما أن رآها هذا الأخير حتى ارتبك ونزل من على الدراجة ثم وضع يده في جيب جلاببه الأيمن وأخرج منه لفافة من ورق السلوفان وألقى بها فسارع إلى ضبط المتهم واللفافة التى تبين له من فحصها أنها تحتوى على قطعة من الأفيون ثبت أنها تزن ١,٧٠ جراما ولما واجه الضابط المتهم حسن إبراهيم النجار - المطعون ضده - بهذا المخدر المضبوط اعترف له المتهم بإحرازه بقصد

التعاطى بسبب ضعف صحته“ وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة الضابط والشرطى السرى واعتراف المتهم وتقرير معامل التحليل بمصلحة الطب الشرعى وحصل الحكم مؤدى الاعتراف فى قوله : ” اعترف المتهم بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة أنه كان يحوز المخدر المضبوط وأنه يتعاطاه بسبب مرضه وأنه قد اشتراه من شخص بناحية نфия ولم يفصح عن اسم من باعده“ ثم خلص الحكم إلى إدانة المطعون ضده وقضى بإيداعه المصحة لمدة سنة فى قوله : ”لأنه لما كان ثابتاً من أقوال المتهم وصحيفة سوابقه أنه مدمن على تعاطى المخدرات مما ترى معه المحكمة أعمال الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠“ . لما كان ذلك ، وكان القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد اختط فى المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبة تبعاً لخطورة الجانى ودرجة إثمه ومدى ترديه فى هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة إخراج المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها فشدد العقاب فى جرائم الحلب والاتجار وخفف العقوبة فى جرائم التعاطى فحدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ ج إلى ٣٠٠٠ ج وأجاز فى الفقرة الثانية استعمال الظروف القضائية المخففة وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور ثم استحدثت فى الفقرة الثالثة تدبيراً احترازياً يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت إدمانه على تعاطى المخدرات بخرى نصها ” ويجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت إدمانه على تعاطى المخدرات إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الإفراج عنه ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة“ . وحدد فى الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة وحظر فى الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات . لما كان ذلك ، وكان القانون وإن استلزم ثبوت إدمان الجانى على تعاطى المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازى إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفاً محدداً للإدمان أو أن يقرنه بمداول طبي معين فعبّر بذلك عن رغبته فى تعميم

مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة ، ولما كان الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه ، فبحسب المحكمة أن تتحقق بأنها يصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة ، مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة في حقه ، وهي في ذلك غير مقيدة بدليل معين بل إن لها أن تتبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضائها في ذلك على أسباب سائفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت إدمان المطعون ضده إلى إقراره في التحقيق وبجلسة المحاكمة يتعاطى المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف وسائغ في ثبوت إدمانه ، ولا ينال من سلامة دليل الحكم عدم إفصاحه عن ماهية سوابق المطعون ضده مادامت الطاعنة لا تنازع في أنه سبق الحكم عليه بعقوبتين في احراز مخدرات أحدهما بقصد التعاطي ، ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قصور في التسيب لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن جاء سديدا في القانون إذ قضى بإيداع المطعون ضده المصحة إلا أنه لم يبالف التوفيق بتحديدته في منطوق الحكم مدة الإيداع ، ذلك بأن القانون أجاز للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة وأناط بالجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات — والمشكلة وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون — تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نص في منطوق الحكم على إيداع المطعون ضده المصحة لمدة سنة ، فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بإيداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات الإفراج عنه .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(٦٦)

الظعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ القضائية

(١) جريمة . "الجريمة المستحيلة" . نصب . شروع .

متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون
الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل .
مثال .

(ب) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

إدانة الطاعن بالاشتراك مع متهم آخر في التزوير والتقليد لا يتعارض مع اعتباره
مجنيا عليه في جريمة النصب التي دين بها المتهم الآخر . طالما أن وقوع هذه الجريمة على
ما استظهره الحكم كان لاحتمال لاتفاق على التزوير والتقليد .

(ج) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض
الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قاعدته المحكمة .

(د) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "اعتراف" .

أما الأحكام الجنائية : هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها .
للمحكمة الأخذ باعتراف متهم على متهم آخر في التحقيقات . ما دامت قد اطمانت إليه ،
ولو عدل عنه بالجلسة .

١ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما إذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قدم الأوراق المزورة الى موظفى مؤسسة مديرية التحرير تأييدا لزعمة الكاذب بتوريد أجهزة استقبال إذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لادخل لإرادته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .

٢ - إن إدانة الطاعن بالاشتراك مع متهم آخر في التزوير والتقليد لا تتعارض مع اعتباره مجنيا عليه في جريمة النصب التي دين بها المتهم الآخر طالما أن وقوع هذه الجريمة على ما استظهره الحكم كان لاحقا للاتفاق على التزوير والتقليد .

٣ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

٤ - من المقرر أن أساس الأحكام الجنائية هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها ، وللمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات مادامت قد اطمأنت إليه ولو عدل عنه بالجلسة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩/٤/١٩٥٩ بدائرة قسم ثان الجيزة محفظة الجيزة : أولا - المتهم الأول : (١) ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي (قسمة وارد رقم ٨٠٧٣٢٥ ومحضر صرف وإذن صرف رقم ١٢١٨) نسب صدورهما إلى مؤسسة مديرية التحرير وذلك بأن اصطنع هذه المحررات وملاها ببياناتها متحلا صفة أمين مخازن المؤسسة المذكورة ووضع عليها إمضاءات نسبها

كذبا إلى موظفي المؤسسة المختصين وختمها بخاتم مزور طذه المؤسسة

٢- قلد ختم الإحدى المصالح الحكومية وهو ختم مؤسسة مديرية التحرير واستعمله بالتوقيع به على المحررات سالفه الذكر (٣) تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو بإذن منها ذلك بأن اتحل بغير حق صفة أمين مخازن مؤسسة مديرية التحرير (٤) توصل بالاحتيال إلى الاستيلاء على المبلغ النقدي المبين بالمحضر والملوك للمتهم الثاني وكان ذلك باتخاذ صفة غير صحيحة وإستعمال طرق إحتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود واقعة مزورة بأن إدعى أمام المتهم المذكور أنه أمين مخازن مؤسسة مديرية التحرير وأنه موفد من قبل المختصين بالمؤسسة المذكورة للتعاقد معه على صفقة وهمية خاصة بها واقتسام قيمة الصفقة فيما بينهم وتمكن بذلك من الاستيلاء على المبلغ سالف الذكر ، (ثانيا) المتهم الثاني : (١) اشترك بطريق الاتفاق مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمتين الأولى والثانية بأن اتفق معه على ارتكاب التزوير سالف الذكر وتقليد ختم مؤسسة مديرية التحرير والتوقيع به على المحررات المزورة فوقعت الجريمتان بناء على هذا الاتفاق (٢) استعمل المحررات السالفة بأن قدمها للمختصين بمؤسسة مديرية التحرير لصرف مبلغ ٥٦٨١ جنيها قيمة أجهزة لاسلكية إدعى أنه وردها للمؤسسة مع علمه بتزويرها (٣) شرع في الاستيلاء على المبلغ النقدي سالف الذكر من مؤسسة مديرية التحرير وكان ذلك باستعمال طرق إحتيالية من شأنها إيهام المختصين بالمؤسسة بوجود واقعة مزورة بأن إدعى أمامهم أنه قام بتوريد أجهزة لاسلكية للمؤسسة بناء على تعاقد سابق وقدم المحررات المزورة سالفه البيان وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو اكتشاف الموظفين نزوير هذه المحررات .

وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بالمواد ١٥٥ ، ٢٠٦/٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم الثاني بالمواد ٢٠٦/٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢/٤٠ ، ٤١ ، ٢١٤ ، ٣٣٦ ، ٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثاني فقط .

أولا : — بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين
ثانيا : — بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك عن تهمة الاشتراك
في جريمة تزوير والتقليد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو الفساد في الاستدلال والتناقض والقصور في التسبيب
والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالاشتراك مع
المتهم الأول في ارتكاب جرائم تزوير وتقليد محررات رسمية واستعمالها مع علمه
بتزويرها وفي الوقت نفسه اعتبره مجنيا عليه في جريمة النصب التي دان بها المتهم
الأول مع أن تزوير المحررات وتقليد الختم إنما كانا من بين الطرق الاحتمالية التي
استعملها المتهم الأول في خديعته وحمله على تسليم ماله مما لا يستقيم معه القول
بتوافر ركن العلم في حقه ، وقد اقتصر الحكم على ذكر رواية واحدة للمتهم الأول
اعترف فيها على الطاعن بالإشتراك معه في التزوير مع أن لهذا المتهم رواية أخرى
أصر عليها بجلسة المحاكمة نفى فيها عن الطاعن العلم بالتزوير وقد أغفلها الحكم مع
أنها هي الأجدر بالتصديق . كما استظهر الحكم علم الطاعن بالتزوير من اعتراف
المتهم الأول عليه على الرغم من عدوله عنه بجلسة المحاكمة واتخذ من قول الطاعن
بأنه ذهب إلى مؤسسة التحرير للاستيثاق من صحة الأوراق المزورة دليلا على علمه
بالتزوير مع أن هذا القول ينفي العلم به . هذا إلى أن الحكم دان الطاعن بالشروع
في النصب على الرغم من أن إتمام الجريمة كان مستحيلا إذ أن الأوراق التي قدمها
الطاعن إلى مؤسسة التحرير كانت مزورة وليس لها أصل بالمؤسسة وقد قطع مدير
المشتريات بها بتزويرها بمجرد النظر إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : ” إنها تتحصل
في أن المتهم الأول شديد هاشم الحديدي توجه في يوم ١٩/٤/١٩٥٩
إلى محل تجارة المتهم الثاني سيد حامد الخياط (الطاعن) المعداد لبيع
إجهزة الراديو بدائرة قسم ثان الجيزة وأوهمه بأنه يعمل أمينا لمخازن مؤسسة

مديرية التحرير وبأنه موفد من قبل المختصين بالمؤسسة المذكورة للتعاقد معه على صفقة وهمية وهي توريد ٢٣٠ جهاز راديو واقتسام هذه الصفقة فيما بينهم فوافق المتهم الثانى على ذلك واتفق مع الأول على أن يصطنع الأخير أوراقا مزورة ينسب صدورهما إلى المؤسسة المذكورة فاصطنع إيصالا رقم ٨٠٧٧٢٥ بسداد مبلغ ٥٦ ج و ٨١٠ م ومحضر فحص رقم ٢١٨ عن فحص أجهزة الراديو وكذلك إذن صرف رقم ٢١٨ ووقع عليها بإمضاءات نسبها كذبا إلى موظفى المؤسسة المختصين وختمها بخاتم مزور لهذه المؤسسة قام بتقليده بواسطة الجمع وتسلم المتهم الثانى هذه الأوراق المزورة وقدمها إلى مؤسسة مديرية التحرير فى يوم ١٩٥٩/٥/٣ مع علمه بتزويرها وذلك لصرف مبلغ ٥٦٨١ ج قيمة تلك الأجهزة مدعيا أنه قام بتوريدها بناء على تعاقد سابق إلا أنه تبين للمختصين فى المؤسسة تزوير هذه الأوراق وعدم صحة الصفقة التى ادعى المتهم الثانى أنه قام بها وقد تمكن المتهم الأول إبان ذلك من الاستيلاء على مبالغ من النقود من المتهم الثانى بطريق النصب إذ أدخل فى روعه أن أذونات الصرف الخاصة بثمن الصفقة الوهمية المذكورة يستحق عليها مبلغ ٥٦ ج و ٨١٠ م قيمة الدفع وكذلك طلب منه دفع مبلغ ٢٤ ج ٧٠٠ م ثمن جهاز راديو زاعماله أنه إجراء ضرورى لدفع قيمة تلك الصفقة وكذلك مبلغ يصل إلى الخمسين جنيها قيمة المصاريف التى ادعى أنه أنفقها ولما أبلغت النيابة بعد ذلك بالحادث باشرت تحقيقه وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق المتهمين أدلة مستمدة من أقوال وكيل الادارة المالية بمؤسسة التحرير ومدير إدارة المشتريات بها ، ومما دل عليه الاطلاع على الأوراق المزورة وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومن اعتراف المتهمين وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . وبعد أن بين الحكم مؤدى هذه الأدلة خلص إلى ثبوت التهمة فى حق الطاعن بقوله : "إنها ثابتة من اعتراف المتهم الأول باتفاقه معه على إتمام الصفقة واعترافه هو نفسه باتفاقه على إتمام الصفقة الوهمية وتقديمه الأوراق المزورة إلى الشاهد كمال الدين مختار راغبا فى صرف القيمة المدونة بتلك الأوراق ، ولا يقدح فى هذا أن المتهم الأول حصل منه بطريق الاحتيال على مبالغ وصفها بأنها مصروفات ودمغات على الأوراق ذلك بأن هذا الاستيلاء كان لاحقا للاتفاق على إتمام الصفقة وإعداد الأوراق المزورة ولا تنافر بين واقعتى التزوير المتفق بين المتهمين على ارتكابها وبين استيلاء المتهم الأول على المبلغ

من المتهم الثاني بطريق الاحتيال . لما كان ذلك ، وكانت إدانة الطاعن بالاشتراك مع المتهم الأول في التزوير والتقليد لا تتعارض مع اعتباره مجنيا عليه في جريمة النصب التي دين بها المتهم الأول طالما أن وقوع هذه الجريمة على ما استظهره الحكم كان لاحقا للاتفاق على التزوير والتقليد ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وهو ما خلا منه الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أساس الأحكام الجنائية هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها ، وللمحكمة أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات ما دامت قد اطمأنت إليه ولو عدل عنه بالجلسة . وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق في ارتكاب جريمة التزوير وهو ما يكفي في بيان علمه بهذا التزوير . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة لا تعتبر مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما إذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قدم الأوراق المزورة إلى موظفى مؤسسة مديرية التحرير تأييدا لزعمه الكاذب بتوريد أجهزة استقبال إذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة ، وكان لا جدوى مما يثيره الطاعن في شأن الشروع في جريمة النصب مادام الثابت من الحكم أنه لم يدنه بهذا الوصف . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . ”الإجراءات أمامها“ .

إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنايات ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .

(ب، ح، د) دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع“ . ”مالا يوفره“ .

(ب) عدم حضور المحامي الموكل من المتهم وبحضور محام آخر عنه سمعت المحكمة مرافقته . لا إخلال بحق الدفاع . مادام المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الإجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(ج) اعتماد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده ، أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(د) قول الطاعن بأنه كان محبوسا . لا يلزم منه استحالة إتصاله بمحاميه . كان في وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها .

(هـ) حكم . ”تسببيه . تسبیب غیر معیّب“ .

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها إستقلالاً . كذاية الرد الضمني .

١ — لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنايات أن تمارد المحاكمة أمام الدائرة ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره

أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة — كشرط لصحة الإجراءات — بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .

٢ — من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، ولا يعد ذلك إخلالا بحق الدفاع ، ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

٣ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع إذ نذبت المحكمة بجلسة المحاكمة محاميا آخر — خلاف المحامي المنتدب الذى تخلف عن الحضور — ترفع في الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها لا يكون له محل .

٤ — إن ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوسا لا يلزم عنه استحالة إتصاله بمحاميه ، إذ كان في وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التى أعلن بها ، وهو إذ لم يفعل فليس له أن ينعى على إدارة السجن إهمالا أو تقصيرا في هذا الشأن .

٥ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا — بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التى استند إليها الحكم في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/٦/٤ بدأ ترد قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : ضرب ميخائيل بارح عبد الشهيد عمدا بدبشك بندقية على ساعده الأيمن فأحدث به الاصابة الميمنة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة

مستديمة لتسهيل برؤها هي إعاقة في حركة ثنى مفاصل المرفق الأيمن وكذلك في حركة كعب و بطح هذا السامد الأمر الذي يقلل من كفاية المصاب على العمل بنحو ١٢ ٪ و طلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الإتهام بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن كان قد وكل محاميا للدفاع عنه ثم فوجيء بتحديد جلسة للمحاكمة أمام هيئة أخرى غير الهيئة التي أصدرت الحكم الغيابي . وإذا كان الطاعن قد قدم للمحاكمة محبوسا فلم يتمكن من إخطار محاميه في الوقت المناسب للدفاع عنه — وكان المحامي المتدب لم يحضر بجلسة المحاكمة ، فقد نذبت المحكمة في الجلسة ذاتها محاميا آخر ترفع في الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية لم يستوجب في مواد الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام الدائرة ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم — في حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة — كشرط لصحة الإجراءات ، بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن من وجوب نظرها أمام الهيئة ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوسا لا يلزم عنه استحالة اتصاله بمحاميه إذ كان في وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التي أعلن بها وهو إذ لم يفعل فليس له أن ينعى على إدارة السجن إهمالا أو تقصيرا في هذا الشأن . وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن الطاعن حضر أمام محكمة الجنايات وسارت المحكمة في إجراءات المحاكمة فسمعت أقوال

المجنى عليه وأمرت بتلاوة أقوال الشهود الغائبين ثم أبدى المحامى المتدب أوجه دفاعه عن الطاعن . ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامى المتدب أو أنه طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحامى الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبدأ اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . هذا إلى أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته . ولما كان المحامى المتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال كما انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وبينا لذلك يقول الطاعن إن الحكم إذ دانه بجريمة العاهة المستديمة قد استند إلى أقوال المجنى عليه بالجلسة ومؤداها أنه تعرف على الطاعن من صوته مع أن هذه الأقوال جاءت متناقضة مع أقواله الأولى في التحقيقات مما يشكك في صحة هذا الاستعراف . كما عول الحكم على أقوال باقى شهود الإثبات اطمئنا منه إلى صحتها على الرغم مما تمسك به الطاعن من أن الحادث وقع في الظلام وفي وقت تكون الرؤية فيه متعذرة إن لم تكن مستحيلة ، ومع ما لهذا الدفاع من أهمية بالغة فقد أطرحه الحكم دون أن يعنى بتمحيصه أو الرد عليه ردا سائغا . فضلا عما تقدم فقد أغفلت المحكمة تلاوة أقوال أحد الشهود الغائبين مع أن تلاوتها كان أمرا متعينا في هذه الحالة مما يعيب إجراءات المحاكمة بما يبطلها ويستوجب نقض الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة كافية وسائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وقد استمدتها من أقوال المجنى عليه وباقى الشهود الذين جاءت أقوالهم مؤيدة بما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من عاهة مستديمة بالمجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا تثريب عليها إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً — بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الادانة وكان ما يثيره الطاعن من الاخلال بإجراءات المحاكمة لعدم تلاوة أحد أقوال الشهود الغائبين غير مسديد ذلك بأنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ، أن المدافع عن الطاعن اكتفى بمناقشة أقوال الشهود الغائبين وقد أمرت المحكمة بتلاوتها . ولما كان من المقرر أنه وإن كان الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة إلا أنه يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشهود في التحقيق الابتدائي إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب كان أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً بالسكوت عن التمسك بسماع الشاهد وذلك عملاً بحكم المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ التي حصلت إجراءات المحاكمة في ظله ، هذا إلى أن تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الاجازات التي خولها القانون للمحكمة ولا يترتب على مخالفتها البطلان إلا إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .

وحيث إنه لما تقدم كاه ، لا يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين المرعي ، ومحمد صبري ، ومحمد نور الدين هويس ، ونصر الدين عزام .

(٦٨)

الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ القضائية

دعوى جنائية . "تحريكها" . "تحريك جرائم الجلسات" .

حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية . شروطه : وقوع الجنبه أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها ، وبأن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها . تراخي اكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة . نظرهما يكون وفقاً للقواعد العادية . لا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . المادتان ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ إجراءات .

إذ نصت المادة ١/٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا وقعت جنبه أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم" . ونصت المادة ٢٤٦ على أن "الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون نظرهما وفقاً للقواعد العامة" . فقد دل الشارع بذلك على أن حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجنبه أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها وبأن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها . كما دل على أنه إذا تراخي اكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة فإن نظرهما (الجنبه أو المخالفة) يكون وفقاً للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . ولما كان الأصل أن النيابة العامة هي صاحبة الدعوى الجنائية وهي التي تملك تحريكها ومباشرتها وكان ما خوله الشارع للمحاكم — لاعتبارات قدرها — من حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم الجلسة أمر استثنائي ، فإنه ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أن محكمة أول درجة

(م-١١-ج)

لم تنبّه إلى ما أثبتته الطاعن بمحضر الجلسة إلا بعد انتهاء الجلسة ومغادرة قاعتها إلى غرفة المداولة وانصراف السيد وكيل النيابة وكذا كاتب الجلسة ولم تعلم به إلا في غرفة المداولة . وما أتاه الطاعن من تماسك بالسيد القاضي إنما كان كذلك في غرفة المداولة ولم تكن الجلسة منعقدة، وكانت الجلسة بمعناها الصحيح لا تكون إلا في خلال الوقت المعين لنظر القضية أو المسائل المعروضة على هيئة المحكمة في المكان المعد خصيصا لهذا الغرض . وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن انتهاء انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند قفل باب المرافعة فيها . وأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت المرافعة فيه منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم الدعوى عنها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ إجراءات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في مجال الرد على الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية إلى أن الجريمة تعتبر واقعة في الجلسة حتى إذا وقعت أثناء اجتماع القضاة للمداولة يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه مع القضاء بقبول الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة دير مواس : تعدى على هيئة المحكمة أثناء نظر قضية اللجنة رقم ٣٦١٣ سنة ١٩٦٢ دير مواس . وطلبت عقابه بالمادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات . ومحكمة دير مواس الجزئية قضت حضوريا في ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة إهانة هيئة المحكمة قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على بطلان في الإجراءات . ذلك بأنه قضى برفض الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى العمومية بمعرفة المحكمة على الرغم من أن المحكمة لم تقم الدعوى حال انعقاد الجلسة وإنما أقامتها بغرفة المداولة وبعد انقضاء الجلسة مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله . . . "إنه أثناء نظر قضية اللجنة رقم ٣٦١٣ سنة ١٩٦٢ ديمواس . . . أثبت كاتب الجلسة "الطامن" المتدب لحضورها بالمحضر عبارات في خفلة من المحكمة ودون علمها وبيانها كالآتي "وهنا وجهت المحكمة ألقاظا نابية الى كاتب الجلسة بقولها ارفع الجلسة وينعل أبو شكلك " وذلك كله أثر ما لاحظته المحكمة عند دخولها قاعة الجلسة من أن الكاتب المتهم لم ينتصب واقفا وقفة كاملة فضلا عن جلوسه بمقعده قبل أن تجلس المحكمة . واتتهى الأمر عند هذا الحد واستمرت المحكمة في نظر القضايا المطروحة عليها حتى نهايتها ثم غادرت القاعة الى غرفة المداولة لإتمام الفصل في تلك القضايا . وكذا وكيل النيابة الذي مثلها وهو الأستاذ وبعد ذلك توجه الكاتب المتهم إلى السيد وكيل النيابة الأستاذ وعرض على مسامعه ما وقع بالجلسة وأطلعته على ما أثبتته في محضرها طبقا لما سلف بيانه . فرأى سيادته مقابلة السيد القاضي وعرض عليه ما فعله الكاتب المتهم وما أن اطلع سيادته على العبارات التي نسبها إليه حتى اعتبرها إهانة واعتداء على المحكمة وأعقب ذلك استدعاء الكاتب المتهم الى مكتبه لسؤاله عما فعله ثم عنقه وبعد ذلك تماسكا وشاهد السيد وكيل النيابة الأستاذ يد سيادته على وجه المتهم . وبعد ذلك استدعى كاتب آخر للجلسة وبحضور النيابة استجوب الكاتب المتهم ووجه إليه تهمة إهانة المحكمة والاعتداء عليها إعمالا لنص المادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات ثم قضى فورا بحبسه شهرين مع الشغل والنفاذ إعمالا لنص المادة ٢٤٤ . ١ . ج .

المادة ٢٩١ مرافعات". ثم عرض الحكم إلى الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية وأطرحه في قوله : "وحيث إنه عن الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية بغرفة المداولة والذي أثارته النيابة العامة وتابعها المتهم فيه مردود عليه بأن تحريك الدعوى ضد المتهم عن جريمة من جرائم الجلسة قد اختلفت فيه آراء الفقهاء — فيرى فريق منهم أن جريمة الجلسة التي تقع على المحكمة لا تحرك إلا في الجلسة وأثناء انعقادها وأنه إذا وقعت في غرفة المداولة فإنها ترفع بالطرق العادية طبقا للمادة ٢٤٦ . أ . ج ويرى فريق آخر أن للحاكم الجنائية أن تحرك الدعوى وتحكم في جميع الجناح والمخالفات التي تقع في جلساتها . وأن الجريمة لا تعتبر واقعة في الجلسة أثناء جلوس القضاة فقط بل تعتبر كذلك إذا وقعت أثناء اجتماعهم للمداولة كما يستوى أن تكون الجلسة سرية أو علنية . وقد سارت محكمة أول درجة على هذا الرأي الأخير وتأييدها هذه المحكمة في وجهة النظر . " وما انتهى إليه الحكم في رده على الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى غير سديد في القانون . ذلك بأن المادة ١/٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم" ونصت المادة ٢٤٦ على أن "الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقيم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون نظرها وفقا للقواعد العامة" فقد دل الشارع بذلك على أن حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها وبأن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها . كما دل على أنه إذا تراخى اكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة فإن نظرها (الجنحة أو المخالفة) يكون وفقا للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن النيابة العامة هي صاحبة الدعوى الجنائية وهي التي تملك تحريكها ومباشرتها ، وكان ما خوله الشارع للحاكم — لاعتبارات قدرها — من حق تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم الجلسة أمر استثنائي . فإنه ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما سلف بيانه أن محكمة أول درجة لم تنبه إلى ما أثبتته الطاعن بمحضر الجلسة إلا بعد انتهاء الجلسة ومغادرة قاضها إلى غرفة المداولة وانصراف السيد وكيل النيابة وكذا كاتب الجلسة ، ولم تعلم

به إلا في غرفة المداولة . وما أتاه الطاعن من تماسك بالسيد القاضى إنما كان كذلك في غرفة المداولة ولم تكن الجلسة منعقدة، وكانت الجلسة بمعناها الصحيح لا تكون إلا في خلال الوقت المعين لنظر القضايا أو المسائل المعروضة على هيئة المحكمة في المكان المبد خصيصا لهذا الغرض ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن انتهاء انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند قفل باب المرافعة فيها وأن المحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت المرافعة فيه منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التى وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ١٠٢٤٦ ج، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في مجال الرد على الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية إلى أن الجريمة تعتبر واقعة في الجلسة حتى إذا وقعت أثناء اجتماع القضاة للمداولة يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه . لما كان ما تقدم، فإنه يتعين مع نقض الحكم القضاء بقبول الدفع وببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أديب نصر ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عزيز الدين سالم .

(٦٩)

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) إعلانات . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

العقوبة المقررة لجرية مباشرة الإعلان بدون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلاً عن إزالة الإعلان وإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . المواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات .

(ب) إعلانات . معارضة . إستئناف .

عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيبي الذي قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والإزالة وقاته القضاء برد الشيء إلى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم . ليس للحكمة الاستئنافية وقد إتجهت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابياً . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .

١ — عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات المراد بالإعلان وأوجبت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الإعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، ونصت المادة الثامنة على أن " كل من باشر إعلاناً أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا

القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات . وفي حالة تعدد الإعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة فيه بقدر عدد المخالفات . وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الإعلان وبإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . و مراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن إزالة الإعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة المطعون ضده بجريمة مباشرة الإعلان في موقع واحد بدون ترخيص ، فإنه إذ قضى بمعاقبته بتغريمه مائة قرش وإلزامه رسم الرخصة والإزالة في خلال أسبوعين على نفقته دون أن ينص على إلزامه برد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

٢ — لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغياي الذي قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والإزالة وفاته القضاء برد الشيء إلى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات ، وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم ، فإنه ما كان يسوغ للحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابيا لأنها بذلك تكون قد سوت مركزه وهو ما لا يجوز إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها — ومن ثم فإن ما تطلبه النيابة العامة في طعنها من القضاء بإلزام المطعون ضده برد الشيء إلى أصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه في حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والإزالة المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٢/١٠/١٩٥٨ بدائرة قسم الظاهر :
أولا — باشر الإعلان في موضع بدون ترخيص . ثانيا — أشغل الطريق العام بدون
ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٦
و ١ و ٢ و ٤ و ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق
العامة . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ عملا
بمواد الإتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وضعف رسم الترخيص والإزالة عن التهمة الأولى
وبتغريمه ٢٥ قرشا ورسم النظر وضعف رسم الأشغال حتى الإزالة والإزالة على
نفقته خلال أسبوعين عن التهمة الثانية بغير مصاريف . فعارض المحكوم عليه
في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩/٥/١٩٦٢ بانقضاء الدعوى
الجنائية وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة
الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للتهمة الأولى بإلغاء الحكم
المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه رسم الرخصة والإزالة في خلال
أسبوعين على نفقته وبالنسبة للتهمة الثانية بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف .
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا بتاريخ ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٦٢ إلا إنه أعلن للمحكوم عليه بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٣ ولم يعارض
فيه وأصبح نهائيا فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون
حين دان المطعون ضده بجريمة مباشرة الإعلان بغير ترخيص عملا بالمواد ١ ، ٢ ،
٨ ، ١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات وقضى بتغريمه

عنها مائة قرش وإلزامه رسم الترخيص والإزالة على نفقته دون أن يقضى عليه برد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص على خلاف ما تقضى به المادة الثامنة من هذا القانون .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المطعون ضده ١٠٠ قرش وضعف رسم الترخيص والإزالة عن تهمة مباشرة الإعلان في موضع واحد بغير ترخيص - موضوع التهمة الأولى - وتغريمه ٢٥ قرشا ورسم النظر وضعف رسم الأشغال حتى الإزالة والإزالة على نفقته خلال أسبوعين عن تهمة إشغال الطريق العام - موضوع التهمة الثانية - ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم، وعارض المحكوم عليه فيه، وقضى في معارضته بالبراءة على أساس انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فاستأنفت النيابة العامة الحكم الصادر في المعارضة وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة إلى التهمة الأولى بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده مائة قرش وإلزامه رسم الرخصة والإزالة خلال أسبوعين على نفقته ، وبالنسبة إلى التهمة الثانية بالتأييد . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات قد عرفت المراد بالإعلان وأوجبت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الإعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ونصت المادة الثامنة على أن "كل من باشر إعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات . وفي حالة تعدد الإعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات . وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الإعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص " . وكان مراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن إزالة الإعلان وإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة المطعون ضده بجريمة مباشرة الإعلان في موقع واحد بدون ترخيص فإنه إذ قضى بمعاقبته بتغريمه مائة قرش وإلزامه رسم الرخصة والإزالة

في خلال أسبوعين على نفقته دون ان ينص على إلزامه رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والإزالة وفاته القضاء برد الشيء إلى أصله — على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ سالفه البيان . وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم ، فإنه ما كان يسوغ للحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يتجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابياً لأنها بذلك تكون قد سأت مركزه — وهو ما لا يجوز — إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها . لما كان ذلك ، فإن ما تطلبه النيابة العامة في طعنها من القضاء بإلزام المطعون ضده رد الشيء إلى أصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه في حالة نقضه يكون غير جائز القضاء به على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم جميعه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والإزالة المقضى بها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور المادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام .

(٧٠)

الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ القضائية

(أ ، ب) اختلاس محجوزات . حجز . "حجز إداري" .

(أ) اثبات جريمة اختلاس المحجوزات . تحرير محضر لاثبات واقعة الاختلاس في يوم حصولها . غير لازم . كفاية اقتناع المحكمة بنبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .

(ب) جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الإداري . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يستد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقفا إلى أحد رجال الإدارة المحليين . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري .

١ - من المقرر أنه لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة بنبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .

٢ - نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري على أنه " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المخجوز عليها . ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز

حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين ” . ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه الصراف حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات . ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ عول في قضائه على محضر الحجز مع خلوه من إقامته أو غيره حارسا على المحجوزات — يكون غير سديد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز بلقاس : بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأملاك الأميرية والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفت لثمنه لإضراره بالدائن الحاجز. وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٧ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المسادين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنتصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد منقولات محجوز عليها إداريا قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه عول في قضائه على محضر الحجز مع أنه جاء خلوا من إقامة الطاعن أو غيره حارسا على المحجوزات إذ ترك البيان الخاص بالحراسة على بياض فضلا عن عدم

تحرير محضر بالتبديد في اليوم المحدد للبيع مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الصراف أثبت بمحضر الحجز موضوع الدعوى أنه خاطب الطاعن حال توقيع الحجز بوصفه الحائز " مستأجر " وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار في نهاية المحضر إلى أن الطاعن امتنع عن الحراسة وأنه " الصراف " تركها في حراسته وقد حدد الصراف لبيع المحجوزات يوم ١٩٦١/١٠/٢٤ وأن معاون المالية المختص حرر محضرا بتبديد المحجوزات في التاريخ المحدد لبيعها أثبت فيه أنها لم تقدم للبيع كما أثبت فيه استدعاء الصراف وسؤاله عن موضوع ذلك الحجز وأنه قرر بأنه بحث عنها ووجد أنها بددت . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري قد نصت على أنه " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا . وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين " وكان الثابت من محضر الحجز على ما تقدم أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه الصراف حارسا بوصفه حائزا للمحجوزات . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك . وكان التحدى بعدم تحرير محضر بالتبديد مردودا بما هو ثابت من تحرير محضر به بمعرفة معاون المالية المختص وبما هو مقرر من أنه لا يشترط في إثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحضر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفي — كما هو الحال في الدعوى — أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة تقدم إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ولطيف فراج ، ومحمد عبد المنعم حجازي ، ومحمد نور الدين عويس .

(٧١)

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ القضائية

(أ) رسوم . ” رسوم قضائية “ . مؤسسة .

مؤسسة للنقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، فهي ليست مصلحة من مصالح الحكومة . عدم إعفائها من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى إعمالا لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .

(ب) رسوم . ” رسوم قضائية “ . ” المحكمة المختصة بتقديرها “ .

تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى فيه (وهو قضاء محكمة الموضوع) . اختصاص المحكمة الاستئنافية وهي تنظر في أمر تقدير الرسوم بما يثار حول مقدارها من الدرجتين (لا حول أساس الالتزام بها) وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام .

١ — تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه ” لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة “ . ولما كانت مؤسسة النقل العام — الطاعنة — تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠ سالف الذكر لا ينصرف إليها ولا تعفى بالتالي من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعنة بمناسبة خسراتها إستئناف

الحكم الابتدائي بالتعويض البالغ مقداره ألفى جنيه ، وهو كل ما ينصب عليه نعى الطاعنة بصدد التقدير صحيحا في القانون .

٢ — تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى فيه — وهو قضاء محكمة الموضوع — ولما كانت المحكمة الإستئنافية هي المحكمة التي يؤول إليها نظر الدعوى بجميع عناصرها فيما رفع عنه الإستئناف ترتيبا على الأثر الناقل للإستئناف ، فإن تلك المحكمة وهي تنظر في أمر تقدير الرسوم تكون هي المختصة بما يثار حول مقدارها عن الدرجتين — لا حول أساس الإلزام بها — وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . ويكون النعى بعدم اختصاص محكمة الجرح المستأنفة بتقدير مصروفات الدعوى الابتدائية غير مديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الثاني بأنه في يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الموسيقى : أولا : — تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة منيرة سليمان سليمان وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن أعطى إشارة القيام لقائد الترولى باس قبل التأكد من تمام هبوط الركاب فتحركت العربة وسقطت المجنى عليها على الأرض فأصيبت بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . ثانيا — أعطى إشارة بقيام قطار الترولى باس قبل ركوب الركاب . وطلبت عقابه بالمواد ٢٤٤ من قانون العقوبات و ١١ و ١٧ من لائحة الترام . وقد توفيت المجنى عليها . وادعى ورثتها وهم : محمد محمود سليمان وإبراهيم محمد محمود ومحمد أبو النصر محمد محمود وعليهم محمد محمود سليمان — مدنيا — وطالبوا الحكم لهم قبل المتهم ومؤسسة النقل العام متضامين بمبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الموسيقى الجزئية أدخلت النيابة العامة محمد أحمد حسن طاحون متهما ثانيا لأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد هو ومحمد أحمد يوسف في قتل منيرة سليمان سليمان وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن قاد المتهم المدخل الترولى باس دون أن يغلق أبوابه وأن المتهم محمد أحمد يوسف أمر السائق بالقيام قبل تمام هبوط الركاب

فتحررت العربية وسقطت المجني عليها فأصبحت وطلبت تطبيق المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين معا ودفع الحاضر عن المسؤولية عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها . والمحكمة المذكورة قضت في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام حضوريا للأول وغيابيا للثاني : أولا — بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية قبل المتهم الثاني (المدخل) . وثانيا : بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . وثالثا — برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المسؤولية عن الحقوق المدنية وبقبولها . رابعا — بإلزام المتهم الأول والمسئولة عن الحقوق المدنية (مؤسسة النقل العام) متضامين بأن يؤديا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ألفي جنيه وألزمتهما مصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعين بالحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع — في الدعوى الجنائية — بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل — وفي الدعوى المدنية — بتعديل الحكم المستأنف فيها إلى إلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامين أن يدفعوا للدين بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات والمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة لما قضى به ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ثم صدر أمر بتقدير هذه المصروفات ضد المسؤولية عن الحرق المدنية بمبلغ ١٣١ ج و ٥٠٠ م ، فعارضت فيه ، وقضى في معارضتها في ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد أمر التقدير المعارض فيه وألزمها المصروفات . فطعنن المؤسسة في الحكم الأخير بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه الطاعنة — مؤسسة النقل العام — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضتها وتأيد أمر التقدير المعارض فيه قد خالف القانون ، ذلك بأن الحكم قال بسلامة إلزام الطاعنة المصروفات الاستئنافية عن مبلغ ٢٠٠٠ ج فوق إلزامها المصروفات الابتدائية عن هذا المبلغ بدعوى أنها

خسرت استئنافها بالنسبة له ، على الرغم من أنه طبقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ لا تستحق عليها هذه الرسوم ، لأن الحكومة لا تؤدي رسوما على الدعاوى التي ترفعها ولو خسرتها ، وأما بالنسبة لاستئناف المطعون ضدهم ، فإنه لما كان لم يقض لهم فيه إلا بمبلغ ١٠٠٠ ج زيادة عما قضى لهم به ابتدائيا ، وكان الحكم الاستئنافي قد قضى بالزام الطاعنة المصروفات المناسبة فإن كل ما يحق للمطعون ضدهم أن يرجعوا به على الطاعنة لا يعدو مصروفات مبلغ ٣٠٠٠ ج فقط . وتقول الطاعنة إنه فضلا عما تقدم فإن ثمة مخالفة أخرى وقع فيها الحكم ، ذلك بأنه وهو يصدر عن محكمة استئنافية قد تجاوز اختصاص تلك المحكمة حين تناول بالتقدير مصروفات الدعوى الابتدائية ولم يقصر تقديره على مصروفات الدعوى الاستئنافية ، نخرج بذلك عما يقضى به القانون من أن الهيئة التي تصدر الحكم هي التي تقدر مصروفات الدعوى الصادر حكمها فيها ، وأصبح لكلا الأمرين معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق بأن الدعوى الجنائية رفعت ضد محمد أحمد يوسف المحصل بمؤسسة النقل لمحاكمته بوصف أنه : أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة منيرة سليمان سليمان بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن أعطى إشارة السير لقائد "التروللى باس" قبل التأكد من تمام هبوط الركاب فتحركت العربة وسقطت المجنى عليها على الأرض وأصيبت . ثانيا — أعطى إشارة بقيام قطار "التروللى باس" قبل ركوب الركاب . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٢٤٤ من قانون العقوبات و ١١ و ١٧ من لائحة الترام . وبالجلسة قرر زوج المجنى عليها أنها توفيت ، وادعى ورثتها مدنيا قبل المتهم ومؤسسة النقل العام — الطاعنة — بمبلغ ستة آلاف جنيه ، وقد أدخلت النيابة العامة متهما آخر في الدعوى هو سائق "التروللى باس" وطلبت تطبيق المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين . ومحكمة أول درجة قضت بحضورها للمتهم الأول وغيايبا للثاني : أولا — بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية قبل المتهم الثاني . ثانيا — بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ ثالثا — رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المسئولة عن الحقوق المدنية وبقبولها . رابعا — إلزام المتهم الأول والمسئولة عن الحقوق المدنية "مؤسسة

النقل العام "متضامنين بأن يؤديا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ٢٠٠٠ ج وألزمتها بمصاريف الدعوى المدنية . استأنف المحكوم عليه والمدعون بالحق المدني والمسئولة عنها "الطاعة" هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وفي الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف فيها إلى إلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية الاستئنافية المناسبة لما قضى به . ثم صدر أمر بتقدير هذه المصروفات ضد الطاعة بمبلغ ١٣١ ج و ٥٠٠ م فعارضت فيه ، وقضى في المعارضة — بالحكم المطعون فيه — بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد أمر التقدير المعارض فيه ، وأسس الحكم قضاءه على أن الرسوم المستحقة على الطاعة عن مبلغ ألفي جنيه المحكوم به ابتدائيا ضدها هي ٥٠ ج و ٥٠٠ م ، وأنها تلزم أيضا بمبلغ ٥٠ ج قيمة المصاريف الاستئنافية عن هذا المبلغ لأنها خسرت استئنافها عنه ، وأن باقي المبلغ الوارد بأمر التقدير وهو ٣١ ج و ٥٠٠ م يمثل الرسوم عن مبلغ ألف جنيه — عن الدرجتين — وهو ما زاده الحكم الاستئنافي على التعويض المحكوم به ابتدائيا للمدعين بالحق المدني . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . التي تتحدى بها الطاعة فيما تنعاه على الحكم من مخالفة للقانون — يجرى نصها بأنه " لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة " . وكانت مؤسسة النقل العام — الطاعة — تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠ سالف الذكر لا يتصرف إليها ولا تعفى بالتالي من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعة بمناسبة خسراتها استئناف الحكم الابتدائي بالتعويض البالغ

مقداره ألفى جنيه ، وهو كل ما ينصب عليه نعى الطاعة بصدد التقدير صحيحا في القانون . لما كان ذلك ، وكان تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى فيه ، وهو قضاء محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة الإستئنافية هي المحكمة التي يؤول إليها نظر الدعوى بجميع عناصرها فيما رفع عنه الاستئناف ترتيبا على الأثر الناقل للإستئناف ، فإن تلك المحكمة وهي تنظر في أمر تقدير الرسوم تكون هي المختصة بما يثار حول مقدارها عن الدرجتين — لا حول أساس الالتزام بها — وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام ، ويكون النعى بعدم اختصاص محكمة الجنح المستأنفة بتقدير مصروفات الدعوى الابتدائية غير سديد .

وحيث إنه ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن بشقيه على غير أساس ويتعين رفضه موضحا وإلزام الطاعة المصروفات .

فهرس هجائي موضوعي عام
للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

السنة السادسة عشرة

العدد الأول

العدد الأول

السنة السادسة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

للاحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

المواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(١)
		إثبات . إجراءات المحاكمة . إختصاص . إختلاس أشياء محجوزة . إخفاء أشياء متحصلة من جناية . إخفاء أشياء مسروقة . إرتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إشتباه . اشتراك . إعتراف . إعلانات . إكراه . أوراق رسمية
		<u>اثبات</u>
		إعتراف :
		١ — الاعتراف الذي يعول عليه : هو ما كان نصا في اعتراف الجريمة . تقدير الدليل المستمد منه موكل إلى المحكمة . مثال في تسول . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)
١١٤	٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - الإقرار في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حججه وقيمه التدليلية على المعترف . لها تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تطمئن إلى صدقه وإطراح سواه دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك . ولها الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك .
١٧٩	٣٩	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٢٨١	٦١	(والطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		٣ - وجوب عدم التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائن ما كان قدره . مثال . (الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٢٩٨	٦٤	
		٤ - أساس الأحكام الجنائية : هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها . للمحكمة الأخذ باعتراف متهم على متهم آخر في التحقيقات . ما دامت قد اطمأنت إليه ، ولو عدل عنه بالجلسة .
٣٠٨	٦٦	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		أوراق رسمية :
		١ - عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢	(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - لا يصبح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون غيره أو بالتقيد فى تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية . ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .
١٧٩	٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		٣ - إذن البريد . متى يصبح ورقه رسمية ؟ مجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد . أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية . بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .
٢١١	٤٥	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٤ - أذون البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ . من أوراق الدولة المصرية . سواء ما سحب منها أو صرف فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان . استمرار العمل بها حتى سنة ١٩٦٢ عندما اتجهت هيئة البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها .
٢١١	٤٥	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		خبرة :
		١ - عدم تقيد المحكمة بنذب خير . متى رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها . مثال .
٥٠	١٢	(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - عدم سرعان حكم المادة ٢٥٦ إجراءات إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية. باقي الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف بإيداع أمانة الخبير.
٦٩	١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		شهود :
		مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين و بين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة مما أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق .
		المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة . امتناع شاهد النفي عن أداء اليمين . رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين . سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .
١٨٧	٤٠	(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم المصفحة	رقم القاعدة	اجراءات المحاكمة
		١ - فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وصدم لإنقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . إستيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .
٢١	٦	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٢ - عدم سريان حكم المادة ٢٥٦ إجراءات إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية . باقي الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تنحول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف بإيداع أمانة الخبير .
٦٩	١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		٣ - محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
٦٩	١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		٤ - أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أي نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . المادة ٣٣٤ إجراءات .
١٧١	٣٨	(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٥ — مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمع بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة مما أوجب عليهم حلفها. ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضي الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذ أنس فيها الصدق .</p> <p>المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها طبقاً للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل إقفال باب المرافعة . إمتناع شاهد النفي عن أداء اليمين . رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين . سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .</p> <p>(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)</p>
١٨٧	٤٠	<p>٦ — إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . أثره : تعيب إجراءات المحاكمة . وجوب نقض الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)</p>
١٩٤	٤١	<p>٧ — على محكمة ثاني درجة إذا رأت أن هناك بطلاناً في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصراً من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد . قضائها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه . خطأ في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . إنشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسباباً مستقلة . لا يغير من الأمر شيئاً .</p> <p>(الطن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)</p>
٢٢٠	٤٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٤١	٥٢	٨ - عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاعه . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر . ثبوت أن هذا التخلف راجعًا إلى عذر قهري . صدور الحكم معينا . محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . (الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)
٢٩٨	٦٤	٩ - الدفع بأن المتهم كان حدثًا وقت وقوع الجريمة . اتصاله بالولاية . جواز إثارتها في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣٤١	٦٧	١٠ - إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنايات ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . (الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

إختصاص

الاختصاص المحلى :

” طبيعته “ :

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . من مسائل النظام العام . جواز التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى . التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : أن يكون مستند الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . مثال .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٥) ... ١٧ ٦٩

ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى التعويضات المدنية :

إجازة القانون للدعى بالحق المدنى المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . استثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التى يكون فيها المدعى المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة . مثال .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥) ... ٣٠ ١٣٣ راجع أيضا : دعوى مدنية .

(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختلاس أشياء محجوزة
		١ — إثبات جريمة اختلاس المحجوزات . تحرير محضر لإثبات واقعة الاختلاس في يوم حصولها . غير لازم . كفاية اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها . (الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
٣٢٩	٧٠	
		٢ — جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الججز الإدارى . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الإدارة المحليين . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الججز الإدارى . (الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
٣٢٩	٧٠	
		إخفاء أشياء متحصلة من جنائية
		راجع : وصف التهمة :
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٠١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إخفاء أشياء مسروقة
		إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتيهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .
٢٦٧	٥٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		ارتباط
		إصدار الطاعن شيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين . دلالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة . لا نخل لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات .
٥٨	١٤	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٢)
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		موانع العقاب :
		”المرض العقلي“:
		تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابتها بالمرض العقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .
٦٥	١٦	(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	إستئناف
		نظر الاستئناف أمام المحكمة :
١٣	٤	١ - إستئناف حكم إعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض . شمول كل منهما الحكم الغيابي الأول . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٣١	٨	٢ - إستئناف النيابة للحكم الغيابي . سقوطه : إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . مثال . (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
١٤٤	٣٣	٣ - مراد الشارع من النص في المادة ١٧/٤ إجراءات على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الإستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . النظر في استواء حكم القانون . لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال . (الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
٣٠٢	٦٩	٤ - عدم إستئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بالغرامة وضعف رسم الترخيص والإزالة وفاته القضاء برد الشيء إلى أصله على خلاف مؤدى مانص عليه في المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات . إستئنافها الحكم الصادر في المعارضة التي قرز بها المطعون ضده في ذلك الحكم . ليس للمحكمة الإستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به غيابيا . وله ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها . (الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		راجع أيضا : اشتباه . (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٥٦) وقض . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٣١)
		إشتباه
		طبيعته :
		العود للاشتباه :
		الإشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . إقراض الشارع بهذا الوصف ككون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال . (الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
٢٥٦	٥٥	
		إشتراك
		الإشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم . (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
١٤٠	٣٢	

اعتراف

راجع : إثبات .

(القواعد ٢٧ ، ٣٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ بالصحائف ١١٤ ، ١٧٩ ،
٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨) .

اعلانات

العقوبة المقررة بحرمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص
هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات
فضلا عن إزالة الاعلان وإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله
وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . المواد ١ ، ٢ ، ٨
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠) ... ٦٩ ٣٢٤

عدم إستئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى
بالغرامة وضعف رسم الترخيص والإزالة وفاته القضاء برد الشيء
إلى أصله على خلاف مؤدى مانص عليه في المادة الثامنة
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات .
إستئنافها الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده
في ذلك الحكم . ليس للحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى إدانة
المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به
غيابيا . حلة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠) ... ٦٩ ٣٢٤

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

إكراه

راجع : إثبات .

(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٩٨) .

أوراق رسمية

١ - إذن البريد . متى يصبح ورقة رسمية ؟ بمجرد صحبه والتوقيع عليه من عمال البريد . أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية . بغض النظر عن مبلغ إتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ... ٤٥ ٢٩٨

٢ - أذون البريد منذ التصريح بإصدارها فى سنة ١٩١٥ . من أوراق الدولة المصرية . سواء ما سحب إيمانها أو صرف فى مصر أو ما سحب أو صرف منها فى السودان . إستمرار العمل بها حتى سنة ١٩٦٢ عندما إتجهت هيئة البريد إلى إنهاء نظام التعامل بها .

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ... ٤٥ ٢١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب)
		باعة متجولون . بطلان . بلاغ كاذب . بناء .
		باعة متجولون
		تعريف القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول في مادته الأولى . خروج كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون من طائفة الباعة المتجولين . مثال . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)
١١٤	٢٧	
		بطلان
		بطلان غير متعلق بالنظام العام :
		١ — أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . المادة ٣٣٤ إجراءات .
١٧١	٣٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك . كل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن إمتناعه قبل إقفال باب المرافعة . إمتناع شاهد النفي عن أداء اليمين . رفض المحكمة الإستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين . سقوط حق الطاعن في الدفع بهذا البطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .
١٨٧	٤٠	(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		بطلان متعلق بالنظام العام :
		١ — إتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .
١٥١	٣٤	(الطن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		٢ — إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . أثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها التصدي لموضوع الدعوى والفضل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز ابدائه في أي مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .
١٧٩	٣٩	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٢)</p> <p>واجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٢٠)</p>
		<h2 style="text-align: center;">بلاغ كاذب</h2>
٤٥	١١	<p>١ — ثبوت براءة المبلغ على إنتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها، وإلا كان الحكم معيبا . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)</p>
٢٧١	٥٩	<p>٢ — القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . شرط توافره : علم المبلغ بكذب الوقائع التى أبلغ منها وانتواؤه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . تقدير توافر هذا الركن . من شأن محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)</p>
٢٧١	٥٩	<p>٣ — تقدير صحة التبليغ من كذبه . أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب . شرط ذلك : اتصالها بالوقائع المنسوب إلى المتهم التبليغ بها وإحاطتها بمضمونها وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	بناء
٥٤	١٣	<p>١ — قعود المشتري عن القيام بالإلتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . مجانية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه . (الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)</p>
١١٠	٢٦	<p>٢ — المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلاً للسقوط وفقاً لأحكام القانون الأخير ؟ مثال . (الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨)</p>
١٤٤	٣٣	<p>٣ — الاستفادة من نصوص القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية أن الرسومات الهندسية لا غناء عنها للترخيص ببناء مستوف للشرائط المطلوبة ، فضلاً عن لزوم بقائها لدى جهة التنظيم لتسجيل عليها ما قد يجري على البناء من تعديلات . التزم من يبني بدون ترخيص بأن يقدم الجهة التنظيم الرسومات الهندسية وإلا قامت تلك الجهة إن تخلف عن ذلك بإعدادها بمصاريف ترجع بها عليه . علة ذلك : حتى لا يكون المخالف في مركز أفضل ممن اتبع حكم القانون فقدم الرسومات منذ البداية . المادة ١٦ من القانون سالف الذكر . (الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — توقيع الحكم على الطاعن — عن تهمة هدم بناء بدون تصريح — عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور يبطله و يوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم .
٢٤٢	٥٧	(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢) راجع أيضا : وصف التهمة : (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٤٧)
		(ت)
		تبديد . تزوير . تسول . تعويض . تفتيش . تقسيم . تقليد . تلبس . تنظيم .
		تبديد
		١ — جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال . (الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨) (الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)
٧٥	١٨	
١٦٦	٣٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تحدث الحكم استقلالا عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات . ما دام أنه مستفاد ضمنا من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . كون الوقائع التي أثبتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر . على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . مثال .
١٦٦	٣٧	(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣) راجع أيضا : وصف التهمة : (القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ٦٩)
		<u>تزوير</u>
		أركان جريمة التزوير : "الضرر" :
		وقوع ضرر بالفعل . غير لازم في جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه . البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة .
١٢٩	٢٩	(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥) الإشتراك في جريمة التزوير : الإشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملايساتها ما يوفر اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم .
١٤٠	٣٢	(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جريمة الاستعمال :
		جريمة استعمال الورقة المزورة : عدم قيامها إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة . مجرد التمسك بها أمام الجهة التي قدمت لها . لا يكفي . ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .
١٤٠	٣٢	(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
		الطعن بالتزوير :
		”طبيعته“ :
		الطعن بالتزوير . طبيعته : من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
٦٩	١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٧٩	١٩	(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
		”إجراءاته“ :
		١ — غرامة التزوير التي يقضى بها إعمالاً لنص المادة ٢٩٨ إجراءات على مدعى التزوير في حالة الحكم أو التقرير بعدم وجود تزوير . طبيعتها : غرامة مدنية محضنة . هي ليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات . على القاضي أن يحكم بها كاملة دون الالتفات فيها إلى الظروف المخففة .
٢٩٣	٦٣	(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		٢ — إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . آثره : تعيب إجراءات المحاكمة . وجوب نقض الحكم .
١٩٤	٤١	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تسبيب أحكام الادانة :
٨	٣	<p>شرط الإدانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات وإلا كان باطلا . علة ذلك : الكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)</p>
		تسول
١١٤	٢٧	<p>١ — شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصودا لذاته ظاهرا أو مستترا . المادة الأولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)</p>
١١٤	٢٧	<p>٢ — الإقرار الذي يعول عليه : هو ما كان نصا في إقرار الجرمية . تقدير الدليل المستمد منه موكل إلى المحكمة . مثال في تسول .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)</p>
		تعويض
٤٥	١١	<p>ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيبا . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تفتيش
		إذن التفتيش :
		”إصداره“ :
٥٠	١٢	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال . (الطنن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		راجع أيضا : تلبس . (القاعدتين ١ ، ٣٨ ، بالصحيفتين ١ ، ١٧١)
		تقسيم
٥٤	١٣	قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعا عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . مجانية الحكم هذا الحظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه . (الطنن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		راجع أيضا : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٤٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<u>تقليد</u>
٢٢٣	٤٨	معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما . مثال . (الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
		<u>تلبس</u>
١	١	١ — التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحته الرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال . (الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
١٧١	٣٨	٢ — مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مخدر . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		<u>تنظيم</u>
		راجع : بناء .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) جريمة . جنون
		<u>جريمة</u>
		الجريمة المستحيلة :
		متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ اذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل . مثال . (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣٠٨	٦٦	
		<u>جنون</u>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٦٥)
		(ح) حجز . حكم
		<u>حجز</u>
		جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الإداري . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري . (الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
٣٢٩	٧٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	حكم
		وصف الحكم :
		متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . متى تقبل المعارضة في هذه الحالة ؟ إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم . مثال .
٨٣	٢٠	(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٩) إصداره :
		١ - مراد الشارع من النص في المادة ١٧/٤ إجراءات على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . النظر في استواء حكم القانون . لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .
١٤٤	٣٣	(الطن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦) ٢ - لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات . عدم تحديد القانون الأخير أجلا للنطق بالحكم ، وإنما أوجب فقط التوقيع عليه في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به على أن يبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره دون التوقيع عليه .
١٧٩	٣٩	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		بياناته :
		١ — خلو الحكم من تاريخ صدوره . أثره : بطلانه .
		خلو الحكم الابتدائي من تاريخ صدوره . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب هذا الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . أثر ذلك : بطلان الحكم الاستثنائي لاستناده إلى حكم باطل .
١٣	٤	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٢ — صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة . وجوب تبيان صدورها باسم الأمة في ديباجتها . مكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه . تدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بحضور الجلسة . غير لازم .
٦٣	١٥	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٢)
		تسبيب الحكم :
		التسبيب المعيب :
		١ — شرط الإدانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات وإلا كان باطلا . علة ذلك : الكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه .
٨	٣	(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ — تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . حلة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تتفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . مثال .
١٦	٥	(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		٣ — القصد الجنائي في جريمة القتل العمد : تميزه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجني عليه . على المحكمة عند الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعني بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجني عليه . مثال .
١٦	٥	(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٢٠٦	٤٤	(والطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٤ — إلزام القانون المالك باتباع مواصفات فنية وإجراءات صحية عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية . على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المحضر وما أثبتته به بدعوى عدم تتيانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها والإجراءات الصحية التي أهمل المتهم في تنفيذها أن تخلص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .
٣٩	١٠	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدعى المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيبا . مثال .
٤٥	١١	(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٥)
		٦ - تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضائها في هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .
٦٥	١٦	(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
		٧ - وجوب تبيان حكم الإدانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به . علة ذلك ؟ حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار لإثباتها في الحكم . مثال .
٦٥	١٦	(الطن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
		٨ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم التزام الخارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال .
٧٥	١٨	(الطن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
١٦٦	٣٧	(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٩ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى . عدم التزامها بالتعرض في حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بإحداها دون الأخرى . تعرضها لبيان ذلك . التزامها الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . مثال .
٩٧	٢٣	(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		١٠ — الأدلة في المواد الجنائية : متسائدة . تكوين المحكمة عقيدتها منها مجتمعة . سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .
٩٧	٢٣	(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		١١ — المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال .
١١٠	٢٦	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
		١٢ — إجازة القانون للدعى بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . إستثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعى المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .
١٣٣	٣٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٠	٣٣	١٣ - الإشتراك في جرائم التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر إعتقاداً سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٦)
١٥٧	٣٥	١٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه ، دون أن تلزم ببيان علة ما ارتأته . تعرضها إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال . (الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
١٦٢	٣٦	١٥ - قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ٣/١٧٤ مدني : هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية في رعايته وتوجيهه . مثال . (الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
١٦٦	٣٧	١٦ - تحلث الحكم استقلالاً عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات . مادام أنه مستفاد ضمناً من التصرف في المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع . كون الوقائع التي أثبتتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر . على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره . مثال . (الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٧ — إغفال الحكم الإشارة إلى الاتفاق الذي عول عليه في اعتبار أذن البريد السودانية أوراقا رسمية لا يعيبه . مادام أنه أشار إلى النص القانوني الذي حكم على الطاعن بمقتضاه .
٢١١	٤٥	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		١٨ — شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضي مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . أثر ذلك : نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . خلق قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟
٢٣٣	٥٠	(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٥)
		١٩ — الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . إفتراض الشارع بهذا الوصف كونه الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .
٢٥٦	٥٥	(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢٠ - توقيع الحكم على الطاعن - عن تهمة هدم بناء بدون تصريح - عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم .
٥٧	٢٦٤	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٢١ - إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانها وطبيعتيهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .
٥٨	٢٦٧	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٢٢ - طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة إتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها - ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . مثال .
٦٠	٢٧٨	(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		٢٣ - وجوب عدم التعويل على الاعتراف ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائن ما كان قدره . مثال .
٦٤	٢٩٨	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		التسبيب غير المعيب :
٥٠	١٢	١ - توافر ثبوت ركن الإعتياد في إدارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سائغا . مثال . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
٥٠	١٢	٢ - عدم تقييد المحكمة بنسب خبير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . مثال . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
٥٠	١٢	٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
١٧١	٣٨	٤ - الإتيان في المواد المخدرة . واقعة مادية . إستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
١٧١	٣٨	٥ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وإطراح ما يخالفه من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
١٧٩	٣٩	٦ - المحاكمة الجنائية . تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء له بالبراءة . (الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ - الاعتراف في المواد الجنائية : عنصر من عناصر الدعوى . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجته وقيمته التدللية على المعترف . لها تجزئة الاعتراف والأخذ منه بما تظمن إلى صدقه وإطراح سواه دون أن تكون ملزمة ببيان حلة ذلك . ولها الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق إن عدل عنه بعد ذلك .
١٧٩	٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ...
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣) ...
		٨ - لا يصبح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون غيره أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية . ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير مائتم مع الحقيقة إلى استخلصها القاضي من باقي الأدلة .
١٧٩	٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١) ...
		٩ - عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . كون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة . تحقق حكم القانون .
٢٠١	٤٣	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ...
		١٠ - كون شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة . لمحكمة إيراد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعا .
٢٠١	٤٣	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠١	٤٣	١١ — نسبة الحكم على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة . لا يؤثر في سلامته . ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها . (الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
٢١٥	٤٦	١٢ — عدم إلزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها . اطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها . (الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
٢٨١	٦١	١٣ — تحدثت المحكمة عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه . (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٢٨١	٦١	١٤ — لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وإطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . (الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٢٩٨	٦٤	١٥ — الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . اتصاله بالولاية . جواز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض ، وهذه المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن . (الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>١٦ — القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات ، إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محمدا للإدمان أو أن يقرنه بمدلول طبي معين . إقصاحه بذلك عن رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة .</p> <p>الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة . مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقيدها بدليل معين . لها أن تبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضائها في ذلك على أسباب سائغة .</p>
٣٠٢	٦٥	<p>(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)</p>
		<p>١٧ — إدانة الطاعن بالاشتراك مع متهم آخر في التزوير والتقليد لا يعارض مع اعتباره مجنيا عليه في جريمة النصب التي دين بها المنهم الآخر . طالما أن وقوع هذه الجريمة على ما استظهره الحكم كان لاحقا للاتفاق على التزوير والتقليد .</p>
٣٠٢	٦٥	<p>(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)</p>
		<p>١٨ — التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .</p>
٣٠٨	٦٦	<p>(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		١٩ — أساس الأحكام الجنائية : هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها . للمحكمة الأخذ باعتراف متهم على متهم آخر في التحقيقات . ما دامت قد اطمأنت إليه ، ولو عدل عنه بالجلسة .
٣٠٨	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		٢٠ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . ليس من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها إستقلالاً . كفاية الرد الضمني .
٣١٤	٦٧	(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعنة في إنطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعنة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدا إلى المسؤولية الناشئة عن الأشياء . نفي الطاعنة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسؤولية الأخيرة . غير مجد .
٢٥	٧	(الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حجية الحكم :
		فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم إنقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفذ بعد . إستيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولولم يطعنوا في الحكم .
٢١	٦	(الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)

(خ)

خبرة . خطأ . خيانة أمانة .

خبرة

راجع : إثبات .

(القاعدتين ١٧٠١٢ بالمصحيقتين ٦٩٠٥٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		خطأ
		١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، موضوعي .
٤	٢	شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة حادث قهري : ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . مثال . (الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٤٥	١١	٢ - ثبوت براءة المبلغ على انتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيبا . مثال . (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		خيانة أمانة
		راجع : تبديد .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(د)
		دعارة . دعوى جنائية . دعوى مباشرة دعوى مدنية . دفاع
		<u>دعارة</u>
٥٠	١٢	١ — توافر ثبوت ركن الاعتیاد في إدارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سائغا . مثال . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
٥٠	١٢	٢ — عدم تقييد المحكمة بتدب خبير . متى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . مثال في دعارة . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٣ — قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع وتفسيره ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمة اعتیاد على ممارسة الدعارة وزنا . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
١٢٤	٢٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	دعوى جنائية
		تحريكها :
		١ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع في تفسيره ، سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .
١٢٤	٢٨	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥)
		٢ - اتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .
١٥١	٣٤	(الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥)
		٣ - إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . أثره : اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر إليها التصدي لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان المستأنف وعدم قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز إبدائه في أي مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .
١٧٩	٣٩	(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٥)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٤ - حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية . شروطه : وقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها ، وبأن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور إكتشافها . تراخى إكتشاف الواقعة إلى ما بعد الجلسة . نظرها يكون وفقا للقواعد العادية . لا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها . المادتان ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ إجراءات .
٦٨	٣١٩	(الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
		إنقضاؤها :
		فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم إنقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . إستيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقى المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولولم يطعنوا في الحكم .
٦	٢١	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

دعوى مباشرة

الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها، متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم؟ عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا. أترتخلف ذلك : عدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال .

(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٥) ... ١١ ٤٥

دعوى مدنية

مدى إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها :

١ - استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض الى أحكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعنة في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى . اقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعنة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدا الى المسؤولية الناشئة عن الأشياء . نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض الى المسؤولية الأخيرة . غير مجد .

(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٥/١/١٩٦٥) ... ٧ ٢٥

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - إجازة القانون للمدعى بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . استثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعى المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .
١٣٣	٣٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٥) إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية :
		١ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . عدم ترتيب هذه الإجراءات وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون .
٢٥	٧	(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٥/١/١٩٦٥)
		٢ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . أثر تخلف ذلك : عدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال .
٤٥	١١	(الطن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٦٥)
		٣ - لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . إنطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للسادة ٢٦٦ من هذا القانون .
١٩٧	٤٢	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

دفاع

الاخلال بحق الدفاع .

(١) ما يوفره :

٦٥	١٦	١ - وجوب تبيان حكم الإدانة كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به . علة ذلك ؟ حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . مثال ؟ (الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٧٥	١٨	٢ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . متى تتحقق ؟ باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع . عدم التزام الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع . المنوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها . عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها . مثال . (الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٨٧	٢١	٣ - دليل الإدانة : وجوب أن يكون مشروعاً . إشتراط ذلك في دليل البراءة . غير لازم . مثال . (الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
١٣٧	٣١	٤ - تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة . على المحكمة أن تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . أثر إغفال ذلك ؟ إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٢٧٨	٦٠	<p>٥ - طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة اتصالها بالقضية المطروحة . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها . ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)</p>
		(ب) ما لا يوفره :
٦٩	١٧	<p>١ - للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح . لا عليها إن لم تلت الدفاع إلى الوصف الجديد . ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)</p>
٧٩	١٩	<p>٢ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته : من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . حلة ذلك : للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . ما دامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقة لها لإبداء رأي فيها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)</p>
١٠١	٢٤	<p>٣ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف القانوني السليم . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٩	٢٩	٤ - القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيرى لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . (الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
١٢٩	٢٩	٥ - محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم إلتزامها إلا بإسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . مثال . (الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
١٧١	٣٨	٦ - نلب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم . عدم افصاح الأخير عن توكيل محام آخر ، وسكوته عن طلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
١٧١	٣٨	٧ - للحامى - موكلا كان أو منتدبا - أن يسلك السبيل الذى يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذى يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته فى القانون . (الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)
٢٩٨	٦٤	٨ - الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة . إتصاله بالولاية . جواز إثارتة فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولولأول مرة أمام محكمة النقض ، ولهذا المحكمة القضاء فيه من تلقاء نفسها . شرط ذلك : أن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم وأن يكون ذلك لمصلحة الطاعن . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣١٤	٦٧	٩ — عدم حضور المحامي الموكل عن المتهم وحضور محام آخر عنه سمعت المحكمة مرافعته . لا إخلال بحق الدفاع . ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ، ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣١٤	٦٧	١٠ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
٣١٤	٦٧	١١ — قول الطاعن بأنه كان محبوسا . لا يلزم عنه استخالة اتصاله بمحاميه . كان فى وسعه أن يطلب من إدارة السجن إخطار محاميه بتاريخ الجلسة التى أعلن بها . (الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
(ر)		
رابطه سببية . رد اعتبار . رسوم		
رابطه سببية		
٢١٥	٤٦	١ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي فى العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسئولية . مثال . (الطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . إنفراد قاضي الموضوع بتقديرها . ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .
٢١٥	٤٦	(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)

رد اعتبار

شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة
جناية ؟ مضي مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها
أو سقوطها بمضي المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل
حكم بعقوبة في جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق .
أثر ذلك : محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال
كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق
وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . خلو
قانون الأسلحة والذخائر من نص يتنافر مع هذه القاعدة العامة .
أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦
من القانون الأخير ؟

٢٣٣	٥٠	(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٥)
-----	----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><u>رسوم</u></p> <p>رسوم قضائية :</p> <p>”الإعفاء من أدائها“ :</p> <p>مؤسسة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، فهي ليست مصالحة من مصالح الحكومة — عدم إعفائها من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى إعمالاً لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .</p>
٣٣٢	٧١	(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)
		<p>”المحكمة المختصة بتقديرها“ :</p> <p>تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى فيه (وهو قضاء محكمة الموضوع) . إختصاص المحكمة الاستئنافية وهي تنظر في أمر تقدير الرسوم بما يثار حول مقدارها عن الدرجتين (لا حول أساس الإلزام بها) وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام .</p>
٣٣٢	٧١	(الطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ز)
		زنا
		١ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع وتفسيره ، سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .
١٢٤	٢٨	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		٢ - سقوط حق الزوج في تحريك دعوى الزنا إذا ما ارتكب المنكر بعلمه ورضاه .
١٢٤	٢٨	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		(س)
		سرقة . سلاح
		سرقة
		أركانها :
		إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتيهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .
٢٦٧	٥٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الظروف المشددة للعقوبة : "السرقه بإكراه" :
		<p>١ - الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقه بإكراه . لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الإختلاس . يكفى أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الإختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . كل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين - السرقه والإعتداء - يعتبر فاعلا فى الجريمة الأصلية الناتجة من إرتباطها .</p>
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		<p>٢ - تحدث الحكم عن ركن الإكراه فى السرقه استقلالا . غير لازم . ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقه عليه .</p>
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		راجع أيضا : وصف التهمة . (القاعدتين ١٧ و ٢٤ بالصحيفتين ٦٩ و ١٠١)
		<u>سلاح</u>
		<p>١ - الإحراز . ماهيته : هو الاستيلاء المادى على الشئ لأى باعت كان . الحيازة : يكفى فى توافرها أن يكون سلطان المتهم مبسوطا على الشئ ولو لم يكن فى حيازته المادية أو كان المحرز له شخصا آخر نائباً عنه . مثال .</p>
٢٠١	٤٣	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٧	٤٩	<p>٢ - القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصيا لمن صدر باسمه الترخيص مقصورا على السلاح أو الأسلحة المبينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . كون هذا الخطأ لا يخضع في تصحيحه لأى تقدير موضوعي . لمحكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٩)</p>
		<p>٣ - العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز الزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . مخالفة المحكمة ذلك والزول بالعقوبة إلى السجن لمدة سنة واحدة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>شروط رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟ مضي مدة ١٢ سنة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق . أثر ذلك : محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . المادتان ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات .</p> <p>خلو قانون الأسلحة والذخائر من نص يتمافر مع هذه القاعدة العامة . أثر ذلك عند تطبيق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون الأخير ؟</p> <p>(الطن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٥)</p>
٢٢٣	٥٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٤ - إنصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير إلى المالك والخفير معا . إقتصار حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة . إقتصار الإحراز على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض .</p> <p>حيازة الطاعن (المالك) السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لا جريمة فيه . ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيد في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .</p>
٢٥١	٥٤	(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
<p>(ش)</p> <p>شروع . شريك . شهادة زور . شهود .</p> <p>شيك بدون رصيد</p> <hr/> <p>شروع</p> <hr/> <p>راجع : جريمة :</p> <p>(القاعد رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٢٠٨)</p>		

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>شريك</p> <p>راجع : اشتراك :</p> <p>شهادة زور</p> <p>تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . علة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابس في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجع معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)</p> <p>شهود</p> <p>راجع : إثبات "شهود" :</p> <p>شيك بدون رصد</p> <p>١ — استيفاء الورقة الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى مجرى النقود . إعتبارها شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ عقوبات .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حمل الشيك تاريخا واحدا . عدم قبول الادعاء بأنه حر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .
		سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل . للسحب في تاريخ الاستحقاق . مثال .
٥٨	١٤	(الطنن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٥) ٢ — إصدار الطاعن شيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين . دلالة ذلك على أن ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد تحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة . لا محل لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات .
٥٨	١٤	(الطنن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٥) ٣ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تمامها : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . حلة ذلك : لا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا .
٧٩	١٩	(الطنن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٥)
(ض)		
<u>ضرب أفضى الى الموت</u>		
		١ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسئولية . مثال .
٢١٥	٤٦	(الطنن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٨/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢١٥	٤٦	<p>٢ — علاقة السببية في المواد الجنائية . مسألة موضوعية . لإنفراد قاضي الموضوع بتقديرها . ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي الى ما انتهى إليه . (الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨)</p> <p>(ظ)</p> <p><u>ظروف مشددة</u></p> <p>راجع : سرقة . (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٨١)</p> <p>وسلاح . (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٣٣)</p> <p>(ع)</p> <p>عاهة عقلية . عقوبة . عمل . <u>عود</u></p> <p><u>عاهة عقلية</u></p> <p>راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٦٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	عقوبة
		تطبيقها : تعددتها :
		١ — إلزام صاحب العمل بأعداد سجلات القيد والأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على الإخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحقهم . المادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال .
٢٦١	٥٦	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		٢ — الالتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول بيان يوم العطلات الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة فيه بقدر عدد العمال عند الإخلال به .
٢٨٩	٦٢	(الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		العقوبة المبررة :
		القول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة إليه على اعتبار أنه دين بجريمة إحراز سلاح مششخن وذخيرته بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها مقرر قانوناً لهذه الجريمة . لا محل له . مادام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها .
٢٠٦	٤٤	(الطن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عمل
		١ - عدم انطباق أحكام عقد العمل الفردي على الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر . العمل العرضي . ماهيته : كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاوها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .
٩٣	٢٢	(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		٢ - عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢	(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		٣ - سريان الإجراءات الخاصة بإعداد سجل القيد والأجور وسجل الإصابات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية على العمال الموسمين .
		المادتان ١٩ ، ٤٥ من القانون المذكور .
١٠٥	٢٥	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
		٤ - خلو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل من أي نص يشير إلى استثناء العمال الموسمين من تطبيق أحكامه . المواد ٤ ، ٥ ، ٨٨ من القانون المذكور .
١٠٥	٢٥	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٥	٢٥	٥ - مسئولية صاحب العمل مع المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الإلتزامات المقررة في قانون العمل . طبيعة هذه المسؤولية : تضامنية ومقررة بقوة القانون . لا يجدى صاحب العمل إلقاءها على طاق المقاول المتضامن معه . المادة ٥٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
٢٦١	٥٦	٦ - إلتزام صاحب العمل بإعداد سجلات القيد والأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدورى . العقاب على الإخلال به هو الغرامة التى لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفى قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين أبحفت المخالفة بمحقوقهم . المادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الإجتماعية . مثال . (الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
٢٨٩	٦٢	٧ - الإلتزام الملقى على صاحب العمل بوضع جدول ببيان يوم العطلة الأسبوعى وساعات العمل وفترات الراحة . من قبيل الأحكام التنظيمية . عدم تعدد الغرامة فيه بقدر عدد العمال عند الإخلال به . (الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٢٨٩	٦٢	٨ - ثبوت أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدهما فى الأوراق عدم إعداد سجل لقيد أجور العمال . إستبدال النيابة به خطأ فعلا هو عدم إنشاء سجل خاص لكل عامل . إدانة المحكمة لهما عن هذا الفعل . خطأ قانونى يستوجب قرض الحكم وتصحيحه بتبرئتهما من تلك التهمة . (الطن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عود
٢٥٦	٥٥	<p>الإشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . إفتراض الشارع بهذا الوصف ككون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه عنه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكده خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره مائدا للإشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الإشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)</p>
٢٨١	٦١	<p>(ف)</p> <p>فاعل أصلي</p> <p>الإعتداء الذي تتوافر به جريمة السرقة باكراه . لا يشترط فيه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الإختلاس . يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعلا الإختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . كل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة وهي عبارة عن فعلين — السرقة والاعتداء — يعتبر فاعلا في الجريمة الناتجة من ارتباطها .</p> <p>(الطن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قبض . قتل عمد . قذف . قصد جنائي . قوة الشيء المقضي
		<u>قبض</u>
		التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال . (الطن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٧١)
		<u>قتل عمد</u>
		نية القتل :
		القصد الجنائي في جريمة القتل العمد : يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص . هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل زهاق روح المجني عليه . على المحكمة عند الحكم بادانة متهم في هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعني بالتحديث عنه استقلالا وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجني عليه . مثال . (الطن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٢٠٦	٤٤	(والطن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قذف</p> <p>راجع : دعوى مباشرة . (القائمة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٤٥)</p> <p>قصد جنائي</p> <p>راجع : بلاغ كاذب . (القائمة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٧١)</p> <p>شيك بدون رصيد : (القائمة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٥٨)</p> <p>و قتل عمد : (القائمة ٥ ، ٤٤ ، ٤٤ بالصحيفتين ١٦ ، ٢٠٦)</p> <p>قوة الشيء المقضي</p> <p>١ - فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . استيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولولم يطعنوا في الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)</p>
٢١	٦	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - حجية الشيء المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق . مثال .
٣٤	١٥١	(الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
(م)		
<p>مؤسسة عامة . مأمورو الضبط القضائي . مبان . مجارى . محاكمة . محركات رسمية . محكمة استئنافية . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . معارضة . مواد مخدرة . موانع العقاب</p>		
مؤسسة عامة		
<p>مؤسسة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، فهي ليست مصلحة من مصالح الحكومة . عدم إعفاؤها من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى أعمالاً لنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .</p>		
٧١	٣٣٢	(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٣٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<h2 style="text-align: center;">مأمور والضبط القضائي</h2> <h3 style="text-align: center;">إختصاص مأمور الضبط القضائي :</h3> <p>التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)</p> <h3 style="text-align: center;">واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة :</h3> <p>لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي تحرير محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . ما ورد بالمادة ٢٤ إجراءات من وجوب تحرير مأمور الضبط محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها . تنظيمي . لا بطلان على مخالفته .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)</p> <h2 style="text-align: center;">مبان</h2> <h3 style="text-align: center;">راجع : بناء .</h3>
١	١	
٣٦	٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مجارى
		<p>١ — تسديد المالك الرسم وخطاره من السلطة المختصة باعتماد الرسومات الهندسية المقدمة والترخيص له بالبدء في العمل وفقا لها لا يعنى سوى الموافقة على البدء في تنفيذ التركيبات طبقا لتلك الرسومات . عليه إذا ما أكمل العمل في ضوءها إخطار الجهة المختصة بذلك لتجرى المعاينة الواجبة وتتولى بنفسها — في حالة صلاحية التركيبات ومطابقتها للقانون — عملية إيصال المبنى بالمجرى العام وإنشاء الوصلة اللازمة لذلك .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)</p> <p>٢ — إلزام القانون المالك باتباع مواصفات فنية واجراءات صحية عند إنشاء التركيبات والأجهزة الصحية الداخلية . على المحكمة قبل أن تطرح الدليل المستمد من شهادة محرر المحضر وما أثبتته به بدعوى عدم تتيانه ماهية المخالفات الفنية التي رآها والاجراءات الصحية التي أهمل المتهم في تنفيذها أن تخص الدليل المطروح عليها وأن تستوضح الشاهد ما أجمله في محضره وتعمل على التحقق من العيوب الفنية والصحية في ضوء أحكام القانون والقرارات المنفذة له وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)</p>
٣٩	١٠	
٣٩	١٠	
		<p>محاكمة</p> <p>راجع : اجراءات المحاكمة .</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		محركات رسمية
		راجع : إثبات "أوراق رسمية" .
		(القواعد ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، بالمصادف ٩٣ ، ١٧٩ ، ٢١١٤)
		محكمة استئنافية
		١ - محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
٦٩	١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
١٢٩	٢٩	(والطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		٢ - على محكمة ثاني درجة إذا رأت أن هناك بطلانا في الحكم الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده أن تصحح هذا البطلان وتقضي في الدعوى من جديد . قضاؤها بتأييد الحكم المستأنف رغم انعدامه ، خطأ في تطبيق القانون يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . إنشاء الحكم المطعون فيه لقضائه أسبابا مستقلة . لا يغير من الأمر شيئاً .
٢٢٠	٤٧	(الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — تقييد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة . التزامها بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . حقها في ذلك مقيد بما توجبه المادة ٣٠٨ إجراءات من تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة ومنحه أجلا للاستعداد إن طلب ذلك .
١١٤	٢٧	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)
		محكمة الجنايات
		إعادة المحاكمة أمام دائرة محكمة الجنايات ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ إجراءات هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة .
٣١٤	٦٧	(الطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩)
		محكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل
		١ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته: من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك: للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأي فيها . مثال .
٦٩	١٧	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)
٧٩	١٩	(والطن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢- عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الاثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢	(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		٣- لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل الدعوى دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى . عدم التزامها بالتعرض في حكمها لكلتا الروايتين أو بيان العلة في أخذها بأحدها دون أخرى . تعرضها لبيان ذلك . الترامها الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق . مثال .
٩٧	٢٣	(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
		٤- لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ؛ دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته . تعرضها إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها . مثال .
١٥٧	٣٥	(الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		سلطانها في تقدير حالة المتهم العقلية :
		تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل .
٦٥	١٦	(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>مسئولية جنائية</p> <hr/> <p>قيام المسؤولية وانعدامها :</p> <p>تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، موضوعي .</p> <p>• شرط توافر حالة حصول الحادث نتيجة حادث قهري . • ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . مثال . (الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)</p> <hr/>
٤	٢	
		<p>مسئولية مدنية</p> <hr/> <p>المسئولية عن عمل الغير :</p> <p>”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه“ .</p> <p>قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤/٣ مدني :</p> <p>هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . مثال . (الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)</p>
١٦٢	٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المسئولية الناشئة عن الأشياء :
		استناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام توعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعنة في انطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى . اقامة المحكمة حكمها على سبب صحيح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعنة عن أعمال تابعها . استنادها تزيدا الى المسؤولية الناشئة عن الأشياء . نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسؤولية الآخيرة . غير مجد .
٢٥	٧	(الطن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٥) راجع أيضا : مسؤولية جنائية . (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٤) .
		معارضة
		المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :
		متى يعتبر الحكم حضوريا ؟ إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا . متى تقبل المعارضة في هذه الحالة ؟ إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل صدور الحكم . مثال .
٨٣	٢٠	(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظر المعارضة والحكم فيها :
		١ - تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . أثر إغفال ذلك ؟ إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .
١٣٧	٣١	(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		٢ - لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . انطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٣ - عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاعه . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . ثبوت أن هذا التخلف راجعا الى عذر قهري . صدور الحكم معيبا . محل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .
٢٤١	٥٢	(الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٢٤	٦٩	<p>٤ - عدم استئناف النيابة العامة للحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بالبراءة وضمف رسم الترخيص والإزالة وفاته القضاء ببرد الشيء الى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات .</p> <p>استئنافها للحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت إلى ادانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يتجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابيا . علة ذلك : حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)</p> <p>راجع أيضا : نقض .</p> <p>(القاعدتين ٨ ٥٢٤ بالصحيفتين ٣١ ٢٤١٤)</p>
مواد مخدرة		
١٧١	٣٨	<p>١ - مثال لحالة تلبس بجريمة احراز مخدر .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)</p> <p>٢ - الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن استلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بإيداعه إحدى المصحات إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفا محددًا للإدمان أو أن يقرنه بمدلول طبي معين . إفصاحه بذلك عن رغبته في تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة .
		الإدمان على الشيء لغة هو المداومة عليه . على المحكمة أن تتحقق بأنها بصدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة . مادامت القيود الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون سالف الذكر غير متوافرة في حقه . عدم تقيدها بدليل معين . لها أن تبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث وأن تقيم قضائها في ذلك على أسباب سائغة .
٣٠٢	٦٥	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩) ...
		٤ — إجازة القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة . إناطته باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة إيداع المطعون ضده بالمصحة . خطأ في تطبيق القانون .
٣٠٢	٦٥	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩) ...

موانع العقاب

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ن)
		نصب . نظام عام . نقض .
		نيابة عامة
		<u>نصب</u>
		متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ إذا لم يكن في الإمكان تحققها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل . مثال في جريمة نصب .
٣٠٨	٦٦	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩)
		<u>نظام عام</u>
		١ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . من مسائل النظام العام . جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلي لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه ؟ أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . مثال .
٦٩	١٧	(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — اتخاذ إجراءات لرفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به . أثره : بطلان تلك الإجراءات . تعلق هذا البطلان بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لا يصحح هذا البطلان الطلب اللاحق .
١٥١	٣٤	(الطن رقم ١٨٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
		٣ — إقامة الدعوى الجنائية على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا . أثره : إتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا لا يحق لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . ليس للمحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها التصدى لموضوع الدعوى والفصل فيه . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى . بطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام . جواز ابدائه في أى مرحلة من مراحل الدعوى وعلى المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . مثال .
١٧٩	٣٩	(الطن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	نقض
		إجراءات الطعن :
		”التقرير به — ميعاده“ .
		١ — إلزام النيابة العامة بإعلان ذى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة الأيام التى نصت عليها المادة ٣٤/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . شرطه : أن يكون محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالإدانة . لاوجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة فى هذا المجال . حلة ذلك : عدم انطباق المحكمة التى من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم إذا مضى عليه ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون التوقيع عليه ، وهى عدم الاضرار به لسبب لادخل له فيه . (الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)
٢٣٨	٥١	
		٢ — بدء ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة من يوم صدوره . محل ذلك : أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر المعارضة راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . ثبوت أن هذه الأسباب قهرية . ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم . عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى . لا يغير من ذلك . جواز المنسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم . (الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)
٢٤١	٥٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نطاقه :
١٣	٤	استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض . شمول كل منهما الحكم الغيابي الأول . (الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٤)
		المصلحة في الطعن :
٢٠٦	٤٤	١ — القول بعدم الجدوى من الطعن المؤسس على عدم توافر نية القتل لدى الطاعن في جرائم الشروع في القتل المنسوبة إليه على اعتبار أنه دين بجريمة إحراز سلاح مششخن وذخيرة بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة بها مقرر قانونا لهذه الجريمة . لا محل له . مادام أن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها . (الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢)
		٢ — النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن خصم عادل . إختصاصها بمركز قانوني خاص . لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين . شرط ذلك : أن يكون من جهة الدعوى الجنائية . إنتفاء مصلحة النيابة والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . عدم قبول طعن النيابة في هذه الحالة . (الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
٢٩٣	٦٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		أحوال الطعن بالنقض :
		الخطأ في تطبيق القانون :
١	١	١ - التلبس : صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها . إباحتها لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه ومسكنه بغير إذن من النيابة العامة . مثال . (الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٤)
٣١	٨	٢ - استئناف النيابة للحكم الغيابي . سقوطه : إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة . مثال . (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
٣١	٨	٣ - الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة إلى متهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بالنسبة إلى متهم آخر . طعن النيابة في هذا الحكم من تاريخ صدوره . جوازه . حلة ذلك . الحكم في الشق الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، وفي شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة . (الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)
١١	١١	٤ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها . متى تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم : عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا . أثر تخلفه : يثبت عدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . إجازة القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط . مثال . (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ — قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه .
٥٤	١٣	(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١١)
		٦ — لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . إنطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .
١٩٧	٤٢	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٧ — معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . إختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما . مثال .
٢٢٣	٤٨	(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٨)
		٨ — القانون إذ حظر حيازة أو إحراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصياً لمن صدر باسمه الترخيص مقصوراً على السلاح أو الأسلحة المبينة به بذواتها دون سواها مما لم يرد به . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . كون هذا الخطأ لا يخضع في تصحيحه لأي تقدير موضوعي . لمحكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .
٢٢٧	٤٩	(الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٩ — العقوبة المقررة بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي الأشغال الشاقة المؤبدة . مدم جواز النزول بهذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . مخالفة المحكمة ذلك والنزول بالعقوبة إلى السجن لمدة سنة واحدة . خطأ في تطبيق القانون .
٢٣٣	٥٠	(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٥) ... ١٠ — انصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير إلى المالك والخفير معا . اقتصار حيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص — وهو الحراسة . اقتصار الاجراء على الخفير المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض . حيازة الطاعن (المالك) السلاح محل الترخيص لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراسة . لا جريمة فيه . ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيود في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأساحة والذخائر المعدل .
٢٥١	٥٤	(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٥) ... ١١ — الاشتباه . طبيعته : وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه . افتراض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به وترتيبه عليه محاسبته وعقابه منه . صدور فعل من المشتبه فيه — بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة — يؤكد خطورته . كفاية هذا الفعل وحده لاعتباره عائدا للاشتباه . تكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات . مثال .
٢٥٦	٥٥	(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٢ — إلزام صاحب العمل بأعداد سجلات القيد والأجور واصابات العمل والفحص الطبي الدوري . العقاب على الإخلال به هو الغرامة التي لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش . عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بمخالفهم . المادتان ٤٥ ، ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية . مثال .
٢٦١	٥٦	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)
		١٣ — ثبوت أن من بين ما أسند إلى المطعون ضدهما في الأوراق عدم إعداد سجل لقيد أجور العمال . استبدال النيابة به خطأ فعلاً هو عدم إنشاء سجل خاص لكل عامل . إدانة المحكمة لهما عن هذا الفعل . خطأ قانوني يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بتبرئتهما من تلك التهمة .
٢٨٩	٦٢	(الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣)
		١٤ — إجازة القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة . إناطته باللجنة المختصة يبحث حالة المودعين بالمصحات تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تتجاوز السنة . تحديد الحكم المطعون فيه مدة إيداع المطعون ضده بالمصحة . خطأ في تطبيق القانون .
٣٠٢	٦٥	(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩)
		١٥ — العقوبة المقررة لجريمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلاً عن إزالة الإعلان وإلزام المخالف رد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . المواد ١ ، ٢ ، ٤ ٨ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات .
٣٢٤	٦٩	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
		فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضر جلسة المحاكمة . أثره : عدم اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ، وعدم انقضاء الدعوى الجنائية . ما دامت طرق الطعن في الحكم لم تستنفد بعد . استيفاء الطاعن جميع إجراءات الطعن بالنقض في هذا الحكم . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة له . قيام مسئولية باقي المحكوم عليهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن . وجوب إعادة المحاكمة بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يطعنوا في الحكم .
٢١	٦	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٤)
		<hr/>
		نيابة عامة
		<hr/>
		سلطتها في استعمال الدعوى الجنائية :
		قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . أمر استثنائي . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع وتفسيره سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . مثال في جريمتي اعتياد على ممارسة الدعارة وزنا .
١٢٤	٢٨	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(٥)
		<u>هدم</u>
		١ — المباني غير الآيلة للسقوط الكائنة داخل حدود المدن . حظر هدمها إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . عدم سريان القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ عليها . متى يعتبر البناء آيلا للسقوط وفقا لأحكام القانون الأخير ؟ مثال .
١١٤	٢٧	(الملحق رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٨)
		٢ — توقيع الحكم على الطاعن — من تهمة هدم بناء بدون تصريح — عقوبة الغرامة التي تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم دون تحديد قدر الغرامة المقضى بها أو بيان قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون . قصور يبطله ويوجب نقضه . لا يقدح في ذلك كون قيمة المبنى مقدرة في محضر مهندس التنظيم .
٢٦٤	٥٧	(الملحق رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(و)
		ورقة التكييف بالحضور . وصف التهمة
		ورقة التكييف بالحضور
		أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكييف بالحضور . ليست من النظام العام . سقوط الحق في الدفع بها بحضور المتهم في الجلسة بنفسه . له طلب تصحيح التكييف أو استيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى . المادة ٣٣٤ إجراءات .
١٧١	٣٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ — جلسة ١٩٦٥/٣/١)
		وصف التهمة
		١ — للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح . لا عايبا إن لم تلتفت الدفاع إلى الوصف الجديد . ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . مثال .
٦٩	١٧	(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تخصيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . أمثلة .
١٠١	٢٤	(الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٥)
٢٤٧	٥٣	(والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٦)
		٣ — تقييد المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة . التزامها بتخصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . حقها في ذلك مقيد بما توجبه المادة ٣٠٨ إجراءات من تأييه المتهم إلى التهمة المعدلة ومنحه أجلا للاستعداد إن طلب ذلك .
١١٤	٢٧	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٩)

القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية
مما يمس سواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إثبات
		طرق الاثبات :
٥٧	١٤١٠	١ - إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالبينة . جواز إثباتها كذلك بالقرائن . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
٥٧	١٤١٠	٢ - إنكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم التزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعها بصحة التوقيع . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
٥٧	١٤١٠	٣ - انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن قد وقع بإمضائه على المحرر الذي أنكر توقيعه عليه . إعتباره صادرا منه وحجة عليه . لا يقبل تحلله منه إلا بالطعن فيه بالتزوير . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
٥٧	١٤١٠	٤ - الرسائل الموقَّعة عليها حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت عكسها . الاحتجاج بها غير قاصر على المرسل عليه . لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه الاحتجاج بها على المرسل متى حصل عليها بطريقة مشروعة . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تعويض
٣٩٦	١٤٦٢	<p>الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبرا متكاملا وغير زائد عليه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)</p>
		<p>حق المؤلف</p> <p>علانية الأداء :</p> <p>١ — العبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)</p> <p>٢ — لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع مما إذا كان الحفل الذي أدت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكييف التي تخضع لرقابتها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)</p>
٢٢٧	١٤٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الأداء غير العلني :
		يشتط لإمباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التي تعقدها الأسر والجمعيات والمشتديات الخاصة والمدارس وبالتالى لإعفاؤها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التي تؤدي فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
٢٢٧	١٤٣٦	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		<u>حكم</u>
		إصدار الحكم :
		القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم فى الدعوى . لا يتعين إعلان طرق الخصومة به .
٢٤٤	١٤٣٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
		تصحيح الحكم :
		١ — تصحيح الأحكام: فى الأخطاء المسادية البهتة التى تقع فى منطق الحكم كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق . الطعن فى قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن فى الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤٣٩	٢٥٢	<p>٣ — الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطرق المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة . استثناء أجاز المشرع للحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بحتة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها . تجاوز المحكمة ذلك . أثره : جواز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)</p> <p>حجية الحكم :</p>
١٤٣٢	٢٠١	<p>١ — ورود بعض المقتضى به في الأسباب ، إعتباره مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطًا وثيقًا . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)</p>
١٤٦٥	٤١٣	<p>٢ — ما يرد في أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لا حجية له ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)</p>
		<p style="text-align: center;">عقد</p>
١٤٣٤	٢١٥	<p>تكييف العقد :</p> <p>رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها .</p> <p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)</p>

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		مسئولية تقصيرية
		١ - ليس للمضروور قبل العمل بقانون التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضروور بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث .
١٧٢	١٤٢٧	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٢ - حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية ومشروعة . كون المدعى مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها سوى مضارة خصمه والنكايه به . خطأ يستوجب مساءلته والحكم عليه بالتعويض .
١٧٨	١٤٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٣ - الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه في معنى المادة ١٨٧ مدني ، هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصداً واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء . العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . السيطرة المادية للتابع على الشيء وقت استعماله له لا تفضي عليه صفة الحارس ، إذ هو يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته مما يفقده العنصر المعنوي للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء كما لو كان هو الذي يستعمله . مثال .
٣٩٦	١٤٦٢	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٩٦	١٤٢٦	٤ - يدراً مسئولية حارس الشيء المفترضة إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يدل عليه . يشترط أن يكون هذا السبب محدداً لا تجهيل فيه ولا إبهام سواء أكان ماثلاً في قوة القاهرة أم حادث فجائي أم خطأ المصاب أم خطأ الغير . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
<u>نقض</u>		
نقض الحكم :		
" أثره " :		
٣٠٤	١٤٤٧	١ - نقض الحكم . أثره : عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى محكمة الاحالة من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)
٣٠٤	١٤٤٧	٢ - نقض الحكم يستتبع حتماً إلغاء الحكم الذي جاء لاحقاً له ومؤسسا عليه . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)

(١)

فهرس المواد
قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٢	٩١ - إذن التفتيش : "إصداره"	٩	٢/٢٤ - واجبات مأمور الضبط القضائي عند تحرير محضر ضبط الواقعة .
٢١	٩٦ - سلطة قاضي التحقيق في ضبط الأوراق والمستندات المسلمة من المتهم إلى المدافع عنه أو الخبير الاستشاري .	١١	٢٧٦، ٢٨٦، ٢٥١ وما بعدها دعوى مدنية . متى تنعقد الخصومة بين المدعى المدني والمتهم ؟
١٧	٢١٧ - إختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة . طبيعته : من النظام العام	٣٨٦١	٣٠ - حالة التلبس بالجريمة ٣٤ - ٣٨ - القبض . "حالاته" .
١١	٢٣٢، ٢٣٣ - دعوى مباشرة . متى تنعقد الخصومة بين المدعى المدني والمتهم .	٣٩٦٣٤، ٢٨	٦٣، ٢٣٢ - دعوى جنائية . "تحرريكها" .

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٠	٢٨٣/٢٨٤٤١ - الشهادة "إجراءات سماعها".	٢٠	٢٣٩/٢٤١٤٢ - الحكم الحضوري الإعتباري. متى تقبل المعارضة فيه؟
٦٣	٢٩٨ - إجراءات الطعن بالتزوير. "غرامة التزوير". طبيعتها.	٦٨	٢٤٤/٢٤٦٤١ - دعوى جنائية. "تحريكها". تحريك جرائم الجلسات.
٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠	٣٠٢ - تقدير الدليل. ٣٠٣ - حكم. "إصداره. النطق به". ٣٠٨ - تعديل الوصف ولفت نظر الدفاع. ٣١٠ - حكم. "بياناته".	٣٠٤٧	٢٥١ - دعوى الحقوق المدنية "إختصاص المحاكم الجنائية بنظرها". ٢٥٦ - عدم سريان هذه المادة إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية. ٢٦٦ - إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية.
١٥٤٤		١٧	
		٤٢٤٧	

(ج)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤	٤٠٢ - وما بعدها - استئناف . "نطاقه" .	١٠٦٥٦٣ ١٨٦١٦٦١١ ٣٠٦٢٥٦٢٣ ٣٦٦٣٥٦٣٢ ٤٥٦٤٤٦٣٧ ٥٧٦٥٥٦٥٠ ٦٤٦٦٠٦٥٨	"تسبيب معيب" .
٣٣	١٧/٢ - المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . "قاعدة إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة" .	٣٩٦٣٨٦١٢ ٦١٦٤٦٦٤٣ ٦٦٦٦٥٦٦٤ ٦٧	"تسبيب غير معيب" .
٦٩	٤١٧ - فقرة أخيرة . الاستئناف المرفوع من المتهم .	٣٨	٣٣٤ - ورقة التكليف بالحضور . "أوجه البطلان المتعلقة بها . طبيعتها" .
٨	٤٠١٦٤١٨ - استئناف النيابة الحكم الغيابي . سقوطه إذا عدل هذا الحكم أو ألغى في المعارضة .	٦٧	٣٩٥ - محكمة الجنايات . "الإجراءات أمامها" . ٤٠١ - معارضة . "نظرها والحكم فيها"

(د)

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٥٠	٥٥٠ و ٥٥٢ - شروط رد الاعتبار بحكم القانون .	٤٧	١٩/١ - نظرا لاستئناف . " سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة " .
	٥٥٤ ، ٥٥٧ - دعوى جنائية . " انقضاؤها " .	٦	٤٥٤ ، ٥٥٥ - حجية الشيء المقضي .
٦	" فقد نسخة الحكم الأصلية ومحضرا للجلسة " أثره :	٣٤	" عدم ورودها إلا على منطوق الحكم والأسباب المكملة له " .

قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	”استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . لكل أركانها وطبيعتها“	٩-١٢ - جريمة . ”الجريمة المستحيلة“ ٦٦ ١٧ - ظروف الرأفة . ٥٠	٥٨٦٢٤
٦٦	٤٥ - شروع .	٢٢ - عقوبة الغرامة . ”خصائصها“ . ٦٣	
١٦	٦٢ - موانع العقاب . ”المرض العقلي . تقديره“ .	٢٥ (ثالثا) - الشهادة . ”سماعها“ . ٤٠	
٣	٢١١-٢١٥ - تزوير : ” شرط الإدانة في جرائم تزوير المحررات“	٣٢ - إرتباط . ١٤ ٣٩ - فاعل أصلي . ٦١	
١٩٦١٧	” الطعن بالتزوير . طبيعته“ .	٤٠-٤١ - إشترك . ٣٢	
٢٩	” أركان جريمة التزوير“ .	٤٤ مكرر - إخفاء أشياء مسروقة .	

(ر)

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	"تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا".	٣٢	"الاشتراك في جرائم التزوير".
٢	"شرط توافر حالة الحادث القهري".	٣٢	"جريمة استعمال الورقة المزورة . قيامها؟".
٥	٢٩٤ - شهادة الزور.		"أثر عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المدعى بتزويرها".
١١	٣٠٢ - قذف .	٤١	تزوير المحررات الرسمية: "أذن البريد".
٥٩١١	٣٠٥ - بلاغ كاذب . "قصد جنائي".	٤٥	١/٢٣٤ - قتل عمد . "نية القتل".
	٣١٤ - سرقة بإكراه .	٤٤٤٥	٢٣٦ - ضرب أفضى إلى الموت .
	"الإعتداء الذي تتوفر به جريمة السرقة بإكراه؟	٤٦	"علاقة السببية"
٦١	"تحدث الحكم استقلالاً عن ركن الإكراه . غير لازم".		٢٣٨، ٢٤٤ - قتل خطأ - إصابة خطأ .

(ز)

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٧	٣٤١ - خيانة أمانة .	٢٤٦١٧	٣١٧ - سرقة .
			" استغلال جريمة
			السرقة عن جريمة إخفاء
		٥٨	الأشياء المسروقة " .
	٣٤٢، ٣٤١ - اختلاس		
	أشياء محجوزة .	٦٦	٣٣٦ - نصب .
	" متى تتحقق هذه		
٣٧٦١٨	الجريمة " .		٣٣٧ - شيك بدون رصيد
٧٠	" إثباتها " .	١٩٦١٤	" قصد جنائي " .

قانون المرافعات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
			٢٢٥ - سلطة المحكمة
			في تعيين الخصم الذي
			يكلف بإيداع أمانة
		١٧	الخبير .

(ح)

القانون المدني

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٦٦٧	”قوام علاقة المتبوع بالتابع“ .	٣/١٧٤	المسئولية عن عمل الغير .
٧	١٧٨ - المسئولية الناشئة عن الأشياء .		”مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة“ .

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعة	المادة والموضوع	رقم القاعة	المادة والموضوع
٨	” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .		القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
٦٤٩٦ ٦٤٦٢	٢/٣٥ — سلطة محكمة النقض .		المادة ٣٠ — حالات الطعن بالنقض : ” الخطأ في تطبيق القانون “ .
	١١٦٢٤١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ في شأن صرف مياه المباني والمواد المتخلفة في المجاري العامة المعدل بالقانون ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤	٦١١٦٨٦١ ٦٤٢٦١٣ ٦٤٨٦٤٧ ٦٥٠٦٤٩ ٦٥٥٦٥٤ ٦٦٢٦٥٦ ٦٩٦٦٥ ٦٣٦٤٤	المصلحة في الطعن . الطعن بالنقض . ” نطاقه “ .
	١٣٦٥/٩٦٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ١٨٦١٠٦٩٦٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ دعارة : ” ركن الإعتياد “ .	٤	المادة ٢/٣٤ — المعدلة بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٣ الطعن بالنقض . ” ميعاده “ .
٢٨٦١٢		٥٢٦٥١	

(تابع) قوانين وعراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٣	١٦/٢ - من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . تقديم الرسومات الهندسية .	١٣	١٠٠٦٢ ، ١٢٠١٣ ، ١٤٠١٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ "شرط الحكم بالإزالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم" .
٥٧	١ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني . "وجوب تحديد الحكم عقوبة الغرامة التي فرضها القانون أوقية المبنى" .	٥٧٠٥٣	١٠٠٦١ ، ٢٠٠٢٢ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ ، ١٠٠٧٦ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ، ١٠٠٢٣٦ ٣١ ، ١٦٠١٨ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . بناء .
٢٦	١ - من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . "بمجال تطبيق كل من هذين القانونين" .	٥٣	١٠٠٦١ ، ٢٠٠٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ . تقسيم .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦٩	١٨٦٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات . "العقوبة المقررة لجريمة مباشرة الإعلان بدون ترخيص" .	٢٧	١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول . "شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة" .
٧٠	١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحجز الإداري . "جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الإداري" .	٢٧	١ (أ، ب) ٤٨٦٤ ١٠ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ . من هو البائع المتجول ؟
		٥٥	المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ "الاشتباه . طبيعته" "العود للإشتباه" .
	٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .	٤٨	القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ "معالجته أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما" .

(ل)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٢٥	<p>”مسئولية صاحب العمل مع المقاول الذي يعهد إليه ببعض أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل . طبيعة هذه المسؤولية ؟“</p> <p>القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية .</p> <p>المواد ١٩، ٤٥، ٤٦، ١١٠ -</p> <p>”سريان الإجراءات الخاصة بأعداد سجل القيد والأجور وسجل الإصابات على العمال الموسمين“ .</p>	٧١	<p>”عدم إعفاء مؤسسة النقل العام من أداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى“</p> <p>”المحكمة المختصة بتقدير الرسوم القضائية“ .</p>
٢٥	<p>”التزام صاحب العمل بأعداد سجلات القيد والأجور وإصابات العمل والفحص الطبي الدوري . عدم تعدد العقوبة فيها بقدر حدد العمال“ .</p>	٤٥	<p>المرسوم الصادر في ١٩١٥/٥/٦ الم.د.ل بالمرسوم الصادر في ١٩٢٣/١٠/٢٤ بإنشاء أذونات البوستر .</p>
٥٦		٢٥، ٢٢	<p>القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .</p> <p>المواد ٤، ٥، ٦، ٨٨ - عقد العمل الفردي .</p> <p>”بمجال تطبيقه“ .</p> <p>المادة ٥٣ من القانون المذكور .</p>

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٣	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر الإحراز : ماهيته . الحيازة : ماهيتها .	٦٢	” التزام صاحب العمل بوضع جدول بيان العطلة الأسبوعي وساعات العمل وفترات الراحة . عدم تعدد الغرامة فيه بقدر عدد العمال “ .
٤٩	المواد ١٠٦٦٤ - ” طيعة الترخيص الصادر بمحسازة أو إحراز الأسلحة النارية “ .	٣٨	القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
٥٠	المادة ٣/٢٦ - ” العقوبة المقررة بهذه المادة “ .		
٥٤	المادتان ٤ ، ٣٧ - ” إنصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير وإلى المالك والخفير معا “ .	٦٥	المواد من ٣٣ - ٣٨ ” الإدمان على تعاطي المخدرات “ . ” تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة “ .

(٥)

قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٩	”طبيعة الترخيص الصادر بمجازة أو إحراز السلاح الناري“ .		قرار وزير الشؤون البلدية والقروية الرقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنفيذ أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقرارين ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ و ١٧٩١ لسنة ١٩٦٠ .
٥٤	”إنصراف أثر الترخيص بحمل السلاح الصادر إلى الخفير إلى المالك والخفير معا“ .	١٠	قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ المعدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		(ب)	
إثبات	٣	باعة متجولون	١٧
إجراءات المحاكمة	٧	بطلان	١٧
إختصاص	١٠	بلاغ كاذب	١٩
إختلاس أشياء مخبوزة	١١	بناء	٢٠
إخفاء أشياء متحصلة			
من جنائية	١١	(ت)	
إخفاء أشياء مسروقة	١٢	تبديد	٢١
إرتباط	١٢	تزوير	٢٢
أسباب الإباحة وموانع		تسول	٢٤
العقاب	١٢	تعويض	٢٤
إستئناف	١٣	تفتيش	٢٥
إشتباه	١٤	تقسيم	٢٥
إشتراك	١٤	تقليد	٢٦
إعتراف	١٥	تلبس	٢٦
إعلانات	١٥	تنظيم	٢٦
إكراه	١٦		
أوراق رسمية	١٦		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ج)		(ر)	
جريمة	٢٧	رابطه سببية	٥١
جنون	٢٧	رد اعتبار	٥٢
		رسوم	٥٣
(ح)		(ز)	
حجز	٢٧	زنا	٥٤
حكم	٢٨		
(خ)		(س)	
خبرة	٤١	سرقة	٥٤
خطأ	٤٢	سلاح	٥٥
خيانة أمانة	٤٢	(ش)	
		شروع	٥٧
(د)		شريك	٥٨
دعارة	٤٣	شهادة زور	٥٨
دعوى جنائية	٤٤	شهود	٥٨
دعوى مباشرة	٤٦	شيك بدون رصيد	٥٨
دعوى مدنية	٤٦	(ض)	
دفاع	٤٨	ضرب أنفى إلى الموت	٥٩

(ف)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ظ)		(م)	
ظروف مشددة	٦٠	مؤسسة عامة	٦٧
		مأمورو المضيظ القضائي ...	٦٨
(ع)		مبان	٦٨
ماهة عقلية	٦٠	مجارى	٦٩
عقوبة	٦١	محاكمة	٦٩
عمل	٦٢	محركات رسمية	٧٠
مود	٦٤	محكمة استئنافية	٧٠
(ف)		محكمة الجنايات	٧١
فاملى أصلى	٦٤	محكمة الموضوع	٧١
(ق)		مسئولية جنائية	٧٣
قبض	٦٥	مسئولية مدنية	٧٣
قتل عمد	٦٥	معارضة	٧٤
قذف	٦٦	مواد مخدرة	٧٦
قصد جنائى	٦٦	موانع العقاب	٧٧
قوة الشيء المقضى	٦٦		

(ص)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نصب	٧٨	هدم	٨٧
نظام عام	٧٨	(و)	
نقض	٨٠	ورقة التكليف بالحضور ...	٨٨
نيابة عامة	٨٦	وصف التهمة	٨٨

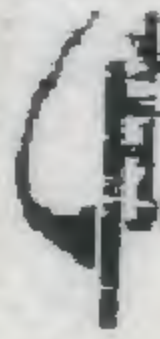
تصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٩	١٢	ثانيا	ثالثا
٩	١٤	زاعما	زعموا
١١	١٦	مجندين	مجندون
١٧	السطر الأخير	الثانية	الثانية
٢١	١٦	جود	وجود
٤٢	٦	الجلسة	الجلسة
٤٧	١٦	أ الأول	الأول
٤٧	١٦	ن	أن
٤٩	١٥	التعويض	التعريض
٨٤	١١	الإستئناف	الإستئناف
١١٧	١٤	الغناء	الغناء
١١٧	١٨	صحبحوا	أصحوا
١٣١	١٨	إلى أن	أن
١٣٧	١٢	إغفال	في إغفال
٢٢١	٣	عشر	عشرة
٢٧١	٨	وانتواءه	وانتواءه
٣٠٨	١٩	إطمانت	إطمانت

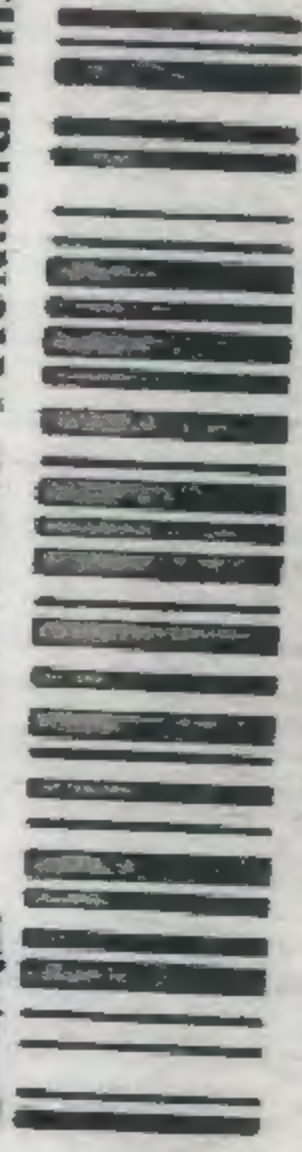
نُـم طبع هذا العدد بمطبعة دار القضاء العالي الفرعية في يوم الأحد ٧ رجب سنة ١٣٨٥
(الموافق ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٥) م

على سلطان على
عضو مجلس الادارة المتدب

(مطبعة دار القضاء العالي ٩٧/٦٥/٣٩٣٦)



Bibliotheca Alexandrina



0536717